

محمد غانم
الرميحي

أَزْمَات وقضايا إقليم في المَهَبِّ

دار الجديد
DAR AL JADEED

محمد غانم
الرميحي

أَزْمَات وقضايا إقليم في المَهَبِّ

مُؤَسَّسَةُ الدَّارِ الْجَدِيدِ

جميع الحقوق محفوظة للكاتب والدار
الطبعة الأولى، ٢٠٢١
دارة محسن سليم - حارة حريك
بيروت - لبنان
صندوق بريد: ٢٥-٥ الغبيري
هاتف: ٩٦١-١-٥٥٣٦٠٥
www.dar-al-jadeed.com

أيادٍ بيضاء

تدقيق: الشيخ وليد بو مهدي
تحرير: قلم دار الجديد
أنشأته كتاباً: إيسار الرشعيني
ترقيم دولي: 978-9953-11-214-5

مدخل

٩

المشهد الخليجيّ والنيّران الدانية

عاصفة الحزم والأمن المجتمعيّ الخليجيّ (١٥) • سوريا: اللهيّب السوريّ والأمن العربيّ والجوار (٢٧) • أعطال الحوار العربيّ التركي: هل من سبيل إلى رأب الصدع؟ (٣٧) • القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات السياسية العربية والدولية (٤٧) • عند انفجار صراع مسلح تكون ساحة المعارك هي الساحة الخليجية (٦١) • إيران وتركيا في الخليج: الإسلام السياسي الممزوج بالقومية والأطماع في الموارد (٨٣)

تحالف الراغبين في عالم متغيّر

تعارفٌ خليجيّ - أميركيّ لاتينيّ بحثًا عن جوامع مشتركة (١٠١) • دول ما بعد الحريّين العالميّتين: التدخل الإيراني وضعف التصدي الإقليمي (١١٥) • الأمم المتحدة ودول الخليج: نموذج من العلاقات الدولية المتعثرة (١٢٥) • تفعيل العمل العربي المشترك: بناء تحالف الراغبين وتجديد شباب الجامعة (١٣٧) • دول الخليج وعام الأزمات الكبرى: الفرص المتاحة هي إعادة دراسة عوامل القوة (١٥١) • ثلاث قضايا تُشكّل مشهد المنطقة خلال العقد الجديد: فلسطين وإيران وجماعات الإسلام السياسي (١٦٣) • سياسة ترامب الخارجية شخصانية وشعوبية يصعب التنبؤ بمستقبلها (١٧٩)

إقليم في المَهَبِّ بين دفتي أزمت وقضايا - إقليم
 في المَهَبِّ مجموعةٌ من الدراسات شاء لها كاتبها الأستاذ
 والباحث محمد غانم الرميحي أن تعالج بعض ما تعيشه
 المنطقة من مقالق ومخاطر. فبعد أن مَحَوَّر العربُ
 سياساتهم حول فلسطين «أم القضايا» بانت في العقدين
 الأخيرين تراجيديّات، أدّت إلى دمار بلادٍ عزيزة، استحقّت
 بدورها أن لا يُذكر اسمها إلا مصحوبًا بوسم «القضيّة».
 فمن رحم القضيّة الأم، تناسلت قضيّة لبنان (حروبه
 الأهليّة وما استتبعها من احتلالات وانهيار مدوّ)، وقضيّة
 العراق (الإنزال الأميركيّ وإسقاط نظام صدام حسين
 وهيمنة الميليشيات)، وتبعتهما بخطى حثيثة قضيّة سوريا
 والبحرين واليمن.

من فلسطين أم القضايا، ينطلق إذًا الدكتور الرميحي مُحلِّلاً
 الأسباب التي حالت، وما زالت تحولُ دون بلورة حلٍّ لهذه
 المأساة.

الكتاب يتألّف من جزئَيْن: جزء يبحث في علاقة المنطقة
 بجوارها «الإمبراطوريّ» أي تركيا وإيران وما تروّجان له كلّ
 بحسب مذهبها من إسلام قابل للتصدير، وجزء يبحث فيما
 طرأ على العالم من تبدّلات في العقدين الأخيرين، كما

يحاول التفكير في مستقبل علاقات دول الخليج بشريكها الأساس، الولايات المتحدة، المنسحبة على أطراف أصابعها من المنطقة الملهبة.

يرسم الدكتور الرميحي صورة واقعية متشائمة لما يدور حولنا ويسدي صفحة تلو الأخرى النصح لمن يريد أن ينتصح. فلا حلول برأيه وسط الصراعات والحروب والأنايَات؛ بثقةٍ وحكمةٍ مَنْ عايش تاريخ هذه المنطقة المُعذَّبة يدعو أهل الحلّ والربط إلى «رأب الصدوع»، وإلى «تبديل مواقفهم المتشنجة» و«الإصغاء إلى لغة العقل».

سند الأمم، الولايات المتحدة، استحال ديمقراطية شعبية تخلّت عن القيم التي بنت عليها مجدها: «لم يَبَقْ مِنْ عَظَمَةِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ سِوَى «اِسْتِبْدَادِهَا الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ». كَيْفَ لَلْاِسْتِبْدَادِ أَنْ يَتَزَاوَجَ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةُ؟ أَمِيرْكَ الْيَوْمَ بِلْدٌ شَعْبِيٌّ يَعْثُ بِالقانون الدُّوْلِي وبأبسط القواعد الإنسانية.

إن كان العالمُ سفينَةً فَرَبَّابَتُهَا قَرَّاصِنَةٌ يَفْرِضُونَ «كسر لوح الشرائع حيثما حلّوا».

إلى هذا الاستنتاج وإلى مجموعة من الأسئلة المُمَضَّة يخلص الكتاب.

أما حان لعالم غلبه وباءٌ شرس أقعده واحتباسٌ حراريّ مرعبٌ ونقصٌ فادحٌ بالمياه أن يعيد رسم سياساته كي يجترح حلولاً

لقضاياه النازفة؟ وهل ولى زمن البجوحة والرخاء الذي
شهدته الخليج إلى غير رجعة؟

إقليمنا في المهبط كما عَنُون الدكتور الرميحي، فعسى الرياحُ
ترأف بمن قُدِّر له أن يولد في هذه المنطقة.

دار الجديد

المشهد الخليجيّ والنيران الدانية

عاصفة الحزم والأمن المجتمعي الخليجي

حصان طروادة ما نشهده في السنوات الأخيرة في الفضاء السياسي العربي، هو في الأغلب سيولة كبيرة تشمل الساحة السياسية من أقصاها إلى أدناها. أفرزت تلك السيولة مجموعة من الظواهر الاجتماعية - السياسية، منها «ظاهرة الحراك الحوثي في اليمن»، وهي ظاهرة تربط بين «القيـد المذهبي والانتماء السياسي». وهو توجُّه نُكوصي، مرتبط بأحداث ماضوية انتهت صلاحيتها منذ زمن بعيد، بعد التطور الذي شهدته الإنسانية في ترتيب العلاقات السياسية بين مكونات المجتمع الواحد في الدولة الحديثة أو في علاقات الدول بعضها ببعض. ليس التعدد المذهبي في فضاءنا العربي الإسلامي بجديد، ولا الانتماء السياسي أيضًا. ففي القرن العشرين شهدت المجتمعات العربية قبول التعددية السياسية العابرة للطوائف، بوصفها شكلاً من أشكال الدولة العربيّة الحديثة، التي ظهرت بعد الانفكاك من الهيمنة العثمانيّة - الغربيّة.

الجديد، هذا الربط بين المذهب والسياسة الذي تبنّته الدولة الإسلامية الإيرانية، منذ أن تحوّل الحكم فيها من نظام الشاه المدني إلى نظام الملالي الشيوعراطي، في توظيف سياسي قصده التوسع القومي. وقد أسس هذا الربط في

محيطنا العربي ما أسَمَّيه «حصان طروادة الإيراني»، وقد تبنَّته إيران في ثلاثة أماكن ظاهرة: الأول في لبنان وقد أنتج حزب الله، والثاني في العراق بميليشيات مسلحة، والثالث في اليمن بِحُوثِيَّه. وقد حاولت بشكل مُمنهج إنتاج مثل هذه الجيوش صغيرة كانت أو كبيرة، في أكثر من مكان من الفضاء العربي، مثل: مصر والمغرب والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، أي إنها حاولت ربط «الفرقة المذهبية بإطار سياسي يخدم الأهداف القومية الإيرانية». وقد سلكت لتحقيق أهدافها السياسيَّة خدعة «حصان طروادة» عبر الإيديولوجيا والمال والسلاح. هكذا، ظهر في المجتمعات العربية ما يمكن تسميته بالجماعات التابعة والعابرة للأوطان.

في خضمَّ هذا التسارع، توخَّت الدولة الإيرانية مجموعة من الشعارات الجاذبة للجماهير العربية، أو التي يمكن أن تغطي المشروع الأكبر والأهم، وهو «تسريع النفوذ القومي الإيراني وتوسيعه» فتبنَّت «تحرير فلسطين». وهنا وجب لفت النظر إلى أنه حتى في لبنان تخلَّى المشروع الإيراني عن الاستعانة بالفلسطينيين، أو حتى بالحركة الوطنية اللبنانية الجامعة، باعتبارهم رأس حربة للتحرير المفترض، توجَّهت إلى تكوين جماعة لبنانية مذهبية صُرْفَة، تابعة مباشرة للولي الفقيه «حزب الله اللبناني»؛ كما استخدمت مفاهيم من مثل: «الدفاع عن المستضعفين» أو «محاربة الشيطان الأكبر» أو «الثورة الدائمة». ولم يغفل المشروع

الإيراني أن يتخفى ما استطاع تحت ستار من التعميم خارج «الطائفية»، حيث حاول أن يمد يده إلى جماعات سنيّة لها علاقة بالمشروع الإسلامي السياسي، كما فعل مع حماس في غزة مثلاً، أو كما فعل مع بعض أطراف جماعة الإخوان المسلمين تحت غبار الشعارات الكبيرة، مثل: «إقامة الشريعة» أو «إنصاف الفقراء» أو «إزاحة الاستكبار عن الحكم في بعض بلاد المسلمين».

حصان طروادة الإيراني هذا، تسلّل إلى الخواصر العربيّة المشرقيّة، ولم يتمكّن من اختراق الدول الإسلاميّة شرق وشمال شرق إيران، مثل: باكستان أو أفغانستان أو إندونيسيا أو غيرها من بلاد الإسلام الواسعة. مقصد المشروع الأكبر هو الوصول إلى «المدن الإسلامية المقدسة»، وهذا ما يفسر جهد المشروع الدؤوب في محاصرة المملكة العربية السعودية والخليج من الشمال والجنوب.

المشروع الحوثي في اليمن ظهر المشروع، أوّل ما ظهر، في بلد مثل لبنان خرج من حرب أهلية ضروس، مُثخّن بالجراح والتفكك يشكو من ضعف الدولة. ففرضت عليه الدولة السورية نظاماً أمنياً سورياً - لبنانياً، جعل الفرصة سانحة لظهور حزب الله وتمدّده، مع تقليص القوى الوطنية الأخرى ومحاربتها. سوريا كانت ضليعة في المشروع الإيراني منذ فترة طويلة، أي منذ الحرب الطويلة بين بغداد وطهران (١٩٨٢-١٩٨٨)، ولكن ذلك الضلوع كان محسوباً بدقة في السنوات الأولى أيام حافظ الأسد، على أساس تبادل المصالح

- ربما شبه المتكافئة.. إلا أنه في سنوات بشار الأسد اللاحقة التي بدأت مع مطلع القرن الواحد والعشرين، انزلت سوريا، ومعها لبنان، في المشروع الإيراني. وكلما ضعفت الدولة السورية بسبب سوء إدارة بشار الأسد الكارثية، فقدت استقلالها لمصلحة إيران، حتى غدت اليوم شيئاً يشبه قليلاً أو كثيراً «محافظة إيرانية». ولما دخلت سوريا في حرب أهلية، أصبح الحل والربط في دمشق يأتيان من طهران لا من غيرها. حدث ذلك أيضاً في العراق، الذي أدخله نظام صدام البعثي في نفقٍ مظلم، مثل الإدارة البعثية في سوريا، حتى جرى احتلاله ثم تسليمه إلى المشروع الإيراني، الذي جهد في استتباع بغداد إلى مداره، من خلال تهميش واسع المدى لمكون عراقي هم السُّنة العرب، تحت ذرائع مختلفة، حتى أصبح الاحتراب الطائفي فرضاً على الجميع.

المشروع الحوثي ليس بعيداً عن ذلك السيناريو في سوريا ولبنان والعراق. فاليمين فيه أكثر من مكوّن من الفرق الإسلامية، والظاهر على السطح مكوّنان تعايشاً طويلاً، هما المكوّن السُّنيّ «الشافعي» والمكوّن «الزيدي». وتميل الديموغرافيا والكثافة السكانية إلى الأول منهما. الزيدية فيها من التوافق والتّماس مع أهل السُّنة، الكثير من حيث العقيدة ومن حيث العبادة، وفي العقود التي أعقبت مطلع القرن العشرين تقارب المذهبان إلى حد بعيد. ثم إنَّ الزيدية تختلف مع الطوائف الشيعية الأخرى «مثل الاثني عشرية والإسماعلية» في بعض الفروع. فالاثنا عشرية تؤمن

تاريخياً بترك السلطة الزمنية حتى ظهور المهدي المنتظر، وتُرجى الصراع مع الحاكم الزمني نتيجة تاريخ طويل من الصراعات السياسية، حتى إن الخميني نفسه له نصٌّ نُشر في عام ١٩٤٤ في كتاب كشف الأسرار، يقول فيه بترك السلطة الزمنية للحاكم، وكذلك التراث الشيعي لم يقل، حتى وقت متأخر، إن المُلْك أو السلطة حقٌّ للفقهاء. ثم إن الزيدية تختلف في وجوب «عصمة الإمام»، وأيضاً في «زواج المتعة»، وتتفق مع الاجتهاد الاثني عشري في جواز زكاة الخمس والركون إلى «التقية». وهي سلوكيات لا يستشعر أحد منها ضيقاً أو استنكاراً، حيث تختلف المذاهب الإسلامية في الفروع.

غيّر الخميني رأيه، لأسباب تاريخية وسياسية، وقال بولاية الفقيه حتى يظهر الإمام الغائب - والفقيه هنا هو نائب الإمام الغائب - وكان ذلك بسبب صراعه وتابعيه مع السلطة الشاهنشاهية. فبدأت مجموعات من الزيدية بعد ذلك برسم صورة ذهنية مختلفة للحكم في إيران، حيث رُوِّجت فكرة أن إيران بقولها بـ«الثورة الدائمة» أصبحت «زيدية»، لأنها «تحشد الجماهير لمواجهة القوى الأجنبية والحكام الظالمين». وبصرف النظر عن الاختلافات الثانوية الأخرى. ساعد على انتشار ذلك الفكر بين شريحة في اليمن عاملان: الأول منهما فساد السلطة في اليمن تحت حكم علي عبدالله صالح، ومن ثم تفكُّك الدولة اليمنية بعد الثورة الشعبية في عام ٢٠١١، وضمور مَرَضِيٍّ للدولة الموروثة من

علي عبدالله صالح في التعامل مع المستجدات. والعامل الثاني هو عامل الدفع من طهران بالمال والسلاح والتدريب والدعوة السابقة والتحضير الأيديولوجي. وقد تطوّر المشهد اليمني إلى تحالف غير مقدس أو تحالف الضرورة، بين طائفة مسلحة ومسنودة بقوة إقليمية هي إيران، وحاكمٍ متشبث بالسلطة لا تزال له ولاءات في قطاع من الجيش، الذي ظل يراعاه ثلاثة عقود. وفي غياب مشروع وطني حديث واضح المعالم، تراخت الدول المساندة له عن متابعته وإنجازه، وظهر «الغول» الحوثي أكبر من حجمه، واجتاح المدن اليمنية التي حدثت فيها نقلة نوعية في الخمسين سنة الماضية باتجاه «المدينة» والبعد عن السلاح، وتحدثت طهران بفخر بسقوط أربع عواصم عربية في حضنها، هي: دمشق، وبغداد، وبيروت، والرابعة صنعاء. اختطف الحوثيون شعارات حديثة جاذبة للجيل الجديد، منها: «بناء الدولة المدنية، والحرية، ومحاربة الأجانب، واستقلالية اليمن»، إلى آخر ذلك من تلك الشعارات التي تفتنت فيها الآلة الإعلامية لحزب الله اللبناني، وهو اليد الطولى لإيران القادرة على صياغة الشعارات التي تُدغدغ الشعور العربي. إضافةً إلى الحديث من جهة أخرى عن حرب «الدواعش والقاعدة»، التي يصفون بها المقاومة اليمنية الوطنية تبخيسًا وازدراءً لدورها، وترويجًا لعدم قبولهم في الساحة الدولية.

في هذا الجو المشحون، لم يَعدْ للدول الكبيرة في المنطقة، وخاصة المملكة العربية السعودية، صبرٌ على أن تمشي على

قشور البيض. لقد استنفدت طهران كل الصبر الذي في حوزتها، وظهر المشروع واضحًا جليًا، وهو تطويق المملكة وجاراتها الصغيرة، ثم نقل المعركة إلى أرضها لتحقيق الحلم الوهمي، وهو أن «المهدي المنتظر سوف يظهر في مكة في عاشوراء، وينتقل إلى الكوفة، ويملا الأرض عدلاً بعد أن مُلئت جوراً».

وجاءت عاصفة الحزم لم يكن من المقبول ولا المنطقي ألا تُتخذ قرارات حاسمة في هذا الأمر. فجاء القرار الشجاع والتاريخي للملك سلمان بن عبد العزيز بمجرد وصوله إلى الحكم. وبسبب مخزونه الشخصي من التاريخ، وفهمه العميق لتحولات الأزمنة وبناء الدول، اتخذ قرار عاصفة الحزم الذي مهّد له بحذق، عبّر تحالف واسع للمتضررين من المشروع الإيراني القومي التوسعي، من المغرب حتى الخليج. فجاءت عاصفة الحزم لتفصل بين مرحلتين: الأولى منهما الصبر على المكاره، والثانية ملاقات تلك المكاره ومقارعتها على الأرض. لم تكن عاصفة الحزم تسعى لتغليب فريق يمّني على فريق آخر، بل جاءت أولاً وأخيراً لوقف المشروع الإيراني الزاحف. لذلك، وجدنا إيران الرسمية قد فقدت صوابها في سلسلة من التصرفات والتصريحات، كشفت فيها عن وجهها السياسي القبيح، فانتقل الصراع من الظل إلى الشمس.

لقد قامت إيران بعدد من الاستفزازات ضد المملكة العربية السعودية طوال أكثر من ثلاثة عقود، وارتكبت عملاؤها عدداً من جرائم قتل الدبلوماسيين السعوديين، أو حاولوا قتلهم

(كالمحاولة الأخيرة لقتل سفير المملكة في واشنطن). وربما حاولوا نسبة ذلك - لو حصل - إلى السلطات الأميركية، لدقّ إسفين عميق بين الدولتين، مروراً بتفجيرات الخبر (عام ١٩٩٦). دخلت إيران في حرب إلكترونية كما حدث في آب (أغسطس) ٢٠١٢، حيث تعرضت شركة النفط السعودية (أرامكو) لهجوم إلكتروني، نسبته المخابرات الأميركية إلى إيران. هذا وقد أنشأت إيران فيلق القدس، الوحدة ٤٠٠، لتستهدف الدبلوماسيين التابعين للدول التي كانت تحاول تقويض المشروع النووي الإيراني، وسبّبت الكثير من صراعات الظل التي عانتها دول المنطقة، أي المملكة العربية السعودية وجيرانها في الخليج، مثل الأحداث التي وقعت في البحرين والكويت. في الآونة الأخيرة، أذّن لوسائل الإعلام الإيرانية بالهجوم الشرس على المملكة وعلى عدد من دول الخليج، شارك فيه عدد من المسؤولين الإيرانيين، ومنهم علي خامنئي.

لقد استقر في ذهن متخذ القرار الإيراني الفكرة الشاهنشاهية القديمة، وهي فكرة «قومية» تُفيد أن إيران هي المُدافع عن دول الخليج. قال القائد العام السابق للقوات المسلحة الإيرانية الجنرال محسن رضائي لقناة الميادين التلفزيونية (التابعة لإيران وتبث من بيروت): «أسلحتنا هي للدفاع عن السعودية وقطر والإمارات والعالم الإسلامي كله»؛ وذلك في إعادة إنتاج وتوسيع للمقولات الشاهنشاهية قبل الثمانينيات من القرن الماضي. وترغب

السياسة الإيرانية في الخليج في أن تتعامل مع دول الخليج فرادى، طمعاً في السيطرة والنفوذ. إن ما هو أماننا اليوم، ليس «خلافًا طائفيًا» كما يحلو للمتعجلين والمستفيدين توصيفه. فمعارك الطائفية انتهت تاريخيًا بضمور أسبابها، وإنما هي محاولة لاختطاف عقول البشر للزج بهم في حروب «دون كيشوتية»، وهي في حقيقتها توسّع قومي إيراني. فإيران هي الدولة غير المعنية بالشيعة العرب، التي يوجد على أرضها عشرة ملايين شيعي عربي، لم يُدقّ مسمار في مدنهم وقراهم، ولم يُرصف لهم طريق، بل عُلقَت رقاب كثير منهم على المشانق كما تُعلق النعاج، ليس لشيء إلا لأنهم طالبوا بحقوق المواطنة.

عاصفة الحزم والأمن المجتمعي الخليجي «حصان طروادة الإيراني» صغيراً كان أم كبيراً مهياً للقفز على دول الخليج. هو ينتظر الوقت والفرصة فقط، لا القرار. لذلك، فإن عاصفة الحزم وضعت إيران أمام خيارين: إما أن تترك «حروب الظل» وتأتي إلى العلن، أو تنسحب مع أوهامها الإمبراطورية من المشهد العربي. فلم يعد المجتمع العربي يقبل مثل هذه المناوشات، التي خربت الأوطان من سوريا إلى لبنان إلى العراق إلى اليمن، ولا محاولات اللعب في الحديقة الخلفية لدول الخليج من أجل استنزافها، مثل إخضاع اليمن لولاية الفقيه.

عاصفة الحزم هي حرب استباقية ودفاعية، وفي نفس الوقت هي ليست من أجل إنقاذ اليمن فقط، ولكن لدحر المشروع

بكامله المتمثل بتلك الشهية الإيرانية للتوسع، وقفل باب «حصان طروادة» قبل أن يُفتح على مصراعيه في ساحات عربية أخرى. أمن الخليج هو أمن واحد لعدد كبير من الأسباب. فهي دول مرتبطة جغرافيًا، لا حواجز طبيعية أو اجتماعية. فالمملكة على سبيل المثال: ترتبط جغرافيًا بكل دول الخليج الخمس، وأيضًا باليمن، ثم إن شعوبها تحمل ثقافة متقاربة، ومجتمعاتها متداخلة. لذا، أمنها واحد لا يتجزأ، وأي تدخل «إيراني» في اليمن، هو تدخل في صميم أمن الخليج. وفي حال ترك ذلك التدخل دون تصدُّ له، فإن حصان طروادة الإيراني سوف يتمدد بنفس الطريقة إلى بقية بلدان الخليج، المتعددة ثقافيًا واجتماعيًا مما قد يغري العقل الإيراني المغامر.

من هنا، فإن الوقوف الحازم مع عاصفة الحزم - الأمل قضية أمن وطني خليجي، من الواجب حشد كل الإمكانيات لها ومعها. أيضًا العمل الجاد للوصول إلى وضع سياسي مستقر في اليمن، لا يُخرج أيّ مكوّن سياسي من التسوية، ويمنع أيّ تدخل خارجي في نفس الوقت. من جانب آخر، لا بد من التفكير خليجيًا في المشروع المضاد الذي يستطيع أن يقف أمام «حصان طروادة الإيراني»، وهو من شقين: التوجه إلى وحدة خليجية حقيقية ومبتكرة تستطيع حشد الطاقات والإمكانيات لمواجهة الأخطار القائمة والمحتملة، والاعتماد على النفس؛ وأيضًا وضع مشروع للحكومة الرشيدة القائمة على سيادة القانون، والمساواة بين المواطنين، ودعم مشاريع

التنمية، وخلق سوق للعمالة والعمل مفتوح بين دول الخليج. وتلك مرحلة يجب التفكير فيها منذ اليوم، حيث إن التبدلات في العلاقات الدولية سريعة، والمنطقة تمرُّ بكاملها بحالة من السيولة بحسب ما أسلفنا، عنوانها العام أن الحلول القديمة لم تعد تصلح لعلاج المشكلات الجديدة.

١ تموز (يوليو) ٢٠١٥

سوريا: اللهب السوري والأمن العربي والجوار

الأنظمة الصلبة في علم الفيزياء وهو علم متشعب وخطير يقول الباحثون إن الأشياء الصلبة تتفتت إلى قطع أصغر، بأسرع مما تتفتت الأشياء الرخوة أو المرنة. إن نقلنا هذا القول إلى علم السياسة وإدارة الدول، فإن الدول التي تتخذ من المركزية الصلبة والشمولية - بواسطة القمع - سلاحاً لها، للسيطرة والبقاء في السلطة، هي أقرب إلى التفتت لحظة مواجهتها صدمة كبرى. وفي تاريخ الإنسانية الحديث نجد الكثير من الأمثلة على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي، فمثلاً: الاتحاد السوفيتي بوصفه إمبراطورية واسعة، تنتهج سياسة مركزية شمولية، تعتمد على المخابرات والقمع، وفي أول فرصة، تفتتت تلك الإمبراطورية بعوامل من داخلها وخارجها.

لم يكن حكم إيران إبان مرحلة الشاه إلا حُكمًا «صُلْبًا» بالمعنى السياسي، حيث اعتمد على الأجهزة السرية وكنم الأصوات وملاحقة المختلفين، ليس في إيران فقط، بل في العالم، أيًا كانت درجة اختلافهم، فنتج من ذلك ما نراه الآن من تفتت، ومن ثم سقوط ذلك الحكم. وليس حكم معمر القذافي في ليبيا بخارج عن هذا السياق، ولا حكم صدام حسين في العراق، الذي تهاوى في أيام قليلة، دون أن

يجد له نصيرًا حتى من داخله. تلك طبيعة لصيقة بالأنظمة «الصلبة»، أي الأنظمة السياسية التي تعكف على سحق أي رأيٍ يخالف توجهاتها، فتضمحل الثقة بين الناس وتهيمن الخشية. يعتقد الحاكم أن شعبه راضٍ، في الوقت الذي تتفاقم فيه مشاعر التملل لدى معظم المبتلين من الناس. وعندما تأتي الصدمة، لا يجد النظام له نصيرًا، لأن الجميع يريد التخلص من نيّره وممن يكتم الأفواه ويدوس على الرقاب.

سوريا ليست بعيدة عن تلك الأمثلة السابقة، حيث بنى الحاكم الأسد (الأب أولاً ثم الابن) نظامًا مركزيًا شموليًا، اعتمد فيه على عدد من الأجهزة، جُلّها مخبراتية، وقائمة على قيادات من طائفته (العلوية)، تترصد المواطنين ليل نهار وتدفعهم إلى التحوّل إلى مخبرين. ولم يأل جهدًا في تهيش المعارضين أينما كانوا، ومطاردة كل من تُسول له نفسه أن يبدي رأيًا، ولو بتصفية الآخرين على طريقة «آل كابوني»^(١)، حتى أصبح الجميع إما «معه» يسرون كقطيع من الخراف كاتمين أصواتهم، أو أنصارًا مزيّفين للنظام، اتّقاء المحاسبة الفظة، أو الاختفاء القسري خلف الشمس. هكذا اكتظت سجون النظام الأسدي بالمعارضين والمشكوك في ولاءهم، ثم تحوّل الأمر إلى تفريغ السجون من «ضيوفها»، عن طريق تصفيتهم أو إخفاء أي أثرٍ لهم يُذكر.

(١) طريقة آل كابوني: القتل في الشوارع، حيث كانت تلك العصابة المافياوية تعمل في ثلاثينيات القرن الماضي في مدينة نيويورك، كما فعل نظام الأسد عندما قتل عبر وكلائه رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري.

بعد أربع سنوات من التفُّت بعد أربع سنوات من التظاهرات العارمة تعسكر ربيع سوريا، واستحالت المطالب المحقّة حرباً أهليّة استفاد منها الديكتاتور شاهراً شعاره المعروف: «نحكمكم أو نقتلكم».

لقد غرق المشهد السوري في الدم والأسلحة الكيميائيّة، فقام النظام بمواجهة المطالبات الشعبية بقوة الرصاص والنار، مؤكّداً: «إن أيّ نظام، يفرز معارضة على شاكلته؛ وهو ما دفع مجموعات مختلفة من الشعب السوري إلى حمل السلاح، من أجل مواجهة العنف بالعنف. وبسبب ضعف النظام العربي، وتردّد النظام الدولي، وتشابك المصالح المختلفة غرقت سوريا في حرب أهلية، وانبثقت جماعات مسلحة مختلفة المشارب، منها ما رفع شعار الدينني سواء المعتدل أو المتشدد، ومنها ما رفع شعارات الوطنيّة، إلا أن كل تلك الجماعات لم تستطع أن تحسم. ساد الأراضي السوريّة فلّتانٌ أتاح لمجاهدين من مختلف المشارب «غزو» سوريا المستباحة. وقد مقاتلون أجانب، من لنصرة النظام ودعمه (حزب الله اللبناني، فصائل من الحشد العراقي، زينيّون من أفغانستان) بدعم ومباركة إيرانيّة وروسيّة، ومن لنصرة المعارضة. من جهة أخرى، أصبحت سوريا بعد تفشّت القشرة الصلبة، مكاناً يجذب كلّ «الغاضبين» و«المغامرين» و«المؤدّجين» من خارج الجغرافيا السورية-العراقية. فجاء إلى ساحة القتال خليجيون وتونسيون ومغاربة وجزائريون، وآخرون من دول غربية مثل: بريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة الأميركيّة. لتتويج المسار الجهادي

ظهرت «داعش» وأعلنت قيام «الدولة الإسلامية»، وقد قام التنظيم بأعمال إجرامية شنيعة استنكرها العالم، من قتل وحرق واستباحة محرّمات. تعج الساحة السورية اليوم بعدد كبير من التنظيمات (صغيرها وكبيرها)، ولا يُعرف على وجه الدقة طريقة تمويلها أو أهدافها النهائية.

بعض التحليلات ترى أن القشرة الصلبة للنظام السوري، مع قرب تفتّتها، هي التي أفرزت في وقت ما بعض تلك الجماعات التي سمّت نفسها في البداية «قوات ميليشيات النظام» أي (الشَّيْبِحة) بالمعنى السوري الدارج، ثم تحولت إلى قوى محاربة، تميل إلى هذا الطرف أو ذلك. في فوضى هذه الساحة استيقظ عدد من القوى العرقية والإثنية والمذهبية، التي تُشكل بعض فسيفساء المجتمع السوري، مثل الأكراد الذين انقسموا بين مؤيد للمعارضة ومؤيد للنظام. وبعضهم أراد أن يكون للمكوّن الكوردي - السوري استقلالاً في مناطقهم، فحمل الجميع السلاح، وقامت مجموعات أخرى مثل الدروز والعَلويين والمسيحيين، كل بما يستطيعه، للدفاع عما يعتقد أنه حقوق له لم تنصفه فيها دولة الأسد.

مستقبل الاضطراب الأمني السوري في الإقليم مع وجود كل هذه القوى المختلفة على الأرض السورية، وتفتّت الإقليم السوري إلى مناطق نفوذ، وأيضاً مع التدخّل الخارجي، تشعر كل دول الإقليم في الجوار وجوار الجوار بالقلق من نتائج «فشل الدولة السورية». فالجار التركي يرى أن استمرار هذا الوضع يؤثر سلّماً في الأمن الوطني التركي من جانبين:

الأول منهما انهيار الدولة السورية بكاملها، وما سبَّه ويسبُّه من تدفق هائل لِلأجئين إلى الحدود الجنوبية لتركيا. والجانب الثاني هو احتمال قيام «كيان كوردي» شمال سوريا والعراق، يؤثر سلبيًا في موقف الأكراد من تركيا نفسها، التي خاضت ولا تزال صراعًا طويلًا مع المكون الكوردي الداخلي في تركيا، الذي يعطي الاضطراب الأمني وغياب الدولة في الجوار، فرصًا مواتية للتنظيم والحشد. من جهة أخرى، فإن تعداد العلويين في تركيا لا يستهان به، ولهم صلات بعُلويِّي سوريا. إن استمرار الصراع قد يؤدي إلى تصفيات فتوية، تُشكل ضربًا من الاضطراب في الداخل التركي. فتركيا الدولة الجارة مَعْنِيَةً بما يحدث في سوريا، وقد تقوم بالتدخل المباشر، بعد سنوات من التدخل غير المباشر.

في الجوار اللبناني، ومع التدخل الناشط والعسكري لحزب الله اللبناني، بتعليمات من طهران، في الشأن السوري الداخلي، ثار أولًا خلاف عميق بين المكوّن السني اللبناني وبعض المسيحيين والدروز. هذه القوى ترى في هذا التدخل، أولًا جرّ لبنان إلى ما لا يطيق باعتباره دولة، وثانيًا أنه تدخل «شيوعي» لمناصرة «شيوعي آخر»، ضد أغلبية سنية سورية، تربطها الكثير من الوشائج مع سنة لبنان. من جهة أخرى، وبعد تكبُّد حزب الله الكثير من الضحايا، بدأت أصوات شيعية لبنانية تنفر من تدخل حزب الله وتعلن خلافها معه. وذلك تطوّر آخر في الساحة اللبنانية، يعني أن الاضطراب في سوريا يؤثر سلبيًا في السُّلم الاجتماعي اللبناني، خاصة

إن أضفنا العدد الضخم من اللاجئين السوريين الذين تدفقوا إلى لبنان (وكثير منهم سُنّة)؛ ما يؤرق المكون المسيحي أولاً ثم الشيعي، ويقوّي احتمال بقاء معظم هؤلاء في لبنان عدة سنوات، وأيضاً سوف يؤثر في الديموغرافيا اللبنانية لغلبة المكون السني.

مع تورّط إيران في الحرب الأهلية الطويلة، وضعف الدولة السورية تحت ضربات التمزق الهائلة، فإن إيران تجد نفسها أكثر وأكثر متورطة في «المستنقع السوري». في البداية، كانت تتدخل بالسلاح والمال، ثم اضطرت، أمام تراجع قوة الدولة السورية الحربية، إلى أن تتدخل بإرسال مقاتلين. وقد جرى بالفعل إعلان قتل قيادات عسكرية معروفة في الساحة السورية؛ ما خلق بلبلة في أوساط الطبقة الوسطى الإيرانية، التي ترى أن تورط بلادها في تلك الساحة لا مبرر له ولا ضرورة، خاصة بعد الاستنزاف المالي والسياسي الكبير، الذي تدفعه إيران في أكثر من منطقة ملتهبة في الجوار. تتأثر الجارة الأردنية بهذا الاضطراب من جهتين، إحداهما التدفق الضخم للاجئين السوريين، الذي أثقل كاهل الدولة الأردنية. والثانية إشاعة شيء من القلق في النسيج الأردني، بأن ذلك الخلل العظيم يمكن أن يُسمع في الداخل الأردني. في المحصلة، يتأثر الإقليم برمته بما يجري في سوريا والعراق، ما يعرّض الأمن والسلم في هذه المنطقة للخطر.

تأثير الاضطراب السوري في الخليج تتهم أوساط إيرانية وسورية دول الخليج بالتمويل والدعم لبعض الجماعات

المحاربة في سوريا، وهو ادعاء تنقصه الأدلة. إلا أن دول الخليج في معظمها مؤيدة للمعارضة السورية المعتدلة، وقد دعمتها سياسيًا في أكثر من وقت وعلى أكثر من منبر، لأنها ترى أن القتل الممنهج للشعب السوري، وتشريد ملايين من أبنائه، عملٌ مُنافٍ للقيم الإنسانية والإسلامية والعربية، وأن الشعب السوري مهضوم الحقوق الأولية ويحتاج إلى مساعدة. هذا الموقف يدفع كلاً من إيران، بمساعدة عراقية وسورية، إلى محاولة تصدير الاضطراب إلى دول الخليج، من خلال العمل أولاً على خلخلة الصف الخليجي سياسيًا، وثانيًا التطلع إلى مساعدة من بعض المكونات الخليجية الطائفية على خلق خلل أمني، كما يحدث بوضوح في البحرين.

من جهة أخرى، تدفق إلى ساحات القتال بعض الشباب الخليجي - على عكس ما تريد دُوله - ، مدفوعًا بغضب على ما يحدث من قتل في سوريا والعراق وتصفيات للمكون السني، لمناصرة هذا الفريق أو ذلك من المقاومين، خاصة أصحاب «الرايات الإسلامية». وقد أصدرت بعض دول الخليج تشريعات تمنع مواطنيها من الانخراط في القتال، تحت أي شعار أو في أية ساحة، كما فعلت المملكة العربية السعودية. إلا أن تلك التشريعات لم يُستجَب لها. فعلى المستوى الشعبي، أصبح هناك تعاطف بين بعض الجماعات في الداخل الخليجي، كان دافعه الشعور العميق برفض القتل العشوائي، الذي تقوم به السلطة السورية ومناصروها. بعض التعاطف سببه الكراهية الطائفية ويجذب المساعدات العينية ويحث الشباب على الالتحاق بجبهات القتال. من هنا، فإن

بعض التبرعات الشعبية الخارجة عن القانون تُجمع لبعض تلك الجماعات المحاربة، وتتسلل عناصر شبابية إلى جبهات القتال، على عكس ما تريد دول هؤلاء «المجاهدين»، إذ إنهم سيشكلون بعد حين خطراً داهماً على الأمن في الخليج. ثم إن الاحتقان الطائفي قد أفرز بعض المظاهر والأعمال السلبية المفزعة للأمن والاستقرار الخليجي، نتيجة ما يحدث مباشرة في الساحتين السورية والعراقية، مثل تفجير مسجد في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في بلدة القديح محافظة القطيف، أو محاولة تفجير مسجد آخر في حي العنود في الدمام مع سقوط قتلى، أو تفجير مسجد الإمام الصادق في الكويت (الجمعة ٢٦ حزيران (يونيو) ٢٠١٥)، مع سقوط ثمانية وعشرين قتيلاً وجرح أكثر من مئتين من المصلين من الطائفة الشيعية في الكويت.

مثل هذه الأعمال المستنكرة، هي إفرازات سلبية للصراع في كل من سوريا والعراق بشكل مباشر. ومن الإفرازات محاولات إيرانية بغطاء عراقي، للقيام بالتفجيرات وأعمال عنف في البحرين آخرها في ١٨ أيار (مايو) ٢٠١٥، وهي جزء من سلسلة من المحاولات لإشاعة الاضطراب. وسوف تستمر إفرازات الاضطراب الأمني في العراق وسوريا في التأثير في دول الخليج من جانبين: الأول منهما تدفق بعض الشباب الخليجي إلى ساحات القتال، مأخوذين بحماس تحت غطاء ديني - مذهبي باعتباره رد فعل، ومُطعمين بمقولات دينية خارجة عن سياقها من جهة، وبمحاولات مضادة لتدريب شباب خليجين من حزب الطائفة الشيعية من قبل أي من حزب الله «العراقي»

أو «اللبناني»، لإشاعة اضطراب مشابه في الشكل ومختلف في المضمون في بعض دول الخليج. ليس سرّاً أن ماكينة حزب الله اللبناني، قد بدأت منذ مدة بعمليات تحشيد وتعبئة زادت في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد تفجير مسجد الإمام الصادق في الكويت، إلى درجة الإعلان على اليوتيوب عبر أحد الأبواق الإعلامية، أن «على الكويت أن تنحاز إلى سوريا وإيران»^(٢)، في تدخّل سافر في شأنٍ داخلي كويتي.

التعصب المذهبي في المنطقة، يُطلق تعصّباً مذهبياً آخر مساوياً له في المقدار، ومضاداً له في الاتجاه. وتحويلُ الصراع السياسي الحقيقي إلى صراع مذهبي، يسهل الحشد والتجنيد. تلعب وسائل الاتصال الاجتماعي الحديث دوراً مسهّلاً في التجنيد والتجنيد المضاد، وخلق بيئة تقبل تلك الأفكار. لم تعدِ المعركة في سوريا مجرد معركة للمطالبة بالحريات، وأيضاً ليست مجرد حرب أهلية. هي في الواقع «صراع استراتيجي»، يُسمع في كل المنطقة من العراق حتى اليمن، مروراً بدول الإقليم قاطبة، بأنه صراع يمكن توصيفه بين «دول متوسطة القوة» لها مظاهر ديمغرافية، وأيضاً اقتصادية. نرى من التقارير الدولية أن بلاداً مثل: العراق وإيران واليمن وسوريا، هي بلاد وضّعها الاقتصادي «مُتدنٍّ»، بل إن بعض التقارير توصلها إلى حدود «الفقر»، وتُصنّفها باعتبارها من الدول «الفاشلة». من جانب آخر نرى ظاهرة

(٢) ناصر قنديل، نائب لبناني سابق مقرّب من حركة أمل وحزب الله، يتّهم الكويت بلهجة محرّضة عبر التلفزيون بأنها «ساحة مناصرة لداعش».

معاكسة، هي أن هذه الدول من أكبر الدول في المنطقة، ويشتمل مكوّنهما الديمغرافي على قطاع الشباب^(٣). لذلك، فإن ظاهرة الإرهاب تجد لها بيئة حاضنة ودوافع إيديولوجية، حتى ارتفعت حوادث الإرهاب بين العامين ٢٠١٠-٢٠١٣ حوالي ثلاث مرات^(٤). ثم إنّ أكثر المناطق دموية هي العراق وسوريا واليمن، ومعظم من ارتكب الفظائع هم «مسلمون يقتلون مسلمين»، حتى غدت مُفردة «المسلم» أو «السلام القادم» تعني عكسها.

اللافت أن هذا الاضطراب هو حلقة محيطة بدول الخليج، ووجود بعض شباب الخليج في تلك الساحات أمرٌ يندّر بخطر مقيم في المستقبل، مثله تمامًا تجنيد شباب من طوائف أخرى خليجية لأعمال «إرهابية» مضادة لمجتمعاتها. أصل المشكلة في السياسة، وفرعها المغذي في الثقافة، والحلول الأمنية مؤقتة ومسكّنة لا غير. ولن نستطيع حل مشكلة الإرهاب (بمعناه العميق)، إلا من خلال حل المشكلة السياسية إما بالحرب أو بالدبلوماسية، لأنها تحمّل معادلة صعبة ورغبة في التوسع «الإيراني» من جهة، و«ترددًا في المواجهة الثقافية وإقامة الدولة المدنية، بكل ما تتطلبه تلك الإقامة من رغبة ورؤية وقدرة»، من جهة ثانية.

١ آب (أغسطس) ٢٠١٥

(٣) انظر دراسة أنتوني كرودمان الموسوعية:

The Revolution in Civil -Military Affairs, Burke Chair CSIS, 2nd of July, 2015.

(٤) ورد الإحصاء في الدراسة السابقة: ١٥٠٠ إلى ٤٦٥٠ حادث.

أعطال الحوار العربيّ التركي: هل من سبيل إلى رأب الصدع؟

خرائط العلاقات الوعرة لفتت تركيا أنظار العرب على نحوٍ لم تفعله طوال قرن منذ انهيار الدولة العثمانية. ففي وسط العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، توجّه الرأي العام والحكومات العربية إلى تركيا، لأسباب عديدة، على رأسها توليفة من عاملين هما: النجاح الاقتصادي، والحكم ذو الخلفية الإسلامية. لم تصل تركيا فجأة إلى هذا النجاح الاقتصادي والسياسي، الذي أوصلها إلى أعلى قمة في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، بل سبق ذلك تجاربٌ بعضها مرير، وصراعٌ أوصل الأتراك إلى حد الانقسام العمودي الحاد، في كلا المجالين: الاقتصادي، والخلفية الإسلامية. فقد تعثّرت تركيا اقتصاديًا، حتى وصل الأمر ألا يُسمح لمسافر تركي بأخذ أكثر من مائة دولار معه أيًا كانت وجهته، بل عليه أن يُعيد الباقي إلى الدولة إن بقي من ذلك المبلغ شيء، وذلك دليل على أن الوضع الاقتصادي التركي متعثر ضيقٌ، وأن تجربة حكم الإسلام السياسي لم تنجح اقتصاديًا وذلك يعود إلى راديكاليّة موجة الإسلام السياسي التركي الأولى (نجم الدين أربكان)، الذي وصل إلى الحكم بوصفه رئيس وزراء سنة ١٩٩٦، وكانت فترة مربكة ومشوشة جديدة، وكان الانقسام فيها واضحًا في الجبهة الداخلية التركية.

إنَّ النجاح الذي وصلت إليه تركيا في بداية القرن الميلادي الحالي، قد مهَّدت له منذ عهد حكم تورغوت أوزال في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث كان رئيسَ وزراء بين الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٣ من القرن الماضي، وهو الذي أجرى التحول التاريخي في كل من الاقتصاد والسياسة، من جمهورية علمانية كان قد أقامها مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤، واستمرت تقريبًا ثمانية عقود جعلت من الصعب استمرارها كما هي، واقتصاد متعثّر تتدخل الدولة في معظم مفاصله. فجاء أوزال ليقوم بخطوتين مهمتين في مسيرة تركيا الحديثة، الأولى منهما تحرير الاقتصاد التركي من جهة، والثانية إتاحة الفرصة لحزب ديني، يتجلبب بما يشبه الحداثة للعمل العلنيّ. أيًّا تكن الأسباب، فقد صعدت تركيا في أعين المراقبين إلى قمة الإدارة الحديثة والنجاح الاقتصادي، بسبب قيادة أصغت إلى مطالب الشعب التركي. وبدأ العرب الذين كانوا يرون في التجربة التركية شيئًا افتقدوه، يتقربون من التجربة التي حملت دولة حديثة ذات مرجعية دينية، ولكن في نفس الوقت ديمقراطية إلى حد بعيد، تحفظ حقوق الإنسان وتعتني بالإنتاج.

على هذه الخلفية بدأ «الولّ» العربي وخاصة الخليجي تجاه التجربة التركية، الذي كان دافعًا إليه القوة الجديدة لما يُعرف بـ«الإسلام السياسي» المعتدل، خاصة تلك القوى الخليجية التي تعمل في السوق والتجارة والعمل الأكاديمي والنشطاء السياسيين. أضف إلى ذلك «الإعجاب» الذي سبّبه البعد

الشعبي «فتنازيا المسلسلات التركية» التي بهرت المتلقي الخليجي، حتى صار بعضهم يسمي أبناءه بأسماء أبطال المسلسلات^(١).

موقف السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة (العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين)، زاد من ذلك الانبهار، حيث بدأت تحت شعار «تصفير المشكلات» خاصة تجاه العرب تُصَفَّى المشكلات العالقة، وكان أمرًا مرحبًا به من قطاعات واسعة عربية، وخاصة خليجية. زادت حدة تصاعد الخلاف بين تركيا وإسرائيل^(٢) عمق تفهم العرب للموقف التركي، وخاصة تجاه قضيتهم الكبرى. فقد وجدوا في تركيا نصيرًا خالف كل ما كان يقوم به، واهتم بالقضية إلى درجة حدوث صدام دبلوماسي مع إسرائيل. بسبب كل تلك التوتّرات التي افتعلها حزب التنمية والعدالة زاد التقارب العربي والخليجي تحديدًا من الأتراك.

التقارب المؤسسي في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وعلى خلفية النجاح الاقتصادي، والخلفية الإسلامية التي بدأت تحدّد علاقات تركيا الدولية، بدأ الحوار الخليجي - التركي. وكان ذلك في عام ٢٠٠٥، وعلى مستوى

(١) كانت تلك الأسماء العربية من نسج خيال المترجمين الذين دبلجوا تلك المسلسلات.

(٢) ظهر الخلاف الإسرائيلي - التركي الحاد علنًا يوم غادر الرئيس أوردوغان قاعة الحوار في دافوس، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩ محتجًا على مداخلة الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز.

وزراء الخارجية، والذي تفرعت منه عددٌ من اللجان «العملية». بعدها عُقدت ثلاثة حوارات على مستوى القمة كان آخرها عام ٢٠١٢، كانت على التوالي سنة ٢٠٠٨ في الكويت، وسنة ٢٠١٠ في جدة، وسنة ٢٠١٢. كان نتيجة هذا التقارب بين الخليج وتركيا، أن قفز حجمُ التبادل التجاري بين المنطقتين من ملياري دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٠. هذه القفزة النوعية الكبيرة، تدل على متانة العلاقة بين الأتراك والخليجيين في هذه الفترة. تدفقت مليارات الدولارات باعتبارها استثماراً في تركيا، سواءً استثماراتٍ شخصية (شراء عقارات) كانت، أو استثماراتٍ رأسماليةٍ وخدمية مثل: افتتاح فروع للبنوك الخليجية، أو مشاركة في مصانع، أو سياحة خليجية إلى تركيا أو عبورها إلى أوروبا؛ بل شهدت تلك الفترة أعلى كثافة زيارات رسمية خليجية لأنقرة، أو من أتراك للعواصم الخليجية. فالعقد الأول من القرن الواحد والعشرين شهد ما يمكن أن يسمّى «شهر العسل» التركي-الخليجي. في نفس الوقت، بدأت بعض النخب العربية والتركينة بالتفكير في تكوين تجمع عربي تركي (شعبي) للحوار، فأنشئت مجموعة الحوار العربي - التركي الذي أشهر في إسطنبول، وعُقد أربعة اجتماعات بين إسطنبول والمنامة في البحرين على التوالي، ثم عُقدت مجموعة من الحوارات بين النخب التركية والعربية في عدد من العواصم العربية وإسطنبول، وأيضاً في العواصم الخليجية.

ما الذي عطّل الحوار؟ الربيع العربي وأحداثه وتفاعلاته وصدمته عطّل جزئياً الحوار، بل رفع من وتيرة الشكوك. فقد

وجدت السياسة التركية أن «أحداث الربيع» هي فرصة لها من أجل تسويق مشروعها السياسي (الإسلام السياسي الحديث)، ووجدت بعض الدول العربية والخليجية بالذات، أن السلوك السياسي التركي في هذا الموضوع هو سلوك متعجل لا يأخذ بالحساب المصالح الخليجية. كان سفر السيد رجب طيب أردوغان، بوصفه رئيس الوزراء، إلى كل من القاهرة وتونس إبان الثورة الربيعية في عام ٢٠١٢، دليلاً عند الآخرين على أن تركيا تؤسس لعلاقات جديدة، وتدير ظهرها للعلاقات السابقة بدول الخليج. أيضاً تصاعد تأييد تركيا للقوى «الإسلامية المتشددة» العربية، ولخوضها مغامرات في هذا الأمر، زاد من الريبة بين عدد من الدول الخليجية تجاه تركيا.

تبين لتركيا فيما بعد أن برق «الربيع»، هو برق خُلب. لم يتفهم الأتراك الفرق المنهجي بين «الإسلام السياسي» في البلاد العربية و«التجربة التركية»، مع أن تركيا - لا سيما بعد زيارة أردوغان لمصر والإدارة الإخوانية في القاهرة - تبين لها أن هناك فروقاً لا يمكن تجسيدها في التفكير بين التيارين. إلا أن الخطأ الآخر الذي ارتكبه تركيا هو استمرارها في احتضان «الإخوان»، على الرغم من فشلهم في مصر، وإلى حد بعيد في تونس. ولم تفهم أنقرة أن ما حدث في مصر من تغيير ضد الإخوان، يوافق رغبة الشعب المصري - أو أغلبه - في رفض الحكم المتشدد للإخوان. هذا الأمر، أي استمرار تركيا في دعم الإخوان بتجلياتهم المختلفة في أكثر من دولة عربية، جعل بعض دول الخليج تأخذ «خطوة إلى الخلف» تجاه تركيا، التي هي نفسها واجهت صعوبات سياسية أيضاً

في سوريا. وقد اختلفت من جديد بعض دول الخليج مع تركيا في الثلاث سنوات الأولى من ثورة السوريين، بسبب الاختلاف في المنظور والأولويات، الذي يتطلب الأخذ بها تجاه تطورات الأحداث في سوريا. من جهة أخرى، لم تُبدِ تركيا «حماسة» متوقعة منها في الحرب ضد الحوثيين في اليمن، عندما اندلعت الحرب في آذار (مارس) ٢٠١٥.

تلك كانت الملفات التي أخرجت التفاهم والتفهم بين تركيا ودول الخليج، إلا أن بعض الدول الخليجية، وخاصة قطر، كانت ترى في الكثير من الملفات ما تراه تركيا، وهو ما جعل التمهّل من دولٍ خليجية تجاه تركيا يزداد مع شيء من الشكوك غير المسكوت عنها، خاصة أن تركيا أصبحت أرضًا لاستقطاب كبار «الإخوان» العرب.

في السياسة تتبدل الأمور قد تتبدل السياسة بشكل سريع، خاصة في المراحل الانتقالية، مثل ما تشهده المنطقة العربية والشرق الأوسط الكبير اليوم. فقد أوشكت الحرب في سوريا أن تصبح حربًا «عالمية» يشارك فيها العديد من الدول، بعضها عضوًا أساسيًا في مجلس الأمن مثل روسيا، والأخيرة تُبدي عداً شديداً ومعلنًا للدولة التركية، بعد اشتباك الطيران الذي أوقع طائرة روسية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، حيث «اعتبرته روسيا إهانة لقوتها». وأيضا الرد الروسي كان يعمل على تقوية كل أعداء تركيا الدولة في الجوار، خاصة أكراد تركيا وأكراد سوريا، وهو ما يسبب صدامًا مستمرًا لأنقرة. أضف إلى ذلك أن «المستنقع»

السوري، أوقع تركيا الرسمية في إشكال كبير. فلا يبدو أن حلفاءها في الغرب يتفهمون موقفها؛ إذ طالبت تركيا بـ«منطقة عازلة» فوق شمال سوريا، لجعلها مكاناً يأوي إليه اللاجئون، وربما منطلقاً لأعمال عسكرية، لكنها لم تفلح في إقناعهم. ثم تدفقت هجرة اللاجئين السوريين من تركيا إلى أوروبا بأعداد كبيرة؛ ما أوقع تركيا في إشكال جديد مع جيرانها الأوروبيين، وجعلتها حائرة في أيّ من الملفّات تبدأ. فقد احتاجت إلى أصدقاء، ومن هؤلاء الأصدقاء الصف الخليجي، الذي يرى أن أولى الخطوات التي يجب أن تتخذها تركيا هي «مصالحة تركية - مصرية»، من أجل نزع شوك التخوف والريبة الذي يشعر به المصريون من جهة، ومن أجل تصلّب موقف الدول «السّنية» في المنطقة من جهة ثانية، في وجه هجمة توظفها إيران تحت شعار طائفي، لخلخلة الوضع في المنطقة العربية بشكل عام، وفرض نفوذها التوسعي، ودفع مصالحها إلى مكان يُقلق العرب والأتراك معاً.

أمام تركيا إذاً ملفات للتفكير العميق، واتخاذ خيارات استراتيجية، شاءت أم أبّت، لمواجهة مجموعة من المتغيرات، جميعها لها أثر سلبي في أمنها القومي، بل وخطرة على الدولة الوطنية التركية. من جهة أخرى، فإن دول الخليج ترغب في أن تتعاون مع تركيا بشكل إيجابي، لأن ما تملكه تركيا من موارد استراتيجية تحتاج إليها دول الخليج في مرحلة الصراع مع إيران، في ظل تراجع الرغبة الأميركية في التدخل النشط أمام الهجوم الروسي - الإيراني. من هنا، فإن

خطوات المصالحة التركية - المصرية، واحدة من أولويات العمل القادم في السياسة التركية - الخليجية، وهي سياسة منسقة في كل من سوريا ولبنان وربما اليمن أيضًا، وتُعَدُّ من المتطلبات العَجلَى لِكِلْتَا السياستين التركية والخليجية في الأشهر القليلة المقبلة.

الأمر السياسي في المنطقة - كما ذكرتُ آنفًا - هي في مرحلة خطيرة وصعبة الضبط. فليس من المتوقع أن يكون هناك اتفاقٌ يقود إلى سلام ما في الربوع السورية في وقت قريب. فهناك في تلك الساحة سوف تتصارع إرادات، وتتداخل مناورات، ويحدث تفكيك وتركيب جديد بين دول فاعلة، ليس أقلُّه من وجهة النظر التركية أن يكون هناك «كيان تركي» في كل من سوريا والعراق، يُنبت دولة جديدة هي في طريق التشكيل نتيجة الصراع الدائم. ثم إنَّ النتيجة في اليمن قد لا تكون محسومة، وقد يَنْتِج منها أيضًا شيء من التقسيم، إما على الشكل القديم (يمن شمالي وجنوبي)، أو ربما أكثر من ذلك. ولا يوجد حتى الآن رأس جسر لتوافق مصري - تركي، وهو حجر الزاوية في احتمال قلب المعادلة ضد الهجمة الإيرانية. هذا ويزيد تراجع أسعار النفط التي تعتمد عليها دول الخليج، في تهدئة سرعة التبادل التجاري التركيّ - الخليجيّ. ولا بد أن ننظر إلى الداخل التركي الذي يشهد صراعًا معلنًا، بين قوى رافضة للسياسات التي تتبعها الإدارة الحالية وتلك القوى التي ترغب في الاستقلال الكامل أو الجزئي عن التراب التركي.

كل تلك الأسباب تجعل إعادة الحوار الاستراتيجي التركي - الخليجي، ذات أهمية قصوى في هذه المرحلة الصعبة، والتي يجب أن توضع لها أولويات، منها:

- إعادة اللحمة التركية - المصرية بأسرع وقت ممكن، مع تصعيد تلك العلاقة؛ من علاقة عادية إلى علاقة تعاون وثيق في الملفات الإقليمية العاجلة.

- وضع خطة مشتركة للملف السوري، والعمل على النطاق العالمي بشكل مشترك للدعوة إلى تلك الخطة، ومن بينها صرف بشار الأسد من السلطة في أقرب وقت ممكن، وتمكين حكومة وطنية من الأجهزة العسكرية والأمنية والاقتصادية.

- التعاون في الملف اليمني، الذي يتطلب نشاطاً تركياً يقوم على التعاون العسكري والدبلوماسي.

- مساعدة تركيا على التغلب على مشكلاتها من خلال الدعم الاقتصادي والدبلوماسي.

- توحيد المنظور الخليجي في الملفات القائمة والصعبة بشكل أكبر مما هو عليه الآن.

- السعي الجاد لوحدة خليجية مبتكرة وفاعلة، تقف بحزم أمام تطلعات الدول الإقليمية وخاصة إيران في الهيمنة والسلوك العدواني، عن طريق عدد من وكلائها المحليين.

- العمل على النطاق العالمي والتنسيق الدبلوماسي، لوضع العديد من القوى «المادون الدولة»، في كل من تركيا ولبنان

وليبيا وبلاد أخرى على قائمة «الإرهاب الدولي»، ومطاردة مصادرها المالية واللوجستية.

ليس هناك اليوم أكثر من أهمية الحوار التركي - الخليجي الاستراتيجي. فهناك العديد من الملفات التي تجعل من هذا الحوار ذا أهمية قصوى، وهو لا يتعلق بالاقتصاد أو التعاون فقط، بل يتعلق بالأمن القومي لكل من تركيا ودول الخليج. ولقد بدأ بالفعل تواصل سعودي - تركي، لبدء الحديث في «خارطة طريق» للتعاون، وأيضًا هناك دول خليجية بدأت تنظر إلى أهمية التعاون على اعتبار أنها ضرورة استراتيجية. ثم إن هناك رأيًا عامًا خليجيًا وتركياً محببًا لهذا التواصل، وتصفية المشكلات العالقة بأسرع وقت ممكن، حتى تصل رسالة إلى المعسكر المعادي، مُفادُها جدية التوجّه الذي لا يقتصر على استقبال وصرّح وودّع فالسلام عليكم...

٦ آذار (مارس) ٢٠١٦

القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات السياسية العربية والدولية

أمّ القضايا في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ٢٠١٧، يكون قد مرَّ على القضية الفلسطينية قرن كامل، منذ إعلان وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧^(١). ومنذ ذلك الوقت تصاعد ما عُرف في تاريخ الأدب السياسي العربي بمُسمّى «القضية»، وهي التي سادت جميع الأحداث بعد ذلك التاريخ حتى الساعة. «القضية» وبجانها «اكتشاف النفط وتسويقه» في المنطقة العربية، شكَّلا معًا السُّمة الرئيسية لمجمل التداعيات والتطورات، في هذا العالم الممتد من المحيط إلى الخليج، منذ مطلع القرن العشرين حتى اليوم. لقد ساهمت تداعيات «القضية» بشكل مباشر أو غير مباشر في الكثير من الأحداث والتطورات في هذه المنطقة، مثل: الثورات، والحروب الأهلية، والقمع، والدكتاتوريات، وتغيير أنظمة وانهيارات، واغتيالات، وظهور أحزاب واختفائها، حتى الإرهاب أيضًا. وجرت التغييرات في حدود الدول العربية،

(١) وعُدُّ بلفور أو رسالة بلفور، هو الاسم الشائع الذي أطلق على الرسالة (الوعد)، التي أرسلها آرثر جيمس بلفور إلى اللورد ليونيل والتر روتشيلد، يشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

خاصة المجاورة لإسرائيل «التي أعلنت وطنًا قوميًا تنفيذًا لذلك الوعد في عام ١٩٨٤، مع عدد غير قليل من الأحداث الكبرى المتتابة في منطقة الشرق الأوسط العربية، والتي كانت عبارة عن تأثير «ميكانيزمات القضية وملابساتها» التي أثّرت في حياة ملايين العرب والمسلمين في هذه المنطقة. لقد أصبحت «القضية الفلسطينية» بمنزلة «قميص عثمان العصر الحديث»، بالمعنى الحرفي لا المجازي. وربما تؤثر مفاعيل هذه القضية برمتها في الأجيال العربية القادمة، حتى في غير العربية التي تعيش في هذه المنطقة من العالم.

القضية من الجانب العربي، فإن الإشارة إلى «القضية» في الإعلام وفي العمل السياسي، تعني «القضية الفلسطينية». وفي دراسة تطوراتها، يتبين لنا اليوم كم من الأخطاء الكبرى ارتكبت ولا تزال تُرتكب باسمها وذلك بسبب الجهل السياسي والشعبويّ وعوامل أخرى. أثّرت تلك الأخطاء في المسيرة التاريخية للقضية، وفي تطور الدول العربية الناشئة بعد الحرب العظمى الأولى، وخاصة قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها. نلاحظ هنا حزمة اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية، ساهمت في تطور مسار القضية كما سارت حتى الآن. فقد استفاد «الصهيوني المغتصب» من علوم مختلفة تطورت في القرن التاسع عشر في أوروبا (التي صدرت أولى الهجرات الصهيونية إلى فلسطين). فاستفاد من تلك العلوم الحديثة، ومنها: العلوم العسكرية والنفسية، قبل إنشاء

الدولة اليهودية وبعدها، لكي يستخدمها في قضم الأراضي الفلسطينية، والتوسع وشن الحروب. على سبيل المثال، عند مراجعة «ما عُرف بالإرهاب» وجذوره في منطقة الشرق الأوسط، نجد أن «الموسوعة البريطانية» في طبعاتها الأولى تُقرر في موضوع «الإرهاب في الشرق الأوسط»، أنه إرهاب نابع من عمل «العصابات الصهيونية»، التي انتعشت إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين (الانتداب)، بين الحرب العالمية الأولى وخروج بريطانيا عام ١٩٤٨. وكان ضحية ذلك الإرهاب عددًا من ضباط الاحتلال البريطاني في فلسطين وجنوده، والفلسطينيين العرب السكان الأصليين في البلاد^(٢) أيضًا. من جهة أخرى، لقد استُخدمت تلك العصابات «ثقافة العار» المترسخة لدى المجتمع الفلسطيني - وخاصة الفلاحين فيه -، لإشاعة التخويف من عمليات «الاعتصاب للفتيات والنساء». فقامت بالفعل بعمليات «قتل واغتصاب»، وضخمتها دعائتها؛ ما جعل قطاعًا كبيرًا من أهل القرى الفلسطينية يهجرون منازلهم «خوفًا» من تلك الفعلة. فكان أن غادر بعضهم منازلهم وقراهم على أمل عودتهم لها في القريب، بسبب تدخّل «القوات العسكرية العربية»^(٣) الموجودة آنذاك.

(٢) الكثير من أعضاء تلك العصابات الإسرائيلية، خدموا بعد ذلك في مؤسسات الدولة في مراكز رفيعة.

(٣) هناك عدد من الكتب ناقشت هذا الموضوع، من أهمها كتاب أصدرته «بي بي سي»:

Aharon Bregman and Jihan El-Tahri, *The Fifty Years War :Israel and the Arabs*, BBC books
Penguin Books, 1998.

وهكذا، تعاملت العصابات الصهيونية باستخدام العلم الاجتماعي والعلم الوضعي، لتوسيع سيطرتها على الأرض الفلسطينية في مجالات شتى، وأيضًا العلم العسكري والعلم الاستخباراتي، في مقابل ردود فعل عربية «فلسطينية»، في الغالب عاطفية وقاصرة عن فهم العمل السياسي أو أهمية العلم الحديث في المقاومة. لقد صادف «العلم» «الجهل» في عدد من الملفات في مسار القضية، وكان من الطبيعي أن ينتصر العلم. دون التسلح بالعلم الحديث «الاجتماعي والبحثي والتطبيقي»، والاعتماد عليه، فإن معركة «إحقاق الحق» سوف تطول. إلا أنه لا بد من القول: إن «المقاومة» التي أبداها الشعب الفلسطيني طوال هذا الزمن، ولا يزال يقدمها أبناءه، تعني أنه لدى هذا الشعب قوى كامنة، على نخبته توظيفها بالطرق الصحيحة والفعالة والعلمية.

الثورات العربية من أهم نتائج «الهجمة الإسرائيلية على فلسطين»، أن جميع الثورات العربية أو الانقلابات التي قامت في الدول العربية، كان شعارها الأكثر وضوحًا هو «فلسطين»، من زمن الثورة المصرية عام ١٩٥٢، إلى العراقية في الخمسينيات، وإلى السودانية والليبية واليمنية، كلها كانت تبرّر انقلابها على النظام السابق بأنه «ساعد» على ضياع فلسطين. لذلك، يجب تغييره. في مصر على سبيل المثال: كان هناك ما عُرف بـ«فضيحة الأسلحة الفاسدة»، حيث تصاعدت احتجاجات من المحاربين على الجبهة المصرية الفلسطينية،

بأنهم زوّدوا النظام «الملكي» بأسلحة فاسدة. وفي العراق، كان الاتهام المعلن هو أن النظام السابق «تقاعس أو تأمر» على فلسطين. أما في سوريا، فقد كان موضوع فلسطين هو ما دار حوله الصراع بين الجماعات المتنافسة، للوصول والاحتفاظ بالحكم في دمشق. أما في ليبيا، فقد كانت «القضية الفلسطينية» هي الخبز والزبد لنظام السيد معمر القذافي.

باسم فلسطين والاستعداد لاسترجاعها، اختفت في عدد من الدول العربية الحريات العامة، وتلاشت خطط التنمية، وانتُهكت حقوق الإنسان، وعُظُم بناء السجون، وتفنّنت الأنظمة في تعذيب قطاعات كبيرة من الشعوب وتهميش النخب، في مقابل قصف غير منقطع على الدول التي لم تكن في هذا الوارد (وارد القمع). فعُيرت بالمحافظة والرجعية. ما شق الصف العربي، وأضعف مقاومته للمتغيرات، وخاصة «التوسع الإسرائيلي» في الجوار. لقد اعتقدت النخب العربية أو كثير منها أن «الثورات العربية» سوف تُعَدُّ العدة لتخليص فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، وتسامحت مع الاختلال الداخلي العميق، الإنساني والاقتصادي والثقافي، في سبيل يوم «التحرير» الموعود، حتى جاء عام ١٩٦٧ (أي منذ خمسين عامًا) تقريبًا، لتقتنع النخبة العربية أو بعض مستنيريها على الأقل، بأن ما ظنّته «أسدًا» لم يكن أكثر من «نعجة». وأن الشعوب المغلوبة داخليًا لا يمكن أن تنتصر خارجيًا. وأن من يعتمد على الجهل غير من يعتمد على العلم. بعد ذلك

العام ١٩٦٧، دخلت «القضية» مرحلة أخرى شبيهة بما جرى في السابق، ولكن بأيدولوجيات أخرى، تشابه فيها المخبّر واختلف المظهر.

الحرب ضد المغتصب في أراضٍ أخرى بعد هزيمة ١٩٦٧، التي أحدثت زلزالاً في المنطقة ولدى الشعوب العربية، وخُفِّفت إعلامياً باستخدام مفهوم غامض ومضلل هو «النكسة»، وبعد أن سميت «الخسارة الأولى» سنة ١٩٤٨، أو عُرفت بمفهوم «النكبة» الغامض، توجّه كثير من النشطاء إلى البحث عن ساحات أخرى وأيدولوجيات تبحث عن مخرج. فكان النمو والتصاعد لما عُرف لاحقاً بـ«الإسلام السياسي»، على اختلاف ألوان قَوس قُزَح الذي اشتمل عليه، مثل: «إخوان، سلف، سلف جهادي، ولاية الفقيه» وغيرها من الجماعات الناشطة. حضرت «القضية الفلسطينية»، الشعارُ الرابع دومًا من جديد.

لقد كان «الإخوان في مصر وخارجها» ينظرون إلى تجربة عبد الناصر، على اعتبار أنها حُكم «قامع لهم ومُعَادٍ للإسلام»^(٤). لذلك، عوقب نظامه وما يدعو إليه بـ«الهزيمة»، وزادت الدعوة إلى الخروج من ذلك المأزق بالعودة إلى «الإسلام وحمل راية الجهاد». وتضافر عدد من الأحداث من أجل إنعاش مثل ذلك التصور، خاصة بعد احتلال الاتحاد السوفيتي وقتها لأفغانستان المسلمة عام ١٩٧٩، وانطلاق

(٤) في عهد عبد الناصر، مع أنه كان معاديًا للحركة الإسلامية السياسية، إلا أنه بنى أكبر عدد من المساجد في مصر، ومنع تجديد الكنائس.

مقاومة ضد ذلك الاحتلال، معظم حاملي أعلامها المختلفين كان شعارهم هو الإسلام. ورأى عدد من العرب والفلسطينيين أن العودة إلى فلسطين تمرّ عبر تحرير كابل^(٥)! ورأى آخرون أنها من خلال تحرير القاهرة أو أية عاصمة عربية، وذلك يُمهّد الطريق إلى فلسطين!

هكذا أصبحت القضية تحمل شعارات الإسلام السياسي. فكان عبد الرحمن عزام والزرقاوي، وسلسلة طويلة من الذين قادوا «الجهاد» في أراضٍ بعيدة، يرون أن ذلك هو الطريق الصحيح إلى عودة فلسطين. دخل على الخط آخرون، منهم الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي استغلّت ذلك الشعار «القريب إلى القلب العربي»، وهو تحرير فلسطين، لتُنشئ مشروعاً من الجيوب التابعة لها (مثل حزب الله في لبنان)، وتقدم مساعدات لفصيل من الفلسطينيين (حماس) من أجل كسب تعاطف بعض العرب، ومن ثمّ التحكم في مقدّرات المنطقة. وقد انطلى ذلك الأمر على كثيرين، إلى اليوم. أما بعضهم الآخر، فقد اكتشفوا أن «حزب الله وأمثاله» ليس أكثر من «مخلب قِطّ»، للطموحات الإيرانية وولاية الفقيه لا غير.

العودة إلى القضية من جديد من زاوية الحريات ما إنْ تتوتّر الأمور في فلسطين، حتى تظهر القضية من جديد.

(٥) شعار العودة إلى فلسطين، «بيع للعامة» أكثر من مرة، تارة من بيروت، وأخرى من كابل، وثالثة من بسمان (قصر الحكم في عمّان - الأردن)، وتارة من دسمان (مقرّ السكن للحُكم الكويتي).

وقد حدث ذلك حين انفجر الصراع حول «الصلاة في الحرم القدسي» (تموز (يوليو) ٢٠١٧). إلا أن القضية «هي إذًا مُشعلة أبدية لساحة السياسة العربية، تتوهج برهة ثم تخبو علماً أن «اغتصاب فلسطين» هو أصل الشرور»^(٦). القضية الأم، قضيتنا المركزية، تختفي عن شاشة الرادار السياسي العربي، لتعود وتظهر من جديد بصور مختلفة؛ إما بقوة أو من خلف الستار، لكنها موجودة هناك في خلفية أي صورة سياسية في شرقنا المبتلى. القضية موجودة منذ «معاهدة سايكس بيكو» التي حلت ذكراها المئوية منذ سنة (أي منذ عام ١٩١٦)، والتي كانت ثلاثية لا ثنائية، إذ أسقط منها التاريخ الجزء الخاص بالطرف الروسي، مروراً بوعده بلفور، ثم خُطب المسؤولين العرب المعاصرين، كخطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في افتتاح محطة كهرباء غرب أسيوط (أيار (مايو) ٢٠١٦)، حيث عرّج على الموضوع الفلسطيني، وقدم أفكاراً حول إمكانية الدفع بهذا الملف إلى شيء من الحوار الدولي الجاد، على خلفية المبادرة الفرنسية التي أُرجئت وقت ذاك إلى وقت آخر، ثم نُسيّت^(٧). حديث رئيس الجمهورية المصرية عن فلسطين، بعد كل ما حدث في الشرق الأوسط من تغيرات ضخمة، له دلالة يجب التوقف عندها، وهي صلب التوتر الهائل الذي أصاب منطقتنا وارتداداته. ولكن التوجه إليها

(٦) محمد الرميحي، جريدة الشرق الأوسط، ٢١ أيار (مايو) ٢٠١٦.

(٧) تحمّس رئيس الجمهورية الفرنسية السابق فرانسوا هولند في آخر شهور حكمه، ودعا إلى مؤتمر دولي يُعقد في باريس لبحث القضية، إلا أن مقاومة إسرائيل للفكرة وأدّتها في مهبّدها.

يجب أن يكون من منظور آخر، هو الحريات، والتطور الأخير ذو مداخل أربعة على الأقل.

المَدخل الأول. إن كثيرين ممن كتبوا عن «الربيع العربي» أشاروا إلى ظاهرة لافتة في نظرهم، وهي أن كل الشعارات التي ظهرت في الميادين من مصر إلى تونس إلى ليبيا إلى سوريا إلى اليمن، لم تأت من قريب أو بعيد على ذكر «القضية الأم». فاستنتج المعلّقون على اختلاف مشاربهم أن «القضية الفلسطينية»، لم تعد مركز اهتمام المواطن العربي العادي، المشغول بحريته ولقمة عيشه، التي حُرِمَها بسبب «ذريعة فلسطين». كل تلك التحليلات كانت بعيدة عن الواقع، حتى وإن لم تظهر كلمة فلسطين في الشعارات الميدانية، فقد كانت في خلفية الصورة هي الحاكمة، وكانت الدافع والمحرك، ولكن لم يلاحظها أحد. لقد كانت المطالبة بالحرية، على اعتبار أنها أحد أهم الأسلحة لمحاربة إسرائيل. فالمجتمع غير الحر لا يستطيع أن ينال حقوقه الوطنية أو القومية.

المَدخل الثاني. إن كل الانقلابات في بلاد العرب منذ الحرب العالمية الثانية، بدأت من مصر إلى سوريا إلى ليبيا إلى السودان إلى اليمن - بحسب ما أسلفنا -، وكل من ركب الدبابة العسكرية، وذهب إلى مقر الحكومة للانقضاض على السلطة من العرب، كان شعاره «تحرير فلسطين». لقد بدأ تاريخ العرب مع الثورات العسكرية في فلسطين، وانتهى

بدونها. ظنَّ بعضهم، وراهن على أن هؤلاء العسكر الذين قادوا الثورات، سوف يقومون بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، قبل أن يرتدَّ للمواطن العربي طرْفُهُ. بل إن شخصية من تلك الشخصيات الملتبسة، هي رئيس جمهورية سوريا في وقت ما السيد أمين الحافظ، الذي وعد في مبنى الجامعة العربية أن يُعطى فقط مهلة «أسبوعين»^(٨) لتحرير فلسطين. أُدْخِلَ الشعبُ العربيُّ في كل تلك البلاد «الثورية» في قفص شبكات المباحث والسجون المظلمة و«المقاومة أخيراً»، من أجل تحرير فلسطين. فحُرِمَ الحرية وحُرِمَ الخبز معاً، تحت ذريعة ذلك الشعار الذي قُدِّمَ للعامة معجوناً بالتسلط والقمع، إنه الطريق إلى فلسطين. فأصبحت «فلسطين» تحت تلك الأنظمة «نقمة» على الشعوب. لذلك، كان مطلب الحرية الذي نادى به «أهل الربيع العربي» هو الجسر إلى التحرير.

المدخل الثالث. اكتشفت القوى الإقليمية مركزية فلسطين في ضمير المواطن العربي، فاستخدمتها بالكثير من الانتهازية والمزايدة السياسية. وقامت تركيا باستدرا عطف العرب المتمسكين بقضيتهم الأم، فاستخدمت هذه البطاقة في القول وفي الفعل؛ حيث انسحب السيد طيب أردوغان (رئيس وزراء تركيا) من مناظرة في ندوة دافوس مع شيمون بيريز، في شباط (فبراير) ٢٠٠٩، حقَّقت له شعبية لدى العرب، فأطلق غزَّائون اسمه على مواليدهم الذكور. بعدها، أرسل

(٨) كان الحديث في ذلك الاجتماع العربي وقتها في «تحويل مياه نهر الأردن».

مساعدات إلى شواطئ غزة في سفينة «مرمرة» التي حملت أيضاً متطوعين متحمسين في أيار (مايو) ٢٠١٠، حيث صدّتها إسرائيل بجلافة. بعد ذلك دخلت الإدارة التركية في جفاء مع إسرائيل، التي كانت متحالفة معها فترة طويلة إلى درجة التعاون العسكري. إلا أن المصالح غلبت المواقف، فعاد ما اختلف عليه في العلن إلى الوفاق في السر، ثم ظهر إلى العلن.

المَدخل الرابع. قامت إيران - ولاية الفقيه، وباسم فلسطين بإنشاء ميليشيات لها في كل من لبنان واليمن، ظاهرها «الحرب على إسرائيل»، ورفعت شعارات «الموت لإسرائيل وأميركا» في ضاحية بيروت الجنوبيّة، وفي ساحة السبعين في صنعاء، كما في ساحات طهران. في الوقت الذي تتعامل فيه إيران رسمياً مع إسرائيل في أكثر من مجال سابقاً ولاحقاً، حيث ظهر أخيراً بثُّ قنوات إيرانية برامجها إلى العالم العربي عبّر القمر الصناعي الإسرائيلي (أموس)، والذي كشفت مصادر روسية النقاب عنه. وهو دليل آخر على استخدام اسم فلسطين في العلن للتغريب بالعامّة والبسطاء، والظهور بمظهر يجذب بعض العرب إلى الحلقة الإيرانية، وفي نفس الوقت إباحة التعامل من خلف الستار مع المحرّم.

معظم الشرور التي ابتلي بها المواطن العربي والوطن العربي، كانت بسبب الاستخدام الانتهازي والمبرمج للقضية الفلسطينية. وقد نتج من ذلك موجات من الإرهاب تحت غطاء اسم فلسطين، لتفريغ المظلومية في السياسية بشكل عبثي. صبري

البنا (أبو نضال)، الذي قُتل من الفلسطينيين والعرب أكثر من أيّ عدو آخر، وعبد الله عزام، وأحمد الخلايلة (الزرقاوي)، حتى مجموعات «المقاومة في الضاحية الجنوبية» والتي هي ليست أكثر من عصابات مسلحة مأجورة - كلها نتائج مباشرة أو غير مباشرة لاختطاف القضية الأم.

أن يعود الرئيس المصري - على الرغم من كل ما تواجهه مصر اليوم من تحديات سياسية وتنموية - إلى أصل المشكلة، يعنى أن هناك اعترافاً بأن أصل الشرور - ومن ضمنها الإرهاب المنتشر - يعود إلى تلك القضية الأم، التي عانى شعبها ظلماً بيّناً واضطهاداً مستمراً طوال أكثر من سبعة عقود حتى اليوم. ثم إنّ الوجه الانتهازي في استخدام تلك القضية، أصبح واضحاً للجميع ومفضوحاً، وحلّ أوان تعريته، سواء الأنظمة التي ركبت الموجة لاضطهاد شعوبها وحرمانهم الحرية، ووضعهم جميعاً في سجون مفتوحة، أو الدول الإقليمية المزيدة التي تريد أن تمرّر طموحاتها التوسعية تحت مظلة الخيمة الفلسطينية.

العلة الداخلية أكبر الأخطاء المرتكبة في مسيرة القضية، ارتكبها يا للأسف أبناء القضية. فالتشرذم الذي أصاب الحركات السياسية الفلسطينية، جعل من المناسب للقوى الدولية المناصرة لإسرائيل - وأيضاً للدولة الإسرائيلية - أن تستفيد من هذا التشرذم. ولم يستطع أحد بعد من العرب أو من غيرهم، إقناع القوى الفلسطينية بأن خلافهم الحادّ فيما بينهم هو خلاف على «طريدة لم تُصطد بعد»، وبأن المتغيرات العالمية على الساحة الدولية تضع «القضية»

بشكلها الحالي والانقسام بين أهلها، في زاوية حرجة. فيواجه الفلسطينيون اليوم خلافًا حادًا بين «السلطة الفلسطينية وفتح» و«حماس». في بعض الأوقات يكون التناقض بينهما، أكبر وأوسع حتى من التناقض بين أحدهم وإسرائيل - هكذا يبدو للمراقب - فليس هناك مبرر عقلي أو سياسي أو ثقافي أو مصلحي يسوق هذا الخلاف، إلا إنَّ حسبنا «الخلاف على الكراسي والامتيازات وصراع الشخصيات»، وهو علة ثقافية عربية. في الوقت الذي يعاني فيه الفلسطينيون المواطن صلف الاحتلال وتبعاته الكارثية، نرى أن القيادات في وادٍ آخر تمامًا، وغير معنيّة إلا بالشعارات، وكل ما مرَّ يومٌ بدا أن هذا الشقاق يكبر، وتتدخل في مساره قوى إقليمية ودولية، من أجل توسعة الشُّقَّة وإبعاد الوفاق.

لقد قامت دول عربية عديدة بمحاولات مُضنيّة، لجلب الفريقين إلى مكان من التوافق، كما فعلت المملكة العربية السعودية، إلى درجة قيام الفريقين بحلف أغلظ الأيمان أمام الكعبة المشرفة^(٩) في ٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٧. ومع ذلك فشلت تلك الجهود، كما فشلت غيرها. فيدُون توحيد الجهد الفلسطيني، سوف تظل القضية عائمة في وسط صراع ثقيل، وسوف يبقى الشعب الفلسطيني يعاني أكثر أنواع الاضطهاد عنفًا في القرن الواحد والعشرين. ويأسف المطلّع أن قرنًا جديدًا من

(٩) ما عُرف باتفاق مكة، وكان راعيه المرحوم الملك عبد الله بن عبد العزيز، وُسِّم في الصحف وقتها «وَادُ الفتنة»، وكان بين حركتي فتح وحماس الفلسطينيين. انظر جريدة الرياض ٩ شباط (فبراير) ٢٠٠٧.

الآلام أمام شعب عربي هو الشعب الفلسطيني، سببه جزئيًا الجهل العميق بطبيعة الظروف الدولية والنضالية المتسارعة حولنا، من قبل قيادات الجماعات الفلسطينية، والجهل بتاريخ حركات التحرير الوطني في العالم. فلم تستطع أيُّ حركةٍ تحريرٍ وطنية في العالم الحديث الحصولَ على نتائجٍ إيجابية، وهي تدخل في الصراع مع مناوئتها برأسين. وسوف تبقى ردود الفعل اللحظية على هذا أو ذاك من أعمال الإسرائيليين في الأرض وعلى البشر، وتظهر ثم تختفي كما حدث أخيرًا في أزمة «الصلاة في المسجد الأقصى». إنَّ عدم قراءة المتغيرات الدولية الحادثة سوف يؤخر النضال الفلسطيني، وما الاستجابة - على حياء -^(١٠) لمتطلبات العصر، إلا دليل على أن الخطوات المهمة المطلوبة تُتخذ من قبل بعض القوى الفلسطينية في الساعة الخامسة والعشرين.

٢٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٧

(١٠) مثل إعلان حماس أخيرًا برنامجها الذي تقبل فيه بعض ما قبلته فتح قبل ربع قرن.

عند انفجار صراع مسلح تكون ساحة المعارك هي الساحة الخليجية

إيران النووية والخليج اتفق الباحثون في علم الاجتماع السياسي، أن ما تأخذه الولايات المتحدة من قرارات يُحدِثُ ارتدادات تصغر أو تكبر لدى طائفة من الدول، صغیرها وكبیرها، بعيدها وقربیها.

لمّا كانت القضية الساخنة هي القضية الإيرانية، وحيث إن الصدام بين القوة الكبرى (أمیركا) والقوة الإقليمية (إيران) يجري قريبًا من الفضاء الجغرافي الخليجي والعربي، وأيضًا لما كان شكل الصدام له احتمالات متعددة، فمن الطبيعي أن تتأثر هذه المنظومة «الخليجية» والعربية، تبعًا لمجريات هذا الصراع وتداعياته السياسية والاقتصادية، بل حتى الاجتماعية، وربما العسكرية.

لقد نشأ من جرّاء الصراع مجموعة من الشروط والمطالب المسبقة بين كلا الطرفين، منها الشروط التي طالبت بها أميركا من أجل إعادة التفاوض، والاشتراطات الإيرانية المضادة. فكما جاءت الشروط الأولى على مرحلتين: الرئاسة، ووزير الخارجية، قابلتها الاستجابة الإيرانية أيضًا على مرحلتين. ومن أجل الإحاطة بالصورة، نعرض هنا شروط الطرفين لبسط الفكرة على «ساحة المعركة».

شروط الولايات المتحدة لم يكن خفيًا أن السيد دونالد ترامب كان قد أعلن أثناء الحملة الرئاسية الانتخابية عام ٢٠١٦، أن من بين أولوياته إعادة النظر في الاتفاق النووي الذي وقّعت عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٥، الدول الست (خمس زائد واحد وإيران)^(١)، وأن ذلك الاتفاق مُعيب من وجهة نظره^(٢)، وسوف تجري مراجعته في حال فوز المرشح ترامب. سارت التخمينات بين المراقبين بين احتمالين: خروج الولايات المتحدة من الاتفاق، أو بقاؤها مع تعديلات طفيفة على الاتفاق. وكانت بعض التحليلات قد ذهبت إلى عدم جدية الإدارة الأميركية في الانسحاب من ذلك الاتفاق الدولي، خاصة مع وجود معارضة شديدة من شركائها الأساسيين، وهم دول أوروبا الغربية (ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا)، حتى إنّ بعض المحللين خارج تلك المنظومة الغربية وجدوا أن هناك صعوبات تكتنف الانسحاب، بسبب أن الخيارات الأخرى غير واضحة، أو غير متاحة. إلا أن الأمر أخذ وجهة أخرى، ففي ٨ أيار (مايو) ٢٠١٨ أعلن الرئيس الأميركي انسحاب بلاده من الاتفاق، والتشدد في إعادة المقاطعة الاقتصادية مع إيران خلال أشهر، حيث تبدأ المرحلة الأولى في ٦ آب (أغسطس)، والمرحلة الثانية في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨. أيضًا شدد الإعلان على فرض عقوبات اقتصادية على أي دولة أو

(١) الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي: الولايات المتحدة،

والصين، وروسيا الاتحادية، وبريطانيا، وفرنسا؛ ومعهم ألمانيا الاتحادية.

(٢) يشاركه في هذا التوجه عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي.

شركة تتعامل مع إيران بعد ذلك التاريخ. وعلى الرغم من الزيارات التي قام بها عدد من رؤساء الدول الغربية قبل الإعلان مباشرة بالبيت الأبيض^(٣)، من أجل إقناع الإدارة الأميركية باتخاذ تدابير مخففة، وعلى الرغم من الزيارات السابقة لوزراء الخارجية الغربيين^(٤) لإيران من أجل البحث في مخارج لإبقاء الولايات المتحدة في صلب الاتفاق مع تعديلات ترضى بها إيران، فإنَّ قراءة إيران للتوجه الأميركي لم تكن أكثر من «مناورة». راهنت طهران على تدخل الدول الغربية لمنع الولايات المتحدة من الخروج من الاتفاق، وكانت المراهنة خاسرة. عقب أيام من إعلان الخروج من الاتفاق (تقريبًا ثلاثة عشر يومًا)، جاءت التفاصيل، حيث ظهرت في ٢١ أيار (مايو) شروط الإدارة الأميركية لمعاودة التفاوض مع إيران على قاعدتها، والتي أعلنها مايك بومبيو وزير الخارجية الأميركي، في كلمة ألقاها في معهد هيرتيغ في العاصمة الأميركية واشنطن، تؤكد أنَّ الموقف الأميركي مدروسٌ. أمَّا الشروط الاثنا عشر فهي كالآتي:

- ١- الكشف عن كل التفاصيل المرتبطة ببرنامج طهران النووي، والسماح لوكالة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش المستمر.
- ٢- التوقف عن تخصيب اليورانيوم، وغلق مفاعل أراك النووي الذي يعمل بالماء الثقيل.

(٣) مثل السيد ماكرون فرنسا، والسيدة ميركل ألمانيا.

(٤) كان أهمهم وزير خارجية فرنسا قبل أشهر من إعلان الخروج من الاتفاق، وقد قوبل في طهران بعدم اهتمام لما يقوله أو يحذّر منه.

٣- منح الوكالة الدولية نفاذاً شاملاً لكل المحطات النووية الإيرانية.

٤- وضع حد لانتشار الصواريخ البالستية والصواريخ التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية.

٥- إطلاق سراح الأميركيين، وكل المواطنين الحاملين لجنسيات من دول حليفة لواشنطن المحتجزين في إيران.

٦- وضع حد لدعم «المجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط».

٧- وضع حد لدعم حركة طالبان والقاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى.

٨- وضع حد لدعم فيلق القدس في الحرس الثوري.

٩- وضع حد لتصرفات طهران تجاه إسرائيل والدول الحليفة لواشنطن في الشرق الأوسط.

١٠- نزع سلاح الميليشيات الشيعية في العراق.

١١- وضع حد لدعم ميليشيات جماعة الحوثيين في اليمن.

١٢- الانسحاب من سوريا وسحب ميليشيات الحرس الثوري الإيراني هناك.

تلك الشروط الواسعة تشير إلى كل ما تراه واشنطن من أضرار، نتيجة السياسات التي تتبعها طهران منذ مدة، ولم يتعامل معها المفاوضون في الدول الست (١+٥). وقد تفاعل الإعلام العالمي والعربي مع تلك الشروط، بعضهم من المناصرين لإيران رأى أنها «تعجيزية»، وبعضهم الآخر وجد أنها موضوعية، وهي - إن لم تُستوفَ في معظمها - مقدمة

«لتغيير النظام الإيراني» بعد تصعيد مبرمج للصراع. أضاف الوزير بومبيو في خطابه: «إن الولايات المتحدة سوف ترسل مجموعات متخصصة إلى دول العالم لشرح سياسة الإدارة الأميركية تجاه إيران، والكشف عن الدور التخريبي الذي تقوم به في المنطقة». وأردف: «إذا لم تُغير إيران مسارها، فسوف تزداد العقوبات». والجملّة الأخيرة هي صدّى لما صرّح به الرئيس ترامب في وقت سابق، بما معناه أن إيران سوف تشهد حصاراً اقتصادياً لم يُعهد من قبل. أيضاً وضع الخطاب اللوم على النظام في تردّي الأوضاع المعيشية في إيران. بعد الإعلانين في ٨ و ٢١ أيار (مايو)، بدأت مباشرة الشركات الكبرى الغربية - تحسباً لأية مخاطر - تنسحب من السوق الإيراني، ثم إنّ الدول الغربية التي حاولت إيجاد حلول وسطى بين الموقّفين الأميركي والإيراني، وجدت نفسها تميل إلى الاصطفاف مع الولايات المتحدة، إما بسبب تفهّمها للمخاطر التي تُسبّبها إيران تجاه مصالحها في المدى البعيد، وإما لأنها لا تستطيع أن تضحّي بالمصالح الاقتصادية والسياسية التي تربطها بالولايات المتحدة، خاصة في ظروف تصاعّد «الشد والجذب» في القطاع الاقتصادي الذي يُنذر بـ«حرب اقتصادية دولية»، وأيضاً توجّه الولايات المتحدة إلى فرض ضرائب على الاستيراد من الغرب. ذلك الميل يمكن قراءته في تصريح السيدة أنجيلا ميركل (المستشارة الألمانية)، الذي نُشر على لسانها وهي في زيارة للأردن^(٥)، حيث قالت: إنها

(٥) الشرق الأوسط في ٢٢ حزيران (يونيو) ٢٠١٨.

«قلقَة حول سياسة الصواريخ الإيرانية البالسْتية، ووجود إيران في سوريا ودورها في اليمن».

شروط إيران المُضادة في ٢٤ أيار (مايو)، أي بعد ثلاثة أيام من إعلان شروط الولايات المتحدة التفصيلية، طرَح المرشد الإيراني علي خامنئي عددًا من الشروط على الدول الأوروبية لبقاء إيران ضمن الاتفاق النووي، لعلها تضغط على تلك الدول. وهي من جديد قراءة غير دقيقة لما يَجْمع الدول الأوروبية بالولايات المتحدة. وطالب علي خامنئي الدول الأوروبية بتقديم ضمانات لمواصلة الاتفاق النووي، وحماية مبيعات النفط الإيرانية من الضغوطات الأميركية، ومواصلة شراء النفط الإيراني، وبألا تسعى للتفاوض حول برنامج إيران للصواريخ البالسْتية، أو نشاط إيران في منطقة الشرق الأوسط. أيضًا طالب البنوك الأوروبية بحماية التعاملات التجارية مع إيران، مشيرًا إلى أن طهران لا تريد الدخول في نزاع مع الدول الأوروبية (الأطراف الثلاثة في الاتفاق النووي)، وهي: بريطانيا وألمانيا وفرنسا، مع أنها لا تثق بها. واضحٌ من هذه الشروط أنها ردٌّ استعلائي. ثم إنَّ المرشد لم يذكر موضوع اليمن، وربما تجاهله عن قصد.

أما الرد الإيراني الموسع، فقد جاء في مقالة مطولة للسيد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني، نُشرت يوم الخميس ٢١ حزيران (يونيو)، وكانت مُزايِدة على الشروط الاثني عشر، حيث جاءت في خمسة عشر بندًا، هي:

١- على الحكومة الأميركية أن تحترم استقلال إيران وسيادتها الوطنية، وتعطي ضمانًا بأنها ستُنهي تدخلاتها في إيران بموجب ما تعهّدت به عبر معاهدة الجزائر لعام ١٩٨٠.

٢- على الحكومة الأميركية أن تتخلى رسميًا عن أسلوب التهديد، واستخدام القوة كأداة للسياسة الخارجية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية وغيرها من الدول، مما يتناقض مع المبادئ الآمرة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وقد ألحق خسائر جمة بشعوب العالم، وشعوب منطقتنا والشعب الأميركي.

٣- على الحكومة الأميركية أن تحترم حصانة حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي يُعتبر من المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وأن تلغي ما أصدرته من أحكام تعسفية غير قانونية، وتكفّ عن تطبيقها سواء داخل الولايات المتحدة أو في سائر الدول.

٤- على الحكومة الأميركية أن تعترف بالأعمال غير القانونية التالية التي قامت بها طوال العقود المنصرمة ضد الشعب الإيراني، كما عليها أن تقوم بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بالشعب الإيراني من جراء ذلك، وتُقدم ضمانًا يمكن اختبار مصداقيته بأنها ستكف عن الاستمرار فيها والعودة إليها:

• دورها في الانقلاب العسكري الذي أدّى في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٣ إلى إسقاط الحكومة الوطنية الشرعية في إيران، وألحق خسائر وأضرارًا كبيرة بالشعب الإيراني من جراء استمرار الحكومة الانقلابية المستبدة في إيران طوال ٢٥ سنة.

• قيامها بحجز ومصادرة عشرات المليارات من الدولارات من أموال وممتلكات الشعب الإيراني بلا وجه قانوني، سواء ما تم تجميده منها في أميركا بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، أو ما تمت مصادرته خلال الأعوام الماضية تحت ذرائع واهية وعلى غير وجه قانوني.

• اعتداؤها العسكري على الأراضي الإيرانية عام ١٩٨٠، وانتهاكها الصارخ والسافر لسيادة إيران ووحدتها أراضيها.

• مساعداتها العسكرية والتسليحية والاستخباراتية السخية للدكتاتور العراقي المقبور صدام حسين خلال فترة ٨ سنوات من الحرب المفروضة على الشعب الإيراني.

• دورها المباشر في معاناة جمع غفير من الإيرانيين المصابين بالأسلحة الكيميائية العراقية التي تم تزويد صدام بمكوناتها من قبل أميركا وحلفائها الغربيين.

• إسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية بواسطة فرقاطة وينسنس الأميركية في ٣ حزيران (يوليو) ١٩٨٨، مما أودى بحياة ما يزيد على ٢٩٠ مدنيًا بريئًا من الركاب والطاقم، ثم منح الوسام لقائد تلك الفرقاطة.

• قيامها بضرب المنصات النفطية الإيرانية عبر هجمات متكررة خلال ربيع عام ١٩٨٨.

• توجيه تهمة وإساءات واهية إلى الشعب الإيراني الشريف باستمرار؛ كتسميتها الشعب الإيراني بـ«الشعب المتمرد المجرم» أو «الشعب الإرهابي» أو «محور الشر».

• إدراج المسلمين بمن فيهم المواطنون الإيرانيون في قائمة الممنوعين من دخول الأراضي الأميركية، وذلك بأسلوب غير قانوني وعنصري وغير مبرّر. إن الإيرانيين في أميركا هم من أكثر الجاليات نجاحًا وثقافة والتزامًا بالقانون، كما أنهم قدّموا خدمات كبيرة لمجتمعهم. وها هم اليوم محرومون من اللقاء بأقربائهم حتى الجدّ والجدّة.

• قيامها بإيواء أشخاص من دعاة ممارسة العنف ضد إيران في أميركا، وحماية الجماعات الشريرة من الميليشيات والمنظمات الإرهابية التي كانت بعضها طوال سنوات ضمن قائمة الجماعات الإرهابية لدى الحكومة الأميركية نفسها، ثم تم شطبها من هذه القائمة قبل عدة سنوات بفعل محاولات لوبي مؤجّجي الحروب، ومن يتقاضون الرواتب من هذه المنظمات ممن أصبح بعضهم اليوم في عداد المسؤولين من الطراز الأول في الإدارة الأميركية الحالية.

• دعمها للمنظمة الاستخباراتية التابعة للكيان الصهيوني (موساد) لغرض القيام بأعمال إرهابية أسفرت عن استشهاد علماء نوويين إيرانيين.

• قيامها بعمليات التخريب في المشروع النووي الإيراني من خلال الحروب السابيرة.

• العمل على تزوير المستندات وخداع المجتمع الدولي والترويج للأزمة المفتعلة.

٥- على الحكومة الأميركية أن تتخلى عن سياساتها العدوانية

وعدوانها الاقتصادي المستمر طوال أربعة عقود ماضية ضد الشعب الإيراني، وأن تلغي العقوبات الظالمة الواسعة النطاق والمباشرة والتي تتعدى حدود أميركا، وتُوقَف فوراً مئات من اللوائح والأوامر التنفيذية الصادرة بهدف عرقلة المسار الطبيعي للتنمية في إيران، مما يشكل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي والمعاهدات النافذة، وتم إدانته من قبل الجميع، وتقوم بالتعويض عن الخسائر الجسيمة التي لحقت بشعب إيران واقتصادها من جراء ذلك.

٦- على الحكومة الأميركية أن تُوقَف فوراً أسلوبها في الغدر، ونقض العهد ونقضها السافر للاتفاق النووي، مما ألحق بإيران خسائر مباشرة وغير مباشرة تَبْلُغ مئات المليارات من الدولارات بسبب فرض الحظر على التجارة مع إيران والاستثمار فيها، وأن تُعوّض عن الخسائر التي ألحقت بالشعب الإيراني، وتتعهد بطريقة يمكن اختبار مصداقيتها بأنها تُنفَّذ دون قيد أو شرط كل ما تعهدت به في الاتفاق النووي، وأنها بموجب ما نص عليه الاتفاق النووي ستمتنع عن أي عمل يُعرقل طريق تطبيع العلاقات الاقتصادية الإيرانية.

٧- على الحكومة الأميركية أن تبادر فوراً إلى إطلاق سراح جميع المواطنين الإيرانيين وغير الإيرانيين ممن وُجّهت إليهم تهم مفتعلة بخرق العقوبات المفروضة علي إيران، فأُودعوا السجون الأميركية أو تم اعتقالهم في سائر الدول بفعل الضغوط اللاقانونية من قبل الحكومة الأميركية لغرض تسليمهم إلى أميركا، وهم يعانون أقسى الظروف تحت

الاعتقال اللاقانوني، كما يجب أن تقوم بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بهؤلاء وذويهم، حيث يوجد بينهم نساء حوامل وشيوخ طاعنون في السن ومَرْضَى، وقد لقي البعض منهم حتفه في السجن.

٨- على الحكومة الأميركية أن تعترف بتداعيات غزوها العدواني التّدخُّلي لهذه المنطقة، بما فيها العراق وأفغانستان وكذلك الخليج الفارسي، وتسحب قواتها من المنطقة وتضع نهاية لتدخُّلها في شؤون المنطقة.

٩- على الحكومة الأميركية أن تضع نهاية للسياسات والإجراءات التي أدت إلى إيجاد جماعة داعش الإرهابية اللإنسانية وغيرها من الجماعات المتطرفة، وتُرغم حلفاءها في المنطقة على إيقاف الدعم المالي والتسليحي والسياسي للجماعات المتطرفة في هذه المنطقة وفي العالم، وذلك بطريقة يمكن اختبار مدى مصداقيتها.

١٠- على الحكومة الأميركية أن تتخلى عن توفير السلاح للطرف المعتدي في اليمن والمشاركة في الهجمات المتكررة على الشعب اليمني المظلوم وقتل الآلاف من أبنائه وتدمير بلده، وأن تُرغم حلفاءها على إنهاء العدوان على الشعب اليمني والتعويض عن الخسائر الناجمة عنه.

١١- على الحكومة الأميركية أن تحترم القوانين والأنظمة الدولية وتُبَادِر إلى وقف دعمها اللامحدود للكيان الصهيوني، وتدين سياسة الأبارتهايد والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان من قبل هذا الكيان، وتدعم بشكل فعلي حقوق الشعب

الفلسطيني وبوجه خاص حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

١٢- على الحكومة الأميركية أن تُبادر إلى وقف بيع الأسلحة الفتاكة بقيمة مئات المليارات من الدولارات إلى المناطق المتأزمة في العالم وبخاصة منطقة غرب آسيا. فبدلاً من أن تُحول المناطق المتأزمة إلى مخزن بارود، يجب أن تدع هذه المبالغ الباهظة تُوظف لتنمية الدول ومكافحة الفقر في العالم، حيث إن جزءاً من نفقات شراء الأسلحة من قبل زبائن أميركا من شأنه أن يكون عاملاً لإزالة الجوع والفقر المدقع، وتوفير المياه الصالحة للشرب، ومكافحة الأمراض في كل أرجاء العالم.

١٣- على الحكومة الأميركية أن تتخلى عن معارضتها لموقف المجتمع الدولي المطالب منذ خمسة عقود بإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأن ترغب الكيان الصهيوني المحتل المعتدي على نزع سلاحه النووي، وتعمل على إزالة أكبر خطر يهدد فعلاً السلام والأمن الإقليميين والعالميين، أي وجود أفتك أنواع الأسلحة بيد كيان هو أكبر معتدٍ ومؤجج للحروب على مر التاريخ المعاصر.

١٤- على الحكومة الأميركية التخلي عن اعتمادها المتزايد على الأسلحة النووية ومنهج التهديد، باستخدام هذه الأسلحة اللإنسانية أمام الأخطار غير النووية، مما يُعتبر انتهاكاً سافراً لما تعهدت به تلك الحكومة بموجب المادة ٦ من

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والقرار الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، والبيان الصادر عن اجتماع مراجعة وتجديد معاهدة حظر الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، وقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤؛ وأن تعمل بواجبها الأخلاقي والقانوني والأمني في نزع السلاح النووي بشكل كامل، الأمر الذي يشكل مطلب الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة وحتى وزراء خارجية أميركا السابقين، كما أنه مطلب كل أبناء البشر الموجودين على وجه الأرض بالتأكيد. فإن الحكومة الأميركية - باعتبارها الدولة الوحيدة التي سجلت في التاريخ باسمها عارَ استخدام السلاح النووي - عليها أن تُخلّص البشرية من كابوس المحرقة النووية العالمية المشؤوم والأمن الوهمي الذي أُرسى بنيانه على أساس الزوال الحتمي للطرفين.

١٥- على الحكومة الأميركية أن تتعهد لجميع الأطراف المتعاقدة معها وللمجتمع الدولي بأنها تحترم مبدأ الوفاء بالعهد الذي يُعدُّ أهم قاعدة في القانون الدولي ويمثل أساساً للعلاقات الإنسانية المتحضرة، وأن تتخلى رسمياً، بل وأهم من ذلك عملياً، عن المنهج الخطر المتمثل في استغلال القانون الدولي والمنظمات الدولية كأحدى الأدوات المتواجدة في جعبة أدوات الولايات المتحدة»^(٦).

(٦) احتفَظ الكاتب بالترجمة الأصلية من الفارسية إلى العربية، ويلاحظ أن النص يستخدم كلمة الأميركية وهي اللفظة المتبعة لدى أهل الشام.

إن ما سبقت الإشارة إليه من سياسات حكومة الولايات المتحدة، يُعدّ نموذجًا من أسباب عدم ثقة الشعب الإيراني بحكومة الولايات المتحدة. ليس هذا فحسب، وإنما هو أحد الأسباب المهمة الرئيسية لفقدان العدالة وانتشار العنف والإرهاب والحرب وفقدان الأمن في العالم، وعلى وجه الخصوص في منطقة غرب آسيا. ولم تُؤتِ هذه السياسات ثمارًا للشعب الأميركي الشريف المتحضر، سوى العبء الثقيل المالي والروحي، والعزلة الحقيقية لدى الرأي العام في الأغلبية الساحقة لدول العالم. فلم يَجِنِ ثمارها إلا عدد محدود من مُنتجبي الأسلحة الفتاكة. وإنِ امتلكت حكومة الولايات المتحدة شجاعةً تُمكنها من التخلي عن هذه السياسات رسميًا وفعليًا من أجل أمن شعبها ورفاهيته، فإنَّ عزلة أميركا الدولية في هذه الحالة تنتهي، وتبرز صورة جديدة عن أميركا في إيران والعالم، وتنتهي الظروف الملائمة لحركة مشتركة باتجاه الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة.

علينا أن نعترف بأن التطلع إلى تغيير سلوك الولايات المتحدة، لا يبدو، يا للأسف، واقعياً في ضوء الظروف الراهنة. ولذلك، بذلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية جهودها دوماً على المستوى العالمي، في سبيل الترويج للشمولية والتعددية والحوار واحترام سيادة القانون ونزع السلاح النووي، وذلك من خلال تقديم مبادرات من قبيل «حوار الحضارات»، و«العالم ضد العنف والتطرف»، والمشاركة الفعالة في المساعي العالمية الرامية إلى تحقيق نزع سلاح

نووي، ونظام دولي مبني على القانون. ثم إننا قدّمنا حلولاً عملية لحل الأزمة في كل من سوريا واليمن سلمياً؛ وذلك منذ أوائل أيام هاتين الأزميتين، حيث شارَكنا بفعالية في المبادرات السياسية الجادة. إلا أنه في كل هذه الأزمات قامت الولايات المتحدة بحماية المعتدين والإرهابيين. وأيضاً على أثر انسحاب أميركا من الاتفاق النووي بذلنا جهوداً صادقة مع سائر أعضاء الاتفاقية المتبقيين، من أجل الحفاظ على هذا الإنجاز الدبلوماسي العالمي المهم، ولا نزال نواصل هذا المسار^(٧).

تلك هي الساحة الواسعة لـ«مسرح العمليات» الجديد في الشرق الأوسط. والشهور المقبلة سوف تُبين لنا ما السيناريوهات التي سوف تُخاض فيها عمليات الصراع على هذا المسرح، الممتد من أفغانستان شرقاً حتى ضفاف البحر الأبيض غرباً، على أقل تقدير. ثم إن الشروط والشروط المضادة واضحٌ أنها تحمل مساحة واسعة من المبتغيات، وعلى هذه الساحة الواسعة سوف تصطدم الإرادات والإدارات.

السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن يطورها الصراع في العلاقة الأميركية - الإيرانية واضح من الشروط والشروط المضادة أن المسارين في تصادم، وأن الشروط الإيرانية نابعة من «فخر وطني» غير مبرر. فهي تُقدّم تلك الشروط التعجيزية من أجل كسب رأي عام محلي، وإظهار

(٧) جرى نقل الشروط الإيرانية بكليتها لأهميتها في إطار هذه الدراسة.

القضية وكأنها ثأرٌ تاريخي، يعود تاريخه منذ منتصف القرن الماضي («أحداث مصدق»)^(٨). أيضًا لم يبرّر الرد الإيراني وجود قوات إيرانية في كل من العراق وسوريا، أو دعم لقوى عميلة له في كل من لبنان واليمن، أو عبث بمقدّرات بلاد أخرى في الخليج^(٩). إلا أن حدود التصادم لا تزال تُرسم في الخلفية، فيبدو أوّل وهلة أن «الحرب الساخنة المباشرة» مستبعدة، على الأقل في الأشهر القليلة المقبلة، ولكن، حروبٌ من أصناف أخرى تتفاعل؛ حرب اقتصادية معلنة، خطوطها معروفة، وهي أولاً على الصناعات النفطية والقطاع المالي، فلا بيع أو شراء من المنتج النفطي الإيراني. ثم إنّ المنظومة المصرفية العالمية سوف تتشدد في التعامل مع إيران تدريجيًا، أي لا تحويل من العملة الإيرانية وإليها. فأول الضحايا سوف يكون الريال الإيراني الذي سوف يشهد تراجعًا في قيمته، ما سيجرم تضخمًا وعوزًا اقتصاديًا. أيضًا سوف تُستهدف القوى العسكرية الإيرانية، خاصة الحرس الثوري الإيراني بتفرعاته المختلفة. ومن المحتمل شن حرب أعصاب

(٨) مع العلم أن أحداث عام ١٩٥٣ في إيران كانت قصة فشل للمخابرات الأميركية - البريطانية، ولكن الذي حدث أن المالكي حشدوا الجمهور ضد ما أشاعوه من أنّ مصدق سوف يحوّل إيران إلى بلد شيوعي. فثار العامة وفشلت حكومة مصدق، وعاد الشاه محمد رضا من منفاه، وحكم ٢٥ عامًا، وهي نفس المدة التي وقّع فيها اتفاقية مع كونسورتيوم لاستغلال النفط الإيراني. ويعجب المؤرخون من أن سقوط حكم الشاه عام ١٩٧٩ تزامن مع إنهاء الامتياز.

(٩) منها مملكة البحرين والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

على النظام، وخلخلته من الداخل، كما حدث أخيراً^(١٠) في نشر وجود أموال ضخمة لأبناء مسؤولين في النظام الإيراني الحالي؛ ما أثار لغطاً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي بين الفرقاء في إيران. وربما تتصاعد هذه الضغوط من خلال المعلومات السرية، التي تحتفظ بها الإدارة الأميركية حول شؤون إيران المختلفة. من جهة أخرى، تتصاعد الضغوط على وجود قوات عسكرية إيرانية في سوريا، ويبدو أن هناك تفاهماً إسرائيلياً - روسياً - أميركياً، على دفع تلك القوات بعيداً عن الحدود الإسرائيلية والأردنية.

سيناريو العلاقات الإيرانية العربية والعلاقة بالجوار
من القضايا التي طالما «سُرقت الدعاية الإيرانية» فيها بعض العقول العربية، قضية فلسطين، وهي القضية الحساسة لدى العرب. استطاعت إيران لأسباب مختلفة - منها قصور في الوعي الجماعي العربي - أن تستغل القضية من طريقين: نشر دعاية أنها تُقاوم إسرائيل، وتقديم بعض المساعدات لبعض القوى السياسية الفلسطينية. وقد صدّق كثيرون تلك الأطروحات^(١١). من النتائج غير المباشرة لانسحاب الولايات

(١٠) نشرت جريدة الجريدة الكويتية عنواناً عريضاً على صفحتها الأولى يوم السبت ٢٣ حزيران (يونيو)، يقول: «فضائح مالية تهز أركان نظام طهران». وفي التفاصيل أنه استناداً إلى وزير الخزانة الأميركية، هناك عدد من أبناء مسؤولين في النظام الإيراني يملكون ١٤٨ مليار دولار أميركي في الولايات المتحدة، وهي مبالغ مهيبة تعود بالطبع إلى الشعب الإيراني.

(١١) كالقول: إن الدول العربية لم تهزم إسرائيل، بل هزمها حزب الله اللبناني بمساعدة إيران، وهو قول ملتبس.

المتحدة من الاتفاق النووي، انكشف الموقف الإيراني تجاه «المقاومة وتحرير فلسطين». فبعد ضربات الطيران الإسرائيلي الموجهة على تجمعات إيرانية عسكرية في سوريا، ردت تلك القوات بعدد من الصواريخ لم تتجاوز هضبة الجولان، وكثير منها سقط في العراق. في نفس الوقت لم يتحرك حزب الله في لبنان «للشأر» من إسرائيل، رغم تهديد زعمائه^(١٢). واضحٌ من سير الأحداث أن إيران في سوريا لن تلجأ إلى إثارة إسرائيل، ولن تسمح لها روسيا «المهيمنة اليوم على القرار السوري» بأن تفعل ذلك، فإذا بنا أمام نهاية «ادعاءات» حُدد بها كثيرون. وليس من المحتمل أن تدخل إيران في صراع مباشر مع إسرائيل، ثم إنَّ إسرائيل لا يُحتمل أن تُضحي باستهداف تل أبيب أو حيفا بسبب دمشق أو حماة.

هناك إذًا توافق غير معلن يربطه الروس، وأميركا ليست بعيدة عنه. ذلك يفضي في التحليل الأخير، إلى أن «الحجة الفلسطينية» قُرب انتهاء صلاحية استخدام بطاقتها. دول الجوار تلعب أدوارها على مسرح الاشتباك: تركيا^(١٣) مثلاً تربطها علاقات وثيقة بإيران، وتربطها موثيق دولية مع الولايات المتحدة. وقد تواصلت العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية.

(١٢) في تصريح للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، بعد ضرب التجمعات العسكرية الإيرانية في سوريا، ورد فيه: «إن ذلك العمل له ما بعده».

(١٣) تجري في تركيا انتخابات مفصلية في ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٨، وبحسب نتائجها يمكن أن تستمر أو تتغير السياسة التركية في الجوار.

لذا، فالعقوبات على إيران سوف تؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات التركية من الطاقة، والتسبب بتراجع قيمة الليرة التركية^(١٤). ففي عام ٢٠١٢، بلغ حجم التجارة البينية في تركيا رقمًا غير مسبوق (حوالي ١٤ مليار دولار)، ثم تراجع بعد ذلك. وبسبب العقوبات السابقة، كانت إيران تستبدل أموالها في تركيا بالذهب، وتبيعه في أسواق قريبة منها لاستبداله بعملات أجنبية^(١٥). وقد صرح وزير الاقتصاد التركي بأن «بلادها سوف تواصل التجارة مع إيران قدر الإمكان، ولن تستجيب لأيّ كان بهذا الخصوص»^(١٦). إلى جانب المصالح الاقتصادية التركية الإيرانية، هناك توافقات حول سوريا، مشتركة أيضًا مع روسيا. ومن الممكن أن تستجيب تركيا نسبيًا لمنظومة العقوبات الأميركية، إلا أن ذلك يعتمد بشكل كبير على الإجراءات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة لتركيا^(١٧).

دول الخليج في الغالب، سوف تستجيب دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كلي وتطبق العقوبات الأميركية، لسببين: الأول منهما هو العلاقات التاريخية بالولايات المتحدة، والثاني أنها لا تقدر على خرق العقوبات تحت طائلة السياسة الأميركية،

(١٤) علي باكير، مركز كارنيغي، ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٨ (متوافر باللغتين العربية والإنجليزية).

(١٥) المرجع السابق «إن إيران تستبدل الذهب الذي تُقايس به بضاعتها النفطية في تركيا، في أسواق الإمارات».

(١٦) تصريح وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي في ١١ أيار (مايو) ٢٠١٨.

(١٧) وافقت الولايات المتحدة الأميركية على بيع طائرات «أف - ٣٥» الحربية الحديثة لتركيا، كما أطلقت يدها في شمال سوريا.

التي تَفرض المقاطعة على «أي دولة أو شركة» تتعامل مع إيران بعد سريان العقوبات. ومن دول الخليج التي لها علاقة اقتصادية واسعة دولة الإمارات، وخاصة دبي، التي تبلغ تجارتها مع إيران حوالي أحد عشر مليار دولار (عام ٢٠١٧)، وهو مبلغ ضخم يشمل إعادة التصدير. وهنا تبرز المعادلة بين «الشراكة الاقتصادية والخصومة السياسية»، التي يجب حلُّها قبل حلول مواعيد مراحل المقاطعة (آب (أغسطس) - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨). من وجه آخر، تنامت العلاقة التجارية بين إيران وقطر في السنة الأخيرة، لا سيَّما في المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، واستخدام قطر للمجال الجوي الإيراني في بعض رحلات شركتها الوطنية للطيران. ثم إن إيران وقطر تتقاسمان أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، والذي تُشغله شركات عالمية. أمَّا عن بقية دول الخليج، فالتبادل التجاري فيها متواضع نسبياً، وفي ضوء قطع العلاقات بين الرياض وطهران الذي أُعلن في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦^(١٨)، تدنَّت العلاقات الاقتصادية بالسعودية والبحرين، وتراجعت بكلٍّ من الكويت وعمان.

من هنا إلى أين؟ بعد إكمال فترة الإنذار، أي بعد بداية

(١٨) إعلان قطع العلاقات صدر عن عادل الجبير وزير الخارجية السعودي في بداية كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦، بعد حرق السفارة السعودية من قبل مؤججين إيرانيين، وأيضاً القنصلية في مشهد في ٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦. وقد تبع ذلك إما سحب سفراء خليجيين أو تخفيض العلاقات الدبلوماسية.

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨، سوف يتطور الصراع، وربما في البداية يأخذ شكل ضغوط أميركية، وربما غربية، على الداخل الإيراني، في تصور محاولة لخلخلة النظام عبر تسريب معلومات عن فساد النخبة الإيرانية الحاكمة، ودعم أكثر لقوى المعارضة الإيرانية في الداخل والخارج. وقد تتصاعد تجليات الصراع لتصل «ما دون الحرب المعلنة الساخنة». ثم إن إيران سوف تحاول «تحييد» أكبر عدد من الدول المهمة عن العقوبات، خاصة روسيا والصين، وبعض الدول الأخرى. أيضًا سوف ترفع الشوكة من خلال التابعين لها في بعض الدول العربية، مثل حزب الله في لبنان والحوثي في اليمن، وترفع درجة التدخل في كل من العراق وسوريا، من أجل استخدام تلك الأوراق للتفاوض. ولكن، لن تذهب إلى مكان ما يثير العالم عليها، مثل إعادة التخصيب كما هددت، أو التحرش بالحدود الإسرائيلية. فهاتان الورقتان سوف تُعجلان - إن حصلتا - بالصدام ربما الساخن. سيبقى الحال في إطار المناورة، ويعتمد السيناريو بكامله على قدرة الولايات المتحدة على إقناع أكبر عدد من الدول - وربما على إغرائها - بإحكام العقوبات المختلفة، لأن أيَّ ثغرة أو اختراق من أية دولة أو دول^(١٩)، يقلل من

(١٩) في أحد الاجتماعات في الخارجية الكويتية، قال السيد بان كي مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة: «إن أية عقوبات يمكن أن يحدث فيها ثقب أسود، إن قررت دول أن تخرقها».

فعالية العقوبات عندما تبدأ. من جهة أخرى، سوف يعتمد، جزئياً، سيرُ مسار الصراع على الاتفاق بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. فإن نجح، فسوف يشكل ضغطاً على إيران، وإغراءً للدول الغربية «المتردة» بالسير مع سياسة الولايات المتحدة. أما إن انفجر صراع مسلح وما يشبهه، فإن الساحة التي سوف تدور فيها المعارك هي الساحة الخليجية بحرًا وجوًّا وأرضًا. ولا يُستبعد أن تقوم إيران - في حال فشل الأدوات الأخرى - بالتحرش بدول الخليج. تلك خيارات وجب التفكير فيها.

٢٦ تموز (يوليو) ٢٠١٨

إيران وتركيا في الخليج: الإسلام السياسي الممزوج بالقومية والأطماع في الموارد

تركيا - إيران لا ينطلق الموقف النقدي للكثير من النخب في الخليج تجاه الجارتين إيران وتركيا، من موقف مُعادٍ للشعوب الإيرانية أو التركية. كثيرون يعترفون بما قدمته هذه الشعوب للحضارة الإنسانية والإسلامية في السابق، وما أضافت من ثقافة ثرية نفعت البشرية، إلا أن الموقف النقدي «المعترض»، ينطلق مما تراه هذه النخب من سياسات في العقود الخمسة الأخيرة للإدارات السياسية لهاتين الدولتين تجاه المنطقة ودول الخليج. وهي سياسات - رغم اختلافهما الظاهري في التنظيم السياسي - تنطلق من مكان واحد تقريباً، قاعدته «الإسلام السياسي» الممزوج بفكر قومي ورغبة في الاستيلاء على الموارد والتموضع السياسي في الجوار.

من هذا المنطلق، تقف النخب في دول الخليج وفي دول عربية أخرى معارضة لهذا التموضع بالمعنى «الاستعماري الجديد». فليس من المنطق أن يحارب العرب سنوات طويلة «معظم سني القرن العشرين وما بعده»، أشكلاً من الاستعمار الإيطالي - البريطاني - الفرنسي، ثم يَقَعُوا تحت «الاستعمار الجديد» الإيراني أو التركي أو كليهما معاً في بعض المناطق، بسبب ادّعاء أن مشروعاً سياسياً يجب أن

يسود. هذا التوضع «الذي مصيره إلى احتلال» يؤدي إلى انهيار المنظومة الاقتصادية في الدول، التي يطولها - كما في سوريا والعراق واليمن ولبنان وليبيا -، ويُحْضَرُ مجموعةً من السياسيين الفاسدين «تحت شعارات مختلفة»، لحكم البلدان وإلهاء الشعوب بقضايا جانبية من الحرب إلى الخبز، حتى يظلوا في عوز. ذلك المشروع الثنائي وتداعياته، هو ما سوف تُعْرَضُ له هذه الدراسة.

المشروع الإيراني ليس جديدًا على السياسة الخارجية الإيرانية حتى قبل النظام الحالي «الجمهورية الإسلامية ١٩٧٩»، التطلعُ إلى توسيع النفوذ الإيراني تجاه منطقة الخليج. إنَّ ذلك الشعور «القومي» الإيراني، والمدفوع ربما بالجيرة والقرب الجغرافي، وبفهم معيَّن للتاريخ القديم من جهة، أو بظهور ثروات ضخمة «منذ أربعينيات القرن الماضي» في دول الخليج من جهة أخرى، بسبب اكتشاف النفط وتسويقه والشروع في بناء اقتصاد حديث، جعل النظام الإيراني يُفصح عن رغباته الرسمية، وفي بعض الأحيان تبدو شعبية، من أجل مدِّ النفوذ والهيمنة على المنطقة. فقد كان هناك في البرلمان الإيراني قبل الثورة «ممثل للبحرين» - وإن كان صوريًا - على اعتبار أن البحرين تابعة لإيران. ومع قرب خروج النفوذ البريطاني من الخليج (سبعينيات القرن الماضي)، بدأت مفاوضات دولية وإقليمية مع النظام الإيراني «الملكي» حول قضية البحرين، استقرت في تسوية من أجل الخروج من مأزق «الشعبوية المطالبة بالبحرين». فتقرَّر

أن يكون هناك «استطلاع رأي» أو استفتاء، تقوم به الأمم المتحدة لاستطلاع موقف شعب البحرين، حول كونه يفضل الاستقلال أم الانضمام إلى إيران. في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام المعيّن للمهمة، ذكر فيه أن «الأغلبية الساحقة من شعب البحرين ترغب في الاعتراف بهويتها في دولة مستقلة ذات سيادة كاملة حرة، وفي أن تُقرر بنفسها علاقتها بالدول الأخرى». وافقت حكومة الشاه محمد رضا على قرار بعثة الأمين العام، وقرار مجلس الأمن اللاحق، وجرى تبادل السفراء في وقت لاحق بين طهران والمنامة، وكان الدافع في السابق إلى مد النفوذ قوميًا، أو ما اعتقد محمد رضا شاه أنه «شرط خليجي» بديل عن النفوذ الغربي، خاصة البريطاني. ولم يكن ذلك سرًا، حيث صدرت تصريحات رسمية بذلك ونُشر في جرائد خليجية. وقتها لم يكن هناك كثيرون (مواطنون) في دول الخليج، «يناصرون» أفكار الشاه أو الحكومة الإيرانية، والأخيرة أيضًا كانت مشغولة بملف شط العرب «المتنازع عليه بين إيران والعراق»، وأمور أخرى.

البُعد الاجتماعي بين إيران والعرب تاريخي وقديم، والهجرة من ضفة الخليج «العربية إلى الشرقية» بسبب «الدفع/الجلب» الاقتصادي، كان قديمًا. فقد هاجرت قبائل عربية إلى الضفة الشرقية (سواحل إيران)، واستقرت في الساحل الغربي الإيراني مدة طويلة بسبب الوفرة الاقتصادية النسبية. وبعد إصلاحات رضا بهلوي الاجتماعية (١٩٢٥-١٩٤١)، المتزامنة مع استخراج النفط في الضفة العربية، هاجرت بعض عائلات

وقبائل مُحافِظة من إيران - بعضها من المذهب الشيعي وأخرى سُنيّة - إلى الساحل العربي، وتعاضمت الهجرة (من عمال أو سكان) بعد ظهور النفط في مناطق غرب الخليج. فالاشتباك السكاني تاريخي، بل إنَّ كثيرًا من مناطق إيران على الساحل الغربي سكَّنها وحكمها عربٌ ولا يزالون، وكان بعضهم قد فقد العلاقة جزئيًّا باللغة العربية. سُمُّوا في وقت ما «الهولة» أو «الحولة»، وفي تسمية أخرى «عرب إيران» بعد هجرتهم إلى الساحل العربي. وتعلَّم المهاجرون بسرعة اللغة العربية، وأبناؤهم وأحفادهم اليوم مندمجون في مجتمعات الخليج.

الحقيقة البارزة، أن النظام الملكي الإيراني كان يداعب من جهة رغبةً عامةً إيرانية في التوسع، ومن جهة ثانية وقع في معضلة أنه قدَّم برنامجًا طامحًا إلى التغيير من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لكنه لم يُرضِ قطاعات واسعة من المحافظين ورجال الدين الإيرانيين، وأيضًا لم يكن برنامجًا سياسيًا يُرضي الحداثيين من جهة أخرى. فأصبح الفريقان «المحافظون والحداثيون» على اتفاق في معارضة نظام الشاه ومخاصمته، أيَّ كان التغيير الاجتماعي قد حدث في معادلة:

To quick social reforms which provokes the more conservative elements, and to little political reforms which provokes the progressive elements, both of them come together to oppose the Shah.

بعد سقوط الملكية ١٩٧٩، تجددت تدريجيًّا شهية النظام الجديد «المحافظ» نحو التمدد إلى الجوار. وهذه المرة «جرى الإدغام بين المذهبين «الديني» و«القومي» في الأيديولوجيا

الجديدة. فافتّرض النظام الجديد - بحسب ما نصّ عليه دستور الجمهورية الإسلامية - أنه موكّل أن يدافع عن الشيعة في أيّ مكان، وأيضًا عن «المستضعفين». أمام تلك الشعارات، التحقت بالمشروع مجموعات من الشيعة العرب في عدد من البلدان العربية، ومنها دول الخليج، وأصبح لرجال الدين «المعمّمين» سلطة سياسية إلى جانب سلطتهم المذهبية.

أين تكمن الأزمة الإيرانية الحقيقية؟ إن الأزمة الإيرانية تكمن في الصراع بين النخبة الحاكمة في إيران والنظام العالمي الحديث، وخاصة الغربي منه. وبحسب بعضهم، تكمن الأزمة في الفشل الذي تُمنى به الإدارة الإيرانية، في تهئية حياة كريمة وعادلة لقطاع واسع من الشعوب الإيرانية التي تزداد فقرًا. وبحسب آخرين، تكمن الأزمة في أن أموالاً طائلة من ثروة الشعوب الإيرانية تُهدر فيما لا طائل فيه، في صراعات لا يمكن حسمها. حقيقة الأمر، أن كل تلك الاقتراحات حول توصيف الأزمة الإيرانية، هي نتائج نابعة فقط من الأزمة الكبرى التي تُسمّى حكم «ولاية الفقيه»، وهي اختراع غير واقعي جاء به السيد الخميني، مُعاكسًا تمامًا لتاريخ من الاجتهادات الشيعية الاثني عشرية، ومعاكسًا لمسيرة تاريخية من نفور رجال الدين الشيعة من التدخل في الشؤون السياسية على مرّ عصور.

الأصل في الاجتهاد الشيعي الاثني عشري، هو النأي برجال الدين والقائمين على التشييف الديني الإيماني عن السياسة، فيما يعرف بفقّه الانتظار. وفقّه الانتظار جاء نتيجة تجارب

مريرة في الصراع السياسي، انتهت إلى ضرورة انتظار ظهور الإمام الغائب لقيادة الأمة، والنأي بالنفس حتى ذلك الوقت عن العمل السياسي المباشر أو غير المباشر باعتبار ذلك منجاة من الفشل، على أساس أن الشخص العادي - ملغاً كان أو حاكماً - يمكن أن يفشل. أما الفقيه، فإن فشله السياسي ينسحب على المذهب كله وعلى الحوزة، وهما إذًا سيحملان وزر هذا الفشل. في المسيرة التاريخية للمذهب الاثني عشري الإيراني، كانت هناك بعض الرُّخص التي يقول بها بعض الفقهاء في العمل السياسي غير المباشر. ويذكر لنا التاريخ تجربة الحكم الصفوي، عندما قرَّر إسماعيل الأول في بداية القرن السادس عشر الميلادي أن يُحوَّل إيران إلى المذهب الشيعي الاثني عشري، وهدف من ذلك إلى إعطاء الشعوب الإيرانية هوية مخالفةً للجوار السُّني، ومُناسبةً للعثمانيين السُّنة العدا. كانت إمبراطوريتهم العثمانية في ذلك الوقت، هي القطب المنافس أو الطامح لبسط سيطرته. وقتها ظهر ما يمكن أن يُسمَّى «ثنائية الفقيه والسلطان»، أي استعانة السلطان الصفوي على امتداد حكمه - وبدرجات مختلفة - بالفقيه الشيعي، من أجل ترسيخ سلطانه لدى الشعوب التي سيطرت عليها الإمبراطورية الفارسية. ولكن الفقيه الصفوي لم يجرؤ على أن يكون ذا سلطان سياسي مطلق، بل إن بعض الفقهاء الذين استعانت بهم الدولة الصفوية، اختلفت معهم هذه الدولة وهمَّشتهم في وقت ما. بداية القرن العشرين، ظهر شكلاً آخر من انخراط الفقيه الاثني عشري في السياسة. هذه المرة من خلال الفقيه

الليبرالي الذي حثَّ على المضيِّ في حركة المشروطة أي الديمقراطية، وهي مطالبة بالتمثيل الشعبي بين عامي ١٩٠٥ - ١٩٠٧، وتُعرف بالثورة الدستورية التي أدت إلى قيام برلمان شارك فيه بعض الفقهاء، ولكنهم لم يُقربوا الحكم المباشر. كان دورهم تحريضاً، وتبنَّى عددٌ ليس بالقليل منهم أفكاراً ليبرالية مماثلة لتلك الأفكار السائدة في غرب القارة الأوروبية في تلك الفترة من الزمن، سُمِّيت تجربتهم تاريخياً «الليبرالية المؤمنة». عاد من جديد النظام الحاكم لاستخدام الفقيه الاثني عشري في ستينيات القرن العشرين، فيما عُرف بثورة محمد مصدّق الوطنية، ولكنه كان استخداماً سلبياً، حيث حرَّض الفقهاء العامة وقتذاك على حكومة محمد مصدّق بذريعة أنها «تَحمل الأفكار الشيوعية». وعلى هذا الأساس - وليس من دون دعم غربي - أُطِيح بثورة مصدق التحديثية. في كل المراحل السابقة، كان الفقيه يقوم بدور «السَّنيِد» للعمل السياسي الإيجابي أو السلبي، ويُستخدم لتعبئة تعاطف العامة عند الضرورة، من أجل نصره هذا أو ذاك من الاجتهاد السياسي. وكان ذلك منسجماً مع الفكر التقليدي الاثني عشري من ناحية عدم التورط في حمل العبء السياسي المباشر، وانتظار عودة المعصوم، حيث إن إقامة الدولة في زمن الغيبة افتتات على المعصوم، لأنه وحده فقط المنوط به إقامة الدولة، ولأن أحد شروط إقامة الدولة في الفقه الاثني عشري هو جلوس المعصوم على رأسها. والفقيه الاثنا عشري المتقدم (المرجع)، هو إمام الدعوة على أكثر تقدير لا إمام الدولة.

جاء الإمام الخميني وأقام «ثورته» على فقه «ولاية الفقيه»، التي سار بها بعضهم نتيجة ظروف تاريخية معقدة، ولكنها مشروطة بما عرّفه بعضهم بـ«شورى الفقهاء». ومع ترسّخ سلطة الخميني، وعدد من الأحداث العسكرية والسياسية، تحوّل الأمر في ولاية الفقيه من شورى الفقهاء إلى ولاية الفقيه المطلقة، والإمساك بزمام السلطة المادية (المال والعسكر) والروحية. فتراجعت، ثم تنحّت فكرة «ولاية الأمة على نفسها»، وغيّرت بعض نصوص الدستور الأول إلى حكم مطلق، وهُمّش كلا الاجتهاديين: المشاركة والمشروطية، وتحوّل النظام الإيراني - كما يظهر ويُمارَس اليوم - إلى نظام استبدادي وشخصاني مطلق، استَخدم سلطان الترهيب الذي يقود إلى الخوف ثم الصمت، للسيطرة الكلية والشاملة؛ ما نتج منه تعدّد فادح على الحقوق. يقول بعض المنشقّين بسخرية: إن النظام بأعماله تلك ممهّدٌ جيد لقدم الغائب، لكونه يزيد من تأزيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتأجّج الصراع الكوني. هذا النظام خُلِق له تَبَعٌ في بعض البلاد هم عبارة عن «جيوش صغيرة»، تتخذ من هذا الشعار أو ذلك ذريعة لها. وقد صرح حيدر مصلي وزير الاستخبارات الإيراني السابق في نيسان (أبريل) ٢٠١٥ أن: «إيران تسيطر اليوم على أربع عواصم عربية».

لننظر الآن في الأوضاع الاقتصادية وأسعار العملات والأوضاع الاجتماعية لهذه العواصم. منظمة أوكس فام الدولية، تُعلن قرب «المجاعة الشاملة» في كل من سوريا واليمن. لبنان

يتدهور اقتصاده إلى درجة دفع المواطنين إلى الانتحار. يكفي تلك الجملة المعبّأة بالمرارة والألم الإنساني العميق التي كتبها محمد علي الهق قبل أن ينتحر في شارع الحمراء: «أنا مش كافر، الجوع كافر». أما في العراق، فإن الميليشيات التابعة لإيران لا تعرف غير لغة واحدة، هي الرصاص في رأس من يعارضها، سواءً من سلاح عاديٍّ أُطلق، أو من كاتمٍ للصوت. وتحاول تلك الميليشيات بإصرار تحويل العراق من دولة إلى عصابات. وأيضًا يكفي النظر إلى مجمل الاقتصاد الإيراني المتدهور، لتتعرف إلى خَواء هذا المشروع وإفلاسه، والذي بدوره يجلب التعاسة والجوع إلى البلدان التي وُضع نفوذه فيها.

المشروع التركي الموقف التركي قرين الموقف الإيراني بالنسبة إلى لمنطقة العربيّة، وإنْ من زاوية مختلفة. لقد ورث حزبُ العدالة والتنمية في بداية القرن الحالي اقتصادًا ناجحًا، كان سببه الرئيسي ما ورثه الحزب منذ ثلاثين عامًا من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. في خطاب الرئيس الأميركي السيد جورج بوش الابن بعد انتهاء اجتماع قمة حلف الأطلسي في إسطنبول في نهاية عام ٢٠٠٤، قال مخاطبًا النخبة التركية، وعلى رأسهم السيد رجب طيب أردوغان: «بلادكم مع ١٥٠ سنة من الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية، تؤهّلكم لقيادة المستقبل في الشرق الأوسط، بوصفها مثالًا للتلاؤم بين الشرق والغرب، لأنكم جزء من الاثنين... دخولكم إلى أوروبا سيكون هامًا للتجسير بين العالمِ المسلم والغرب،

وسوف يُعزز الديمقراطية والحريات الشخصية». كان خطاباً تاريخياً وقتها، حيث «النموذج التركي» هو المثال الذي تُرَوِّج له الليبرالية الغربية، وكانت ترى فيه الموقف الصحيح ضد التشدد الإيراني. فنجاحات تركيا وقتها مَضَرَب الأمثال ومحطُّ الآمال. فهي من جهة ديمقراطية وتعددية وحريات على خلفية إسلامية، ومن جهة أخرى سلامٌ مع الجوار ونجاحٌ اقتصادي.

في عام ٢٠٠٤، لم يكن قد مضى على حزب العدالة والتنمية في الحكم غير سنتين، وقد استطاع أن يحصد نتائج ثلاثين عاماً من العمل الجاد أنجزته حكومات سابقة، بدأت بالمُصلح تورغوت أوزال (رئيس الجمهورية التركية الثامن ١٩٨٩-١٩٩٣)، ذي الخلفية العرقية الكوردية. إصلاحات أوزال في كل من المجال الاقتصادي (تطوير التشريعات التركية لتتلاءم مع التشريعات الأوروبية)، وفي المجال السياسي (السماح لكل الاجتهادات السياسية بتنظيم نفسها)، ومنها الأحزاب ذات البعد الديني، هي التي أقلعت بالاقتصاد التركي ووضعت تركيا في حالة من الأمل. وبدأ حزب العدالة والتنمية يحصد النتائج، إلّا أن الأمر سرعان ما تَبَدَّل. فقد أخذ السيد أردوغان على نفسه أن يسير وراء الإصلاحات الكثيرة بممحاة قلم، بل حتى الإصلاحات التي هي أكثر قدماً، ومنها إصلاحات كمال أتاتورك. فمثلاً كان ممنوعاً بقانون الجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة والرئاسة الأولى، فجمع بين الأوليين، ثم أضاف إليهما الثالثة في مسيرة تُسمِّيها المعارضة التركية التي تنامت: الطريق إلى

«تركيز السلطة». بعدها هجر سفينة أردوغان على مراحل، عددٌ من كبار رجال الدولة واحدًا تلو آخر، ولا يزال الحبل على الجرار. وسار أردوغان في شبه سياسة تأرية من كل ما اعتقد أنه عطّل توجّه تركيا إلى أوروبا، وهي عدم اعتراف بقوته، وتحويل مضامين خطاب بوش إلى برنامج تنفيذي. تحوّل إلى الجنوب واكتشف أولًا القضية الفلسطينية، ودخل في تلاسُن وحرب إعلامية مع إسرائيل، دون أن يقطع العلاقة الاقتصادية والعسكرية الوثيقة بها، ولكن موقفه التلاساني أكسبه الكثير من الجماهيرية عربياً، في أجواء عاطفية شديدة البعد عن الحسابات السياسية الواقعية.

لم تكن تركيا تسير اقتصادياً بشكل تصاعدي، إذ بلغت قمة صعودها عام ٢٠٠٤ وبدأت بالانحدار عام ٢٠١٥. عندما تنامى الشعور بخيبة الأمل لدى قطاع تركي واسع، كانت محاولة الانقلاب في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٦. وقتها تفجرت الأزمة، وهي كأي أزمة تبدو غير متوقّعة ومربكة وكارثية لمن تحلّ به، إلا أنها في الغالب تراكمات تتصاعد على مر السنين، وأساسها فقدُ العلاقة الواقعية بين ما يجري على الأرض والوهم السياسي الذي تحمله نخبة حاكمة صغيرة. هذا بالضبط ما حدث، حيث تحولت تركيا من صفر مشكلات مع غيرها إلى «مشكلات مع الكل» في الداخل والخارج. المصالحة مع الكورد فشلت، والوضع الاقتصادي تأزّم، وزاد التضخم وتراجعت الليرة وضمّرت الصادرات. ذهب أردوغان إلى أماكن كثيرة بحثًا عن تعويض؛ من سواكن في السودان

إلى الخليج إلى ليبيا. وترجم الامتعاظ الداخلي من تلك السياسات بعد ذلك في صناديق انتخابات بلدية إسطنبول الكبرى، التي رفض نتائجها الأولى حزب العدالة. فأعيدَ الانتخاب في حزيران (يونيو) ٢٠١٩، وفاز بشريحة واسعة المعارض أكرم إمام أوغلو، الذي نافس علي بن علي يلدرم القريب من أردوغان ورئيس حكومته السابق. بل خسر الحزب بلدية أنقرة الكبرى وعدداً من البلديات الأخرى. من جانب آخر، سُجن وحُوكِم ونُفي مئات المعارضين. فغاب ذلك البريق للنموذج التركي، وظهر أن تركيز السلطة في يد شخص واحد هو قتلٌ لروح الديمقراطية والتنمية معاً.

كانت النخب التركية قبل ذلك تُفاخر بأن الأتراك في المسيرة الطويلة منذ أتاتورك، يعودون دائماً إلى صناديق الانتخاب لأنها القول الفصل. ومع الابتعاد عن الواقع، تحوّلت تلك الفكرة «الديمقراطية» في مجتمع الخوف الذي أشاعه «حكم الشخص الواحد» إلى أمل بعيد، وأصبحت القوانين التركية التي يسنّها حزب العدالة بقيادة أردوغان أكثر تضييقاً على الحريات. المؤسف أن السيد رجب أردوغان لا يعرف من اللغات إلا التركية، ولو كان يُجيد الإنجليزية، لكان أفضل هدية يُقدّمها له بقية المخلصين حوله هو فيلم المبدع مصطفى العقاد: عمر المختار، الرجل الليبي الصلب الذي قاوم الاحتلال الإيطالي في مطلع القرن الماضي (منذ قرن تقريباً) مدة عشرين عاماً، وكانت المقاومة بالبنادق والخيول، أمام الرشاشات وحاملات الجند والطائرات. وقتها سوف يعرف

أردوغان عجينة الشعب الليبي الذي أرسل جنوده وبعضاً ممن جندهم للحرب ضده. المفارقة أن جناحي ليبيا في الشرق والغرب (وهما تونس والجزائر)، يطالبان اليوم فرنسا بالاعتذار عن المآسي التي ارتكبتها إبان استعمار البلدين. يأتي السيد أردوغان إلى الحج والناس راجعون، فيقرر استعماراً تركياً للبييا، ركوناً إلى أن الإمبراطورية العثمانية كانت هناك في وقت غابر من الزمن. إن الانقطاع عن الواقع بيّن لا لبس فيه، وتمتدّد لا قبل للأتراك بحمله.

المؤسف أن الوضع سوف يسوء قبل أن يتحسن. فالوضع الداخلي التركي يشهد تذبذباً يتسع بين النخب التركية، من جرّاء الوضع الاقتصادي والحروب الخارجية، وأيضاً يسوء بسبب تعقّد القضية الكوردية في الداخل، بجانب القبضة البوليسية التي تتابع وتُسكت المعارضين. ومن جانب آخر يعادي أردوغان ليس الجوار الأوروبي فقط، بل حتى الحليف الأميركي. فالأول يعاديه عن طريق السماح للمهاجرين بالعبور إلى أراضيه، والثاني يعاديه بشراء أسلحة حديثة من دولة صمّمت فلسفة الحلف الأطلسي على مناوأتها؛ بل هو في الطريق إلى تناقض تكتيكي مع حليف مؤقت في سوريا، وهي روسيا التي يتصادم بها في الصحراء الليبية. اليوم ليس ببعيد من فشل سياسة التوسع التركي في مناطق قريبة وبعيدة من تركيا. فحقائق الاقتصاد والسياسة حتى الجغرافيا، مقرونة بالتضييق على الحريات، ولن تسمح للسيد أردوغان بالبقاء خارج الواقع السياسي - الاجتماعي.

الموقف الدولي من المشروعين الإيراني والتركي في المنطقة في سنوات القرن الحادي والعشرين، وبعد تفاؤلي أولي بأن هناك «قيادة دولية» رشيدة بدأت تظهر في أقوى دولة في العالم (الولايات المتحدة)، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي، دخلت الإدارات الأميركية المتعاقبة في مرحلة تراجع، سواء الإدارة الأوبامية، أو بعدها الإدارة الترابمية ٢٠٠٩ - ٢٠٢٠. فمنذ عقد كامل، لم يعد العالم ذا قيادة دولية يُعتدُّ بها. السيد باراك أوباما اعتقد من زاوية ربما مثالية أن «استرضاء» إيران وعقد اتفاق معها في الملف النووي، قد يُرجعها إلى صواب الدول العادية. وأيضاً اعتقد السيد ترامب أن «المقاطعة» الاقتصادية والدبلوماسية قد تُعيد إيران إلى المسار الدولي. أما علاقته بتركيا، فكانت غير مستقرة على الرغم من مجموع الخطوات التي اتخذها السيد أردوغان، والتي تصبُّ في خانة الخلاف مع الولايات المتحدة، من شراء معدات حربية متقدمة من روسيا، إلى تراجع الحريات في الداخل التركي، حتى استفزاز النظام المصرفي الأميركي، من خلال تعامل أكبر بنكٍ تركيٍّ حكومي مع إيران مُخترقاً الحصار، وأخيراً تبادل إلقاء القبض على مواطنين أميركيين في تركيا، ومواطنين أتراك في أميركا.

إنَّ موقف أميركا من تركيا لا يزال في مكان «الاسترضاء»، لا العداء. ومن ثَمَّ فإنَّ مشروع تركيا المتوسطي (ليبيا وشمال لبنان) لا يثير كثير الاهتمام في الدوائر الأميركية. الدول الأخرى الكبرى كالصين أو روسيا لها مصالح اقتصادية في المنطقة، تُحاول الحفاظ عليها دون «إزعاج» للقوتين الإيرانية

والتركية. هناك احتمال أن تتغير الأمور في الولايات المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ما العمل؟ المِحْكُ في إثارة اهتمام القوى الكبرى - وخاصة الغرب - بمصالح المنطقة العربية، هو القيام بإصلاحات في الإدارة، لا سيما في ملف اجتثاث الفساد، ووضع المرأة، والتنمية الاقتصادية المتوازنة، مع إصلاحات تؤكد اللحمة الوطنية في الجبهات الداخلية، ودخول المنطقة الملعب الدولي، مع تصفية إن أمكن للملفات العالقة إقليمياً «بين العرب». وهي ملفات شائكة، تحتاج إلى جهود دبلوماسية كثيفة.

وقتها سوف ترى القوى الكبرى، أن هناك مصالح لها في النظر بشكل متعاطف إلى القضايا العربية، لأنها تشترك معها في القيم العالمية من جهة، وفي المصالح الاقتصادية من جهة أخرى.

٢٨ تموز (يوليو) ٢٠٢٠

تحالف الراغبين في عالم متغيّر

تعارفٌ خليجيّ - أميركيّ لاتينيّ بحثًا عن جوامع مشتركة

يهيمن على العالم اليوم ثلاث قوَى رئيسية، متوازنة في قوة الردع الكبرى، هي: الولايات المتحدة وروسيا والصين، مع تفاوت القوة التقليدية بينها، وتاريخ علاقات كل منها بدول الشرق الأوسط ودول الخليج. إلا أن توازن القوى غير التقليدية جعل من العالم اليوم ثلاثيَّ الأركان، أي ذا ثلاثة رؤوس بدلًا من كونه أحاديًّا - مدة قصيرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وثنائيًّا مدة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية حتى سقوط الاتحاد السوفيتي أوائل تسعينيات القرن الماضي.. لقد سارع الأخير في الانتعاش على المستوى الدولي باسم روسيا الاتحادية، ووجد أن هناك قوة شرقية قَبِلها الغرب نكايَةً في البداية بالاتحاد السوفيتي القديم، إلا أنها أصبحت ذات تأثير بسبب قوتها الاقتصادية وهي الصين.

ليس من بين هذه القوى الثلاثية، واحدة قادرة على الانفراد أو السيطرة على العالم، أو إجبار القوى الأخرى على الصّدع (الميل) إلى مشروعاتها في السلام وتنظيم الاقتصاد الدولي. فلدينا الآن شبه توازن ثلاثي القوة يقود العالم الذي نعيش

فيه، وليس أمامه إلا التوافق الحذر والوصول إلى تفاهمات في بعض المواقع، لأن الخيارات الأخرى غير مطروحة، وهي الصراع النهائي.

من جانب آخر، فإن انسحاب الولايات المتحدة وعودتها إلى «العزلة» أصبح ظاهرًا للعيان. فقد وجدت واشنطن أن الاشتباك الإيجابي مع مشكلات الشرق الأوسط مكلف دمًا ومالًا، في نفس الوقت الذي تعاني فيه في الداخل عقبات اقتصادية كبيرة، منها نزوح رأس المال الأميركي إلى الخارج، ومن ثم زيادة البطالة في الداخل، ومنها التكلفة الباهظة للاشتباك الإيجابي مع مشكلات الدول الخارجية، خاصة في مسرح الشرق الأوسط. لذلك، هي المرة الأولى - بعد الحرب العالمية الثانية - التي يتآكل فيها نفوذ الولايات المتحدة في الخارج ويظهر عليها الإعياء، وترتفع فيها أصوات للعزلة عن العالم الخارجي المملوء بالاضطراب، والتخلي عن المهمة الأخلاقية التي نادت بها الولايات المتحدة على الصعيد الدولي مدة طويلة، لتفسح المجال لصعود المصالح الاقتصادية البحتة في السياسة الخارجية، لأن كل السياسات، All politics are local politics هي «سياسات داخلية»، تنعكس على السياسات الخارجية.

لقد أغفلت الولايات المتحدة أهمية «الموقف الأخلاقي» جاعلة إياه في الصفوف الخلفية. وبدأت ولأول مرة تتعرض فيها علاقات دول الخليج بالولايات المتحدة لتصدع واضح، وخلاف حول الأولويات والوسائل وخريطة التحالفات. ولا يزال بعضهم في دول الخليج وفي الولايات المتحدة على حد

سواء، يأمل أن يلتئم هذا الصدع بين الحليفين التاريخيين، عن طريق تغيُّر في الإدارة، إلا أن المأمول هذا لن يتحول إلى ما كان عليه في السابق من تحالف وثيق، بل إن الدولة العميقة في الولايات المتحدة الأميركية، قد عازمت منذ فترة على صرف النظر عن الاستثمار المالي والإنساني في قضايا الشرق الأوسط المتشابكة والمعقدة، لأنها مُكلفة ماليًا وإنسانيًا، لا سيما أنها الآن ليست في حاجة إلى موارد الطاقة النفطية لسببين: الأول منهما توافُر البدائل للطاقة بعد التطور التقني الهائل، والاستغناء عن معظمها في الصناعة الثقيلة والمتوسطة. والسبب الثاني ظهور مناطق أخرى منتجة للطاقة أو الطاقة البديلة. فلم يعد الشرق الأوسط يستقطب موافقة واسعة من النخب السياسية الأميركية للانشغال بأمنه أو حماية موارده. وهي المرة الأولى، بعد العصر النفطي الذهبي، التي تفتقر فيها العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة، وتفترق وجهات النظر في العديد من القضايا، بل وتسمح فيها الولايات المتحدة لقوة عظمى بمشاركتها في منطقة الشرق الأوسط (روسيا في سوريا)، ولقوة محلية (إيران) بمشاركتها في العراق وفي الخليج أيضًا.

عنصرًا روسيا وإيران اللذان يدخلان بقوة في المنظومة الخليجية (في سوريا والعراق ولبنان واليمن)، يُحدثان خللاً في المنظومة الأمنية والسياسية في دول الخليج. وتتطلع إيران إلى دول خليجية أخرى من أجل الهيمنة والتوسع؛ ما يدفع دول الخليج إلى ضرورة استراتيجية تُحتمُّ عليها النظر

إلى أماكن أخرى خارج الثلاثية المهيمنة، وبعض حلفائها في المنطقة.

هذا الخطب المتلاطم من تضارب المصالح وتلاقيها، يفرض على دول الخليج البحث عن تحالفات جديدة، منها النظر إلى الهند البلد الجار، الصاعد اقتصاديًا وعسكريًا، ومنها تركيا التي تتشارك معها في الإسلام السُّني والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية القريبة المدى، ومنها بالطبع النظر بعيدًا خارج المنظومات التقليدية وهي دول أميركا اللاتينية، التي بدأت معها دول الخليج ومنذ مدة حوارًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، ولكنه لم يَطْفُ على سطح وسائل الإعلام أو الدبلوماسية، وأنَّ له أن يُعَمَّق ويصبح مؤسَّسيًا وذا أولوية.

لماذا دول أميركا اللاتينية؟ ذلك لأنها تتشارك مع دول الخليج في عدد من الدوائر. فهي أولاً بلاد بعضها ينتج النفط، مثل دول الخليج. وكانت هناك شراكة قديمة مع فنزويلا التي بدأ معها إنشاء الأوبك، أي تحالف المنتجين للنفط منذ أكثر من نصف قرن^(١). ثم إنَّ اقتصاديات دول الخليج ودول أميركا اللاتينية تتكامل، كلُّ منها لديه شيء يعطيه للآخر، وسار التعاون في هذه المنظمة وخارجها مع بعض دول أميركا اللاتينية بيسر، ولكن ببطء، حتى في الأزمات التي واجهتها دول الخليج، ومنها بالطبع الأزمة الكبرى وهي احتلال العراق

(١) في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠، أنشأت مجموعة من المؤسسين من أميركا اللاتينية وفنزويلا والإكوادور منظمة أوبيك، وقد كان عددهم أيامذاك ١٣ عضوًا، ومن دول الخليج السعودية والكويت وقطر والإمارات.

للكويت عام ١٩٩٠، التي وقفت فيها بعض تلك الدول مَوْقِفًا شجاعًا على الأقل على الصعيد الدبلوماسي.

في السياسة والاقتصاد في ١٠-١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، استضافت الرياض القمة الرابعة للدول العربية ودول أميركا اللاتينية. كان هناك ثلاث قمم سبقتها: الأولى في البرازيل ١٠ أيار (مايو) ٢٠٠٥^(٢)، والثانية في الدوحة/قطر آذار (مارس) ٢٠٠٩، والثالثة في مدينة ليما في بيرو في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٣. نستدلُّ بتسلسل هذه القمم وشبه انتظامها، على حرص الجانبين العربي واللاتيني على توثيق العلاقة بين الطرفين، إلا أن ما يلفت، هو أن القمم التي عُقدت من الجانب العربي كانت في عاصمتين خليجيتين (الرياض والدوحة)، وحضرت في جميعها دول الخليج^(٣). أيضًا اللفت أنها غير منتظمة وشبه موسمية، وبعض القضايا التي ناقشتها القمم الأربع أصبحت ثابتة، منها: التعاون الاقتصادي، والتعاقد الدبلوماسي على المستوى الدولي، وتنمية قدرات الدول المحتاجة في القارة الأميركية الجنوبية. وفي القمم الأخيرة، دخل بالطبع موضوع محاربة الإرهاب وتجفيف جذوره الاقتصادية والاجتماعية. أيضًا كانت القضية الفلسطينية أحد محاور تلك الاجتماعات، التي أكدت بياناتها

(٢) صدر عن القمة في البرازيل إعلان أيار (مايو) ٢٠١٥، الذي كان عبارة عن وثيقة تاريخية أسست للأعمال المستقبلية بين الدول العربية ودول أميركا اللاتينية، من أجل السعي لتحقيق التنمية المستدامة والتنسيق في المحافل الإقليمية والدولية.

(٣) انظر جريدة الرياض ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥.

المتعاقبة على ضرورة الوصول «إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط»^(٤).

الاتفاقات الاقتصادية بين بعض الدول العربية وبعض الدول اللاتينية أيضًا، وجدت لها مكانًا في هذه القمم. فوُقع على اتفاقات للتجارة الحرة بين دول لاتينية ودول عربية. ومن القضايا المشتركة كان «نزع السلاح النووي»، الذي هو لمصلحة الدول العربية واللاتينية على السواء. من الممكن القول إن هناك مساحات من المصالح المشتركة بين الدول العربية بشكل عام والدول في أميركا اللاتينية، إلا أن هناك بشكل خاص مصالح مشتركة بين دول الخليج والدول الواقعة جنوب الولايات المتحدة، يمكن تطويرها واستثمارها استراتيجيًا.

لم تقتصر العلاقات بين دول أميركا اللاتينية ودول الخليج على الشكل الرسمي، إذ نشط القطاع الخاص في إقامة اللقاءات بين الطرفين الخليجي واللاتيني، لكون كلتا المنطقتين تسير نحو تشجيع القطاع الخاص ومبادراته الذاتية، للإسهام في التنمية. وتتحول كلٌّ من دول أميركا اللاتينية ودول الخليج المالكة للطاقة الأحفورية «الغاز والنفط»، إلى فتح الباب للقطاع الخاص في تلك البلاد، للمساهمة في تنمية المجتمع، والتي كانت حكرًا للحكومات. ومن هنا جاءت اللقاءات المتكررة للقطاع الخاص في كلا الإقليمين، وعُقد حتى الآن أربعة اجتماعات

(٤) انظر بيان ليما تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣.

لممثلي القطاع الخاص في الدول اللاتينية والعربية، احتضن عددٌ منها عواصمَ الخليج. وبالنظر إلى حجم الصادرات والواردات بين الدول العربية ودول أميركا اللاتينية، فإننا نجد نموًّا مضطرباً في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للصادرات العربية إلى دول أميركا اللاتينية ١٧٪ (بين العامَين ٢٠٠٦ و٢٠١٦)، في حين بلغ متوسط النمو السنوي للواردات العربية من دول أميركا اللاتينية ٢٠٪. إلا أن الغوص في تفاصيل الأرقام يُظهر لنا أن أكثر الصادرات إلى أميركا اللاتينية هي النفط (من دول الخليج)، ثم الأسمدة (أيضاً من دول الخليج)، ثم الحديد والصلب. أما أهم الواردات من دول أميركا اللاتينية، فهي اللحوم (معظمها إلى دول الخليج)، وخامات المعادن والمواد الغذائية^(٥).

مكافحة الإرهاب بين أميركا الجنوبية والدول العربية

لكون دول أميركا اللاتينية بعيدة نسبياً عن عيون الأجهزة ومتابعتها، التي تتعقب الإرهاب، فقد وَجَدَتْ بعض المنظمات الإرهابية الساحةَ شبه مفتوحة لها في تلك الأصقاع، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث نَشِطَ حزب الله الإرهابي في تلك المناطق التي يعتبرها بعيدة عن التركيز والمتابعة، وذلك من الناحية الاقتصادية (استثمار الأموال)، ومن الناحية العملية في تنفيذ بعض المهمات أو التدريب. لقد كشفت أجهزة الاستخبارات المكسيكية بالتعاون مع

(٥) جريدة الشرق الأوسط ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥.

نظيرتها الكندية تحركات حزب الله، وبدعم من إيران في منطقة أميركا اللاتينية، وحددت أماكن تَغْلُغْله التي شملت فنزويلا والمكسيك ونيكاراغوا وتشيلي وكولومبيا، وعظمت هذه التحركات بعد التدخل الروسي في سوريا. هذا واستناداً إلى ما أوردته وكالات الأنباء خلال السنوات القليلة الماضية، بالقبض على عناصر تابعة لحزب الله في بعض العواصم لأميركا اللاتينية، وهي إما متورطة في الإرهاب، أو تُعَدُّ لعمليات إرهابية في عواصم أميركا اللاتينية ومُدنها أو في جوارها، أو حتى تُنظَّم مَلَاذَات استثمارية مع المافيا المنتجة للمخدرات هناك^(٦).

يستفيد حزب الله من وجود جالية عربية مسلمة واسعة في دول أميركا اللاتينية، وبسبب بُعْدِها الجغرافي النسبي، يسعى حزب الله إلى إغراء شرائح من مواطنيها وضمهم إلى منظمته الأيديولوجية، مستخدماً في ذلك الجَزْرة الإيرانية، التي تُقدم تسهيلات في بيع النفط لبعض تلك البلدان بأسعار خارج نطاق السوق العالمي^(٧). نشاط حزب الله في دول أميركا اللاتينية قديم، ورُدود الفعل على ذلك النشاط، قد ظَهَرَ في أكثر من عاصمة، منها إطلاق النار على دبلوماسي إيراني - ربما من قِبل المعارضة الإيرانية - في الأرجنتين عام ١٩٩٥^(٨).

(٦) الشرق الأوسط ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦.

(٧) جزء من تصريح وزير الخارجية البرازيلي فرانسيسكو رزق بعد زيارته لإيران، (جريدة الخليج الإماراتية ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١)، بأن البرازيل صارت أكبر مستورد للنفط الإيراني.

(٨) جريدة المدينة ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥.

فنقلت الصحف الإيرانية أن ذلك ردُّ فعل على تفجير مركز يهودي يقع في بوينس آيرس (العاصمة الأرجنتينية)، قبل عام من ذلك، أي عام ١٩٩٤.

ما يمكن الإشارة إليه هنا، أن النشاط الإيراني الدبلوماسي والسياسي والاستخباراتي والاقتصادي - باستخدام الأذرع المتوافرة، وبينها حزب الله - والذي يستفيد من كون جزء من المهاجرين العرب هناك هُـم من الشيعة - هو ساحة للاستقطاب السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والتجاري. إلا أن العلاقة بين عدد من العواصم في أميركا اللاتينية وإيران، مرّت بعدد من التطورات غير المستقرة. ففي الوقت الذي رَفَضَتْ فيه مثلاً الأرجنتين قبول الشاه محمد رضا بهلوي لاجئاً سياسياً لديها بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩^(٩)، قَبِلَتْ البرازيل قبلها لجوء خمسين عائلة إيرانية منوثة للثورة جاءت من باكستان ودول أخرى^(١٠). يحمل النظام الإيراني همومًا من جرّاء نشاط الجالية الإيرانية التي هاجرت بعد الثورة، ووجدت لها ملاذًا في بعض عواصم الدول اللاتينية.

على المقلب الآخر، تسعى بعض دول أميركا اللاتينية إلى تسويق منتجاتها الحربية والمدنية إلى دول الخليج، بسبب وجود السيولة المالية لديها. فهناك بعض الصناعات المتطورة،

(٩) جريدة الرأي العام الكويتية ١١ نيسان (أبريل) ١٩٧٩.

(١٠) جريدة الرأي العام الكويتية ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨.

مثل: طائرات الرِّكَّاب، وطائرات حربية - خاصة التي تُستخدم للتدريب -، وسيارات رِكَّاب جماعية، وغيرها، التي تُنتجها البرازيل وتُجد لها سوقًا في دول الخليج^(١١). فـدول أميركا اللاتينية هي ساحة للصراع السياسي والاستخباراتي والتجاري، وتحاول إيران أن تستفيد منها باعتبارها بابًا خلفيًا لدخول السوق الأميركي والسوق الكندي الزاخر بالإمكانيات^(١٢). من هنا، تأتي أهمية الفضاء الأميركي اللاتيني للدول العربية على وجه العموم، ولدول الخليج على وجه الخصوص، الذي يجب أن يبذل جهودًا جادة للدخول المنظم في تلك البلدان، وتطوير استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى نحو ذلك الهدف. وهو أمر ليس ببعيد عن الفكر السياسي الخليجي. وحَدَّه وزير الخارجية السعودي لاحظ أخيرًا أن «البعد الجغرافي في الماضي شكَّل عائقًا أمام تطوير العلاقات بين المجموعتين (العربية واللاتينية)، إلا أن ثورة المعلومات مكَّنت شعوبنا من فهم ومعرفة ثقافة بعضنا البعض... إنَّ طفرة المواصلات قَرَّبَت المسافات وسهَّلت التنقل فيما بيننا، يضاف إلى ذلك القواسم المشتركة والهجرة العربية^(١٣) التاريخية إلى تلك البلاد».

(١١) جريدة الرأي العام الكويتية ٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢.

(١٢) وقَّعت إيران أخيرًا بشكل مباشر مع شركة بوينغ الأميركية عقدًا بِنِيَّة شراء ١٠٠ طائرة. كما وقَّعت قبل أشهر مع شركة إيرباص لشراء ١٢٠ طائرة (الجدير بالذكر أنَّ بعض قطع هذه الطائرة تُصنَّع في الولايات المتحدة الأميركية).

(١٣) من كلمة وزير الخارجية السعودي في لقاء القمة الرابع بين الدول العربية ودول أميركا اللاتينية، الذي عُقد في الرياض تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥ (سبق ذكره)، جريدة الرياض ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥.

مستقبل العلاقات الخليجية بدول أميركا اللاتينية
منذ إعلان برازيليا سنة ٢٠٠٥، والتوجه الخليجي نحو تلك القارة الجنوبية ودولها ينمو باستمرار، إلا أن ذلك النمو لم يكن من الجانب الخليجي موحِّدًا أو ناشطًا أو متزامنًا بما فيه الكفاية. ومع تحوُّل القوى الدولية الذي لاحظناه في صدر هذه المطالعة، يبقى تمتين العلاقات بين دول مجلس التعاون والدول في أميركا اللاتينية أقل من المستوى المأمول. وهناك عدد من المعوقات التي يمكن ملاحظتها، منها معوقات اقتصادية، وأخرى سياسية ودبلوماسية. على سبيل المثال لا الحصر هناك غياب لتشجيع القدرات التصديرية الأساسية لكلا السُّوقين الخليجي واللاتيني؛ ما أدى إلى ضعف الروابط التجارية. وهذه المعرفة المحدودة للأسواق من كلا الجانبين، وضعف الاستثمار المتبادل، أدَّىا إلى ضعف في التنسيق لدعم التجارة بين الإقليمين، وضعفٍ عربي في الاستفادة من الجالية العربية الكبيرة في مدن أميركا اللاتينية ودولها، وقطف ثمار التعددية هناك، لا سيما أن كبار المسؤولين في عدد من الدول هم من أصل عربي، ثم إنَّ دول أميركا اللاتينية جرى إهمالها فترة طويلة^(١٤).

كاتب هذه المطالعة، لم يَلحظ أي نشاط مشترك بين الأمانة العامة لدول مجلس التعاون والأمانة العامة لـ«مجموعة الدول

(١٤) على سبيل المثال: هناك في مراحل سابقة بعض السفراء الخليجيَّين الذين جرى «نسيانهم»، وبعضهم قضى أكثر من عقدين في منصبه.

اللاتينية ودول الكاريبي» سيلاك^(١٥) CELAC. وهو قصور عن التواصل بين المنظمين لاستفادة كلٍّ منهما من تجارب الآخر. أما العلاقات الثقافية، فهي شبه معدومة. ولا يوجد عدد كبير من الطلاب يدرس في المعاهد اللاتينية، ولا العكس، بل حتى إن ترجمات الكتب من اللغات الأصلية نشطت في السنوات الأخيرة، بيد أنها غير كافية. على المقلب آخر، فإن العلاقات المستقبلية بين دول مجلس التعاون ودول أميركا اللاتينية، يمكن أن تتطور من خلال بذل الجهد في الإطار الاقتصادي، خاصة من خلال «الأمن الغذائي» الذي توفره الطاقة الإنتاجية الغذائية الوفيرة لدول أميركا اللاتينية، ومن خلال تبادل الخبرات في مجالات مختلفة تنموية وسياسية واقتصادية وعسكرية. أيضًا يمكن تعظيم القدرات التفاوضية الجماعية من خلال التنسيق في المحافل الدولية على أساس المصالح المشتركة، لا سيما أن بعض دول أميركا اللاتينية وبعض دول الخليج لها مكانة في المحافل الدولية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والبرازيل والأرجنتين والمكسيك، وجميعها في عضوية مجموعة العشرين الدولية ذات التأثير الاقتصادي الضخم.

العلاقات الخليجية اللاتينية ما زالت في بداية الطريق ولم

(١٥) سيلاك هي منظمة إقليمية تضم دول أميركا اللاتينية والكاريبي، أنشئت في ٢٢ شباط (فبراير) ٢٠١٠. وقد عُقد مؤتمر مجموعة ريو ومجموعة الكاريبي على منوال إنشاء التجمعات الإقليمية للتجارة، ونُظر إليها على اعتبار أنها البديل لمنظمة واس التي أنشأتها الولايات المتحدة عام ١٩٤٨، لحد من تأثير الاتحاد السوفيتي في المنطقة.

يتمكن الطرفان من الاستفادة الفضلى من الإمكانيات والفرص التي يُتيحها التعاون بين الإقليمين. ثم إنّ المأمول أن تنشط الدراسات لتيسير التعارف بشكل أعمق بين الجانبين، ويدخل في ذلك عقد الندوات والتواصل البشري، من أجل معرفة تُوظف لمصلحة شعبي الإقليمين والسلام العالمي.

٣ آب (أغسطس) ٢٠١٦

دول ما بعد الحربين العالميتين: التدخل الإيراني وضعف التصدي الإقليمي

على قلق وإرهاب الأسئلة الكبرى في منطقتنا اليوم تدور حول قضايا «الإرهاب»، وقد غدا هذا المفهوم كقميص عثمان، الذي يتعلل به صاحب الدم الحقيقي والمُدَّعي، على حدٍّ سواء. وكأني ظاهرة «اجتماعية/سياسية/اقتصادية»، فإنَّ لها عددًا من الأسباب، وتتغير تلك الأسباب بتغيُّر المكان والزمان، والظروف التي تنشأ فيها. كانت «المقاومة» الفلسطينية - في وقت ما حتى في شكلها السِّلْمِي -، هي إرهاب في نظر «الدولة الإسرائيلية». ومن جهة أخرى، فإن أول تعريف للإرهاب ظهر في الشرق الأوسط في الموسوعة البريطانية، كان حول إرهاب «العصابات الصهيونية في فلسطين». وقد حارت الأمم المتحدة سنوات في تعريف الإرهاب، ولم يحصل توافق كامل حول ذلك المفهوم. ظهر أيضًا في مفاهيم السياسة ما عُرف بـ«إرهاب الدولة»، أي أن تقوم الدولة باستخدام القوة المفرطة تجاه شريحة من شرائح المجتمع، خارج القانون أو المتعارف في إدارة الدول.

في وقت ما، استخدمت المؤسسات التي لها علاقة بالمخابرات شيئًا من أعمال الإرهاب، ضد جماعات أخرى ترى أنها مهددة لمصالح بلدها. أيضًا ظهر أخيرًا الإرهاب

«السيبيرى»، أى الإرهاب من خلال استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وهكذا، فإن مفهوم «الإرهاب» كان ولا يزال مفهوماً نسبياً إلى حد بعيد، مُسيّساً أيضاً. ويمكن التلاعب به للاستخدام السياسي المرحلي أو الدائم، بل أصبح «الإرهاب» مبرراً لارتكاب «الإرهاب».

واقع الإرهاب اليوم يُجمع كثير من المراقبين على أن «الإرهاب» في معناه الشامل، هو «الاستخدام المفرط للقوة، ضد مدنيين وأهداف غير عسكرية وأناس آمنين»، الغرض منه «فرض الهلع على الناس من أجل خلق واقع جديد وتحقيق مصالح سياسية»، عن طريق إدخال الرعب في قلوب عدد واسع من المواطنين. وهو بهذا المعنى إجبارٌ للآخر باستخدام أدوات ووسائل غير مشروعة «في الحروب»، من أجل الخضوع والتسليم أو إبقاء الخصوم في قلق دائم، وتعطيل مصالحهم الاقتصادية. ومع غموض المعنى العام، أصبح الإرهاب اليوم لكثيرين هو تنفيذ أفعال مروّعة تطول مدنيين آمنين. وتلك الأفعال في سياق حرب معلّنة، من أجل تحقيق صدّى هائل يُجبر الآخر على التراجع أو الخضوع. وسيظل «الإرهاب» مكان نقاش، وتهمة تُلصق بالحق أو بالباطل، وله بُعد سياسي لا تُخطئه العين.

إلا أن حديث الإرهاب اليوم، ولغرض هذا البحث، يشير إلى «أعمال ما عُرف بداعش»، أو «الدولة الإسلامية في العراق والشام» أو «القاعدة»، وهما تنظيمان ولّدا تنظيمات أخرى، لها علاقة بقيادة مركزية، أو لا تنتمي فعلياً إلى تلك القيادة،

فسمّيت بـ«الذئاب المنفردة». وقد اقترفت هذه الجماعات الأهوال بإرهاب المدنيين وإلحاق الأذى بالدول، داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

لماذا الإرهاب «الداعشي القاعدي»^(١)؟ إن حصرنا نقاشنا في إرهاب «داعش»، وقبّلها «القاعدة» أو معها، وهما موضوع هذه الورقة، فسوف نلاحظ أن «داعش» أصبح لها حيّز من المكان الجغرافي^(٢). أما القاعدة^(٣)، فقد نمت في جبال أفغانستان. وأيضًا سوف نلاحظ أن هناك العديد من المُدخّلات الإقليمية والدولية التي أدت إلى ظهور هذه الجماعات. وقد وصل الأمر إلى ما نحن فيه من واقع إرهابي، أدخَلَ المجتمعات في الشرق الأوسط في حروبٍ، بعضها أهليّ، وبعضها بينيّ، وبعضها دوليّ. وهي أيّ تلك المُدخّلات التي سوف نعرضها، قد أطلقت ديناميكيات، ساهمت على مدى سنوات وبشكل تراكمي في تهيئة الفضاء السياسي/الاجتماعي لظهور تلك التنظيمات. ثم إنَّ تلك المُدخّلات كان لبعضها قوة أكبر من بعضها الآخر في

(١) هناك أشكال من النشاطات الإرهابية مثل إرهاب «بوكو حرام» في إفريقيا جنوب الصحراء، أو إرهاب «نمور التاميل» في سريلانكا.

(٢) أصبح لداعش حيّز في كلّ من الموصل (ثاني مدينة عراقية)، والرّقّة (من مدن سوريا الكبرى)، وأيضًا لها فروع في ليبيا، وربما اليمن، حتى في سيناء المصرية.

(٣) تنظيم القاعدة بقي بعضه في الجبال بين أفغانستان وباكستان، وتبعه عدد من الجماعات في اليمن وبعض البلاد الأخرى.

الدفع إلى ظهور تلك التنظيمات. ولعلّي هنا أضع بعض تلك المُدخّلات في عدد من المؤشرات.

المُدخل الأول: الصراعات وحلّها أيُّ مجتمع في العالم تَظهرُ فيه عواملُ صراعية، يَقمُ هذا المجتمع بحلّ تلك الصراعات بحروب تختلف وتيرة عنفها، أو من خلال توافق على آليات لحل الصراع. وخارطة الصراعات الجارية اليوم في الفضاء العربي، فيها عدد من المكونات المنفردة أو المتداخلة التي تُفرز عددًا من الصراعات، هي على التوالي: إقليمية وقُطرية واقتصادية وعِرقية ومذهبية وإدارية وثقافية، تُفرز أشكالًا متعددة من الصراعات الساخنة أو الباردة. إلا أن الملاحظ أن أسباب الإفراز الصّراعي تلك لم تُحلّ بعدُ، إذ لا يزال الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي على أشدّه، وهو يرفد الجسم الإقليمي بالكثير من السموم، أيّ سُموم المزايدة عليه أو الاتهام بالتخلي عنه. أيضًا يُرفّد هذا الجسم ببذور صراع، أساسه فشلٌ على نطاق واسع في إقامة الدولة الحديثة العادلة بالمعنى العام والحديث للعدل والمساواة، ويُغذّي كل ذلك بأفكار ثقافية سلبية لها علاقة بالماضي أكثر بكثير مما لها بالحاضر أو المستقبل. وتساعد العولمةُ بهجمتها على هذه المجتمعات على التوقّع والخوف وظهور الكراهية للآخر المختلف. وتفتقد النُخبُ العربية المسيطرة على الأمور الخيالَ السياسي الابتكاري، لوضع آليات لضبط تلك الصراعات. فهي تَغرق في المحلية وتشجيع الانعزال، متجاهلةً التيارات الحديثة في العالم، من قبول للتعددية

والمشاركة وإقامة المؤسسات الحديثة، التي تخدم الشعوب بجميع فئاتها.

من هنا، فإنَّ أسباب الصراع متعددة المصادر ومتداخلة المراحل والطبقات في فضاءنا العربي، تتراوح بين الشدة التي تصل إلى الحرب، والليونة التي تصل إلى نفي الآخر وعدم الاعتراف به. سوف تظلُّ هذه العوامل تعمل في منطقتنا، وتُفرز نتائج سلبية في محيط سياسي شبه انتهازي، وغير قابل للتعرف إلى موجبات العصر. سوف يَنُتج من كلِّ ذلك أن الدول العربية التي نشأت في حدود جغرافية معروفة بعد الحرب العالمية الأولى/الثانية، لن تستمر كما هي نتيجة لهذا الصراع المحتدم. فبعضها سوف ينقسم على نفسه عِرْقِيًّا أو مذهبيًّا أو اقتصاديًّا أو جغرافيًّا. وبوصفي دارسًا للمجتمع، أرى أن ذلك طبيعيٌّ وبديهي بسبب كل تلك العوامل الفاعلة الداخلية/الخارجية. فهي تَخْلُق ديناميكيتها المستقلة، التي تبقى تعمل إلى أن يحقق الصراع نهاياتٍ معيَّنة، هي بطبعها نهاياتٌ مؤقتة نسبيًّا، تحمل في جذورها صراعًا آخر، ولها ميكانيزمات جديدة، وذلك في حال لم تقم النُخب العربية بإيجاد آلياتٍ سلمية تُحقق التحكم في الصراعات.

المُدخل الثاني: القضية الفلسطينية في عالمنا العربي الذي يسير في طريق الحداثة، ولم يبلغ بعدُ غايتها، ظهر الصراع الخشن مدة طويلة، ولا يزال بسبب عاملين أساسيين - أو على الأقل أحدهما - يفعل فعله الصُّراعي، أو يتأثر به الصراع القائم. العامل الأول هو الاستعمار الغربي، والثاني قيام دولة

إسرائيل. ويُعدُّ العاملُ الأولُ سببًا للعامل الثاني. الاستعمار انحسر من بلادنا، ولكنَّ وجود إسرائيل، وشعور غالبية المجتمعات العربية بالغبن الذي يقع على بني جلدتهم (الفلسطينيين)، فجَّرًا أنواعًا من الصراعات لا تزال تَفعلُ فعلها في مجتمعاتنا. فقد كان الاستعمار وأفعاله دافعًا لقطاع من المجتمع إلى القيام بالتخلص منه. فخاضت الدول العربية ومجتمعاتها صراعًا مع الاستعمار، بعضه خشن (كما في الجزائر)، وبعضه شبه خشن (كما في مصر وسوريا)، وبعضه ناعم (كما في الخليج). وتراوحت النعومة والخشونة في هذا الصراع، حتى أصبحت الدول/المجتمعات العربية محررة من الاستعمار المباشر. وقد لعبت الصراعات الداخلية لدى الدول المُستعمِرة دورًا في تفشِّي الصراع في الدول المُستعمِرة، وخُلِّفت هذه المدة الاستعمارية أنظمة محافظة.

ومن جديد، وجد بعض ضباط الجيش والنخب أنَّ تلك الشرائح الحاكمة لم تقم بواجبها في «إنصاف» الفلسطينيين، وتحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني. فتطوَّرت إلى صراع داخلي في الدول العربية، حتى وصلت جماعات حاكمة جديدة معظمها ضباط جيش بالتحالف مع بعض النخب إلى الحكم، إلا أنَّ هذه الفئة تبيَّن لكثيرين، بعد مدة، أنها لم تُحقِّق «تحرير فلسطين»، ولم تقم بإنصاف مجتمعها، فظهر التوزيع غير العادل للثروة، والفشل في التنمية، وقامت ضدها فئات جديدة أطاحت بها. في هذا الخضمِّ، ظهر صراع آخر، هو احتلال دولة «غير مؤمنة» شيوعية لدولة إسلامية

(أفغانستان)، وتدخل عدد من الظروف الدولية والإقليمية أدى إلى صراع «أيديولوجيات»، سرعان ما تحول إلى صراع ساخن. فشارك عددٌ من أبناء العرب في ذلك الصراع، وهناك ظهرت من جديد القضية الفلسطينية، و«كثير من قادة الصراع العرب هناك كانوا من أصل فلسطيني»، ثم اندلع صراع آخر لم تكن فلسطين بعيدة عنه. هذا التراكم أفرز ما عُرف لاحقًا بـ«القاعدة»، التي تطوّر نشاطها من محاربة «الشيوعية» إلى حروب أهلية، بعد أن مرّت أو مرّ قادتها بالكثير من الصراعات. لم تكن أيضًا القوى الكبرى من جهة، وحركة الإخوان المسلمين من جهة ثانية، بعيدتين عن الأرضية التي مهّدت لظهور القاعدة.

المدخل الثالث: الثورة الإيرانية لقد فجّرت الثورة الإيرانية صراعًا أيديولوجيًا وسياسيًا، منذ تسلّم رجال الدين الشيعة الحكم في إيران، عندما طرحت الدولة الإيرانية ثنائية «الصراع مع إسرائيل والصراع مع المستكبرين» في آن واحد، وعلى رأس «الاستكبار العالمي» الولايات المتحدة وحلفاؤها من المحيطين بها. الولايات المتحدة التي ناصرت إسرائيل، وكانت قد تدخلت لإفشال ثورة وطنية في إيران عام ١٩٥٣ (ثورة مُصدّق)، خلّقت استقطابًا سهلاً في أوساط الجماهير الإيرانية. إلا أن نشاط الثورة الإيرانية تحت الشعار المزدوج، وخاصة «الاستكبار» كما تُفسره طهران، سرعان ما أدخل المنطقة في «تناطح أصولي/مذهبي»، عاناه ولا يزال كلّ من العراق ولبنان وسوريا، واليمن أخيرًا. وأثر ذلك في ديناميكيات التغيير

والثبات في دول أخرى في المنطقة. التدخل الإيراني الذي لم يكن إلا «نصرة طائفة» وتمدد نفوذ، أطلق رد فعل مضاداً لدى قطاع واسع من السنة العرب، الذين جرى تهميشهم في وطنهم بسبب التدخل الإيراني، ولم يجدوا مُتنقِساً سوىاً لهم ضد ذلك التدخل، إلا الذهاب إلى أيديولوجية مماثلة في المعنى (الارتكاز على تفسيرات دينية) ومضادة في الهدف. نظرت تلك الأيديولوجية إلى الجميع باعتبارهم أعداء. فَمَن ليس معنا، فهو ضدنا.

قام تدريجياً بسبب ذلك ولأسباب أخرى، ما عُرف لاحقاً بـ«الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)»، التي دخلت في صراع خشن مع الجوار الذي رأت أنه مُعادٍ لها، واستخدمت وسائل غايةً في الفظاظَة أثارت العالم ضدها، ليس في العراق وسوريا فقط، ولكن على مستوى عالمي واسع. لقد أثار التشدد الإيراني تشدداً مضاداً له، أراد أن يماثله في العنف، والوقوف أمام طموحات دول إقليمية تحاول الاستفادة من معادلة «مقاتلة إسرائيل وأميركا/إنصاف المستضعفين». ولكون هذا الطرح اعتمد على مذهبية «شيعية»، قابله تعصبٌ سُنيٌّ مضاد وصراعيٌّ أيضاً، كانت جذوته في أفغانستان ثم انتقل إلى العراق والشام، ثم انتهى بمجموعات سُنيّة تكبر أو تصغر في عدد من الدول العربية، ترى أن مشروعها «إقامة العدل في دولة إسلامية» على نمط الدولة الإسلامية الأولى، ومحاربة كلِّ المختلفين.

المدخل الرابع: الصراع الدولي تكمن المحن سابقاً في أن

الصراع الدولي، خاصة في فترة الحرب الباردة، أفرز صراعات بالوكالة في عدد من مناطق العالم. وما يهمنا هنا الصراع الذي انطلق في أودية أفغانستان وجبالها، والتدخلات الإقليمية المصاحبة له بعد غزو الإمبراطورية السوفيتية لذلك البلد واحتلاله. فتنادت أطراف كثيرة رسمية وشعبية منظمة وغير منظمة لـ«الجهاد» في أفغانستان، وهناك تطورت الأمور من جهاد موضعي كان برزاً من الدول، إلى جهاد عالمي مضاداً للدول، وظن بعض قادته أن في إمكانهم أن يعمّموه في العالم. هكذا، تطورت الأمور وكانت قمتها أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة، التي أطلقت بذاتها ديناميكيات مضادة للإرهاب، لا تزال تعمل بأشكال مختلفة، بدأت بالإطاحة بنظامين: النظام الأفغاني (طالبان)، والنظام البعثي في العراق. ولا تزال ردود الفعل العالمية والإقليمية تتفاعل بسبب سلسلة تلك الأحداث.

المدخل الخامس: فشل الدولة العربية في إقامة دولة مدنية عادلة لما فشلت أغلب الدول العربية في بسط سيادة القانون والمساواة والرعاية وإقامة العدل واحترام حقّ الناس في تقرير مستقبلهم (الانتخابات الحرة والشفافة والحكم العادل)، صارت حاضنة للإرهاب. أضف إلى ما تقدّم الفساد وفشل إقامة إدارة حديثة، جعلاً شرائح وجماعات في المجتمع تنشط وتقاوم تلك الدولة القمعية، منها ما له خلفية دينية، ومنها ما له خلفية سياسية. فقاد كل ذلك إلى ما عُرف

بـ«ثورة الربيع العربي»، التي أوصلت بعض الدول إلى حرب أهلية (في اليمن/سوريا)، أو إلى إنعاش «الدولة العميقة»؛ ما جعل القوى المنظمة تقود أشكالاً من الإرهاب، كما يحدث اليوم في سيناء المصرية.

الخلاصة تلك المُدْخَلات الخمسة تفاعل بعضها مع بعض وبدرجات مختلفة، فانتجت في النهاية ديناميكيات أدت إلى ظهور تلك الحركات المتشددة. وإن كان للمتابع أن يضع أولويات للأسباب، فإن التدخل الإيراني السلبي في المنطقة يظهر في قمة تلك الأولويات، وتساعد العناصر الأخرى، وخاصة ذات العوامل الداخلية، التي يمكن تلخيصها في فشل الدولة الإقليمية في التصدي الحقيقي لمهامها.

٣٠ آذار (مارس) ٢٠١٧

الأمم المتحدة ودول الخليج: نموذج من العلاقات الدولية المتعثرة

لا جدال في أن العالم يعيش اليوم في حالة لاتوازن شبه مفرطة، وربما يمكن تشبيهها بحالة من الحالات التي مرَّ بها العالم خلال الحرب الباردة، أو بإرهاصات ما قبل الحرب العالمية الأولى أو الثانية. هي تشبه ذلك، وأيضاً لا تشبهه. هي حالة فريدة تتكون اليوم في العلاقات الدولية. بعض الدراسات المتشائمة تخبرنا أن الوضع العالمي الحالي قد يقود إلى حرب نووية. نعم، إلى هذا الحد من التشاؤم. إنَّ «موضوع العلاقات الدولية» معقّد في حد ذاته؛ إذ يختلف عن موضوع «العلاقات السياسية». وكثيراً ما نجد في الجامعات المختلفة أن هناك قسمين للتدريس في هذا المجال الواسع، أحدهما يهتم بالعلاقات الدولية، والآخر بالعلاقات السياسية. لكن ذلك التقسيم هو نظريٌّ أكثر منه علميٌّ أو عملي. فمَن يُواجه المشكلات على الأرض يجد أن الكثير من الموضوعات التي يهتم بها هذان القسمان متداخلة. ثم إنَّ دارسي «العلاقات الدولية» يرجعون في دراسة الموضوع إلى القرن السابع عشر يوم نشأت «الدولة القوميّة» في أوروبا.

إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، وظهور الدولة القومية تدريجيّاً، بدا في الأفق إرهاصات ما يمكن

أن يسمى «العلاقات الدولية»، أي أن الدولة أصبح لها حدود جغرافية، وفيها سكان لهم ثقافة متقاربة ومصالح مشتركة، وتتعامل مع دول أخرى قد تختلف أو تتناقض مصالحها معها. وتطوّر الوضع تبعاً في القرون التي تبتعت ذلك، منذ القرن السابع عشر حتى الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين. ومع ذلك التطور، نضج ونضج مفهوم «العلاقات الدولية» ومجالاتها، التي أصبحت معقّدة من خلال ظهور الدول المستقلة تبعاً عن المستعمرات القديمة، والتي يتفاعل بعضها مع بعض في إطار التواصل الدولي. فتختلف أو تتفق، بحسب ما تراه قريباً أو بعيداً من مصالحها القومية. أما العلاقات السياسية، فقد تكون داخل الدولة أو بين الدول، وتتضمن تنظيم المصالح البينية.

يثير الوضع الدولي اليوم جملة من الهواجس؛ لم يعقد مجلس الأمن^(١) في تاريخه الطويل مثل ما شهدناه في القرن الحالي الواحد والعشرين، من حيث كثافة عدد الجلسات، وكثرة الموضوعات المطروحة على أعضائه للنقاش. ففي معظم سني ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان مجلس الأمن يعقد جلساته في الأوقات الحرجة والمتباعدة. اليوم نشهد أن الانعقاد يكاد يكون أسبوعياً، ومعظم جلسات المجلس، إما لا يُتخذ فيها قرار ملزم بسبب رفض هذه الدولة أو تلك لأيّ

(١) أنشئت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ في مدينة سان فرانسيسكو في غرب الولايات المتحدة الأمريكية.

قرار مُلزم^(٢)، ولأنه يخالف مصالحها، وإمّا يكتفي المجلس بإعلان غير مُلزم. وفي بعض الحالات يتخذ مجلس الأمن قرارًا ولا يُنفَّذ، كما جرى في الأسبوع الأول من آذار (مارس) ٢٠١٨، حول وقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية من دمشق. وقد كانت الموافقة على القرار من الجميع، ولكن لم تُنفذه إحدى دول «الفيتو» (روسيا الاتحادية)، التي تُشارك في الحرب السوريّة. الموقف من آليات مجلس الأمن، وأيضًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة في الثلث الأخير من القرن العشرين والأول من القرن الواحد والعشرين، هو في الغالب موقف المشكوك في قدراته على الوفاء بما نذر نفسه له في البداية، وهو «الحفاظ على السّلم العالمي». وقد تبيّن هشاشة قدرة مجلس الأمن عندما اتخذت المملكة العربية السعودية موقف الاعتذار بقرار تاريخي في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣، عن قبول مقعد غير دائم في مجلس الأمن مدة عامين، بسبب ما صرّح به رسميًا الناطق باسم المملكة، وهو «ازدواجية المعايير، وفشل الأمم المتحدة في اتخاذ موقف من كل من القضية الفلسطينية والوضع في سوريا، وأن يكون الشرق الأوسط خاليًا من أسلحة الدمار الشامل»^(٣).

(٢) الدول صاحبة الحق في رفض القرارات هي الدول الخمس الكبرى: الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة.

(٣) بعد جهد، انتُخبت المملكة العربية السعودية أول مرة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، ولكن الدبلوماسية السعودية وقتها أرادت أن تسجل موقفًا تاريخيًا وعلنيًا، تشير فيه إلى الضعف الذي انتاب المؤسسة الدولية في معالجة مشكلات العالم المُلحّة.

لعلّ تلك القضايا «غير المتعامل معها بجدية»، وما استجدَّ بعدها من موضوعات، هي التي تضع لنا مؤشر البوصلة لدراسة الموقف، بين ما تتوقعه دول مجلس التعاون والدول الصغيرة في العالم، وما تستطيع (أو ما لا تستطيع) أن تقوم به الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة - وعلى رأسها مجلس الأمن - في التعامل الناجح مع مشكلات دول المنطقة المُلِحَّة وهواجسها. ولا يمكن دراسة العلاقات الدولية دون الحديث في أهمية «العلاقات الشخصية» بين زعماء الدول، في تسيير تلك الآلة الدولية أو تعطيلها. ومهما كان تصنيف الشكل السياسي للدولة - ديمقراطيةً كانت أو شبه ديمقراطية أو شمولية -، فإن العلاقات الشخصية والمواقف الخاصة للزعماء لا بد من حسابها، بوصفها عاملاً مهماً في تنظيم العلاقات الدولية أو عدم تنظيمها.

مراحل العمل في الأمم المتحدة تاريخياً لعلّهُ من نافلة القول إن الفكرة في الأساس لقيام الأمم المتحدة بعد الحرب العظمى الثانية، هي أن يكون هناك «مؤسسة» دولية مرجعية، لها قواعد واضحة محددة، تستطيع أن تُخفف أو تمنع الصراعات على مستوى العالم، بعد أن ذاق ذلك العالم - خاصة الأوروبي - الويلات والدمار، من جرّاء الحروب التي أكلت الحرث والنسل في معظم مدن أوروبا وفي العالم أيضاً. ثم إنها كانت البديل لمؤسسة أخرى ظُنَّ أنها يمكن أن تمنع الصراعات، نشأت بعد الحرب العظمى الأولى، وهي

عصبة الأمم^(٤). ولكن الأخيرة فشلت في منع الحرب العالمية الثانية أو إيقافها.

في سنواتها الأولى، حققت مؤسسة الأمم المتحدة بعض النجاحات، حيث كانت مكانًا للتشاور الدولي، إلا أنها سرعان ما دخلت في مرحلة «الحرب الباردة»، التي شقت العالم بين عالم رأسمالي، وعالم اشتراكي. والملاحظ أن ذاك العالمين، كان بينهما شبه اتفاق غير مصرح به على مواقع النفوذ في العالم بشكل عام، وأطلقت يد كل منهما في «مراكز نفوذه المفترضة». فإن تقدم إلى أماكن أخرى، نشط الطرف الأول في إزاحته، من خلال ما كان يُعرف بـ«الحرب بالوكالة»، سواء الساخنة أو الباردة. كان المثال في الشرق الأوسط واضحًا، إذ كان بحسب التقسيم المفترض «منطقة نفوذ غربي»، إلا أن التحولات السياسية في بعض مناطقه (مثل مصر وسوريا والجزائر)، دفعت القوى الجديدة في السلطة إلى الدخول في صراع مع تلك القوى الغربية، ومالت إلى حدٍّ ما إلى المعسكر الشرقي. ثم إنَّ القوى «الغربية» أرادت أن تجند المتعاونين معها (مثل العراق وإيران والأردن ولبنان) في ذلك الوقت (أي خمسينيات القرن الماضي وستينياته)، لإقامة محور صدِّ لما اعتبرته تدخلًا غير مرغوب فيه من المعسكر الشرقي. ولذلك، ظهر تحالف سمي «حلف بغداد» مدعوم من بريطانيا والولايات المتحدة، إلا أن تطوُّر الأحداث سرعان ما أفشله.

(٤) عصبة الأمم كان مقرُّها مدينة جنيف (سويسرا).

في هذه المرحلة «الحرب الباردة»، سواء في الشرق الأوسط أو في غيره من بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، اشتد الصراع بالوكالة بين القوتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، ووصل العالم نتيجة ذلك الصراع إلى شَفَا الحرب النووية، كما حدث في أزمة كوبا عام ١٩٦٢. واستمر ذلك الصراع بالوكالة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٩ حتى عهد السيد رونالد ريغان، رئيس الولايات المتحدة. في هذا العقد قرّر الرئيس ريغان سياسة أمنيّة جديدة تجاه الاتحاد السوفيتي، وهي تَبَنِّي سياسة عُرفت بمبادرة «حرب النجوم»، أي إنشاء نظام صاروخي يمنع أيّ اعتداء على الولايات المتحدة. ويشجع من جانب آخر صراعًا مسلحًا في أفغانستان ضد وجود الاتحاد السوفيتي، وهو ما يَعْزُوه بعض المحلّلين إلى تعجيل سقوط الاتحاد السوفيتي.

الدبلوماسية الدولية من الدولار حتى تويتر العلاقات الدولية في عصرنا الحالي هي «حرب التوازنات» بين القوى الكبرى في العالم، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي (الاتحاد السوفيتي سابقًا). وهذا لا يعني أن بعض الدول الصغرى لا تَدخل في حرب التوازنات تلك، على سبيل المثال: تَحَرّص الأقطاب الكبرى على خلق Satellite States توابع لها، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي في دول مثل أوكرانيا، أو كما تفعل الصين اليوم لتشجيع دولة مثل كوريا الشمالية، أو كما تفعل روسيا الاتحادية مع إيران. فبدلًا من المواجهة التي قد تكون جِدَّ مُكَلِّفَةٍ بين القوى الكبرى، نجد أن هذه القوى تَخْلُق لها «دولًا» تدور

في فلكها، وتقوم بـ«الأعمال القذرة» إن صح التعبير في المجال الدولي نيابة عنها.

أصبحت العلاقات الدولية ذات طابع معقّد جدًّا، بسبب الاختلال فترةً ما بين القوى الكبرى، وبسبب الاستخدام المختلف للوسائل. فقد مرّت وسائل تطبيق العلاقات الدولية من استخدام الدولار إلى استخدام المدفع إلى استخدام تويتر، أو الفضاء الإلكتروني، كما نشاهد اليوم. وهي وسائل متغيرة لإدارة الصراع الدولي، ظهرت عند اختلال موازين القوى بين الدول الكبرى، تمامًا كما حدث في العشريّة السابقة للقرن الواحد والعشرين والعشريّة الأولى من القرن الواحد والعشرين. ففي تَيْنِكَ العَشْرَتَيْنِ شهد العالم سقوط الاتحاد السوفيتي، نتيجة الضغوط الاقتصادية السياسية والإعلامية على منهجه وطريقته في إدارة الدولة، وتفردت الولايات المتحدة تقريبًا مع حلفائها في الساحة الدولية. في تلك الفترة شهد العالم «يَدًا مُطلقة تقريبًا» لتنفيذ السياسات الأميركية، كما شهد توافقًا كبيرًا في عدد من القضايا الدولية في الأمم المتحدة^(٥)، ثم بدأ الأمر بالتوازن منذ أن استقرّ الحكم سنة ٢٠١٠ في روسيا الاتحادية^(٦)، ووَضَعَت الإدارة الروسية في مخطّطها «إعادة التوازن» بين القوى - إن أمكن

(٥) مثال على التوافق: ما حدث في مجموعة القرارات التي صدرت من مجلس الأمن لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

(٦) في سنة ٢٠١٠ وصل السيد فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا الاتحادية.

- إلى ما كان عليه أيام الاتحاد السوفيتي. وقد بدأت روسيا الاتحادية تستغل كل ثغرات السياسة في الغرب، الاقتصادية منها والسياسية واللوجستية، من أجل إمّا وضع العوائق أمامها، أو تحدّيها في بعض المناطق الجغرافية من خلال «وكلاء»، أو حتى القيام بالتوسع الجغرافي كما حدث في أوكرانيا.

دول الخليج والأمم المتحدة في هذه البيئة الصراعية الدولية، بين «اختلال التوازن الدولي» ومحاولات «إعادة التوازن»، يختفي الاهتمام بالقضايا التي تهم دول الخليج، وهي أكثر وضوحًا، وملخّصة بتقديري في الأسباب التي جعلت المملكة العربية السعودية ترفض دخول مجلس الأمن على اعتبار أنها عضو غير دائم عام ٢٠١٣. وتتلخص في ثلاثة عناوين رئيسية هي: القضية الفلسطينية، والقضية السورية (وما جاورها من تدخّل إيراني في الجوار العربي، ويشمل التدخل في اليمن)، وأن يكون الشرق الأوسط خاليًا من الأسلحة النووية.

القضية الفلسطينية: هي أم المشكلات التي شهدتها دول الشرق الأوسط من أكثر من قرن حتى اليوم، أي منذ إطلاق وعد بلفور عام ١٩١٧. وقد مرّت بعدد من التطورات. فالأمم المتحدة بوصفها جهازًا دوليًا كانت طرفًا في ذلك التطور. والقضية الفلسطينية هي في الغالب التي أنتجت الكثير من الصراعات في الشرق الأوسط وأثّرت في دُوله، من بينها دول الخليج. ومن نتائجها الانقلابات العسكرية في عدد من الدول العربية، التي عطّلت التنمية في الداخل، وأولجت عددًا من

الدول العربية في متاهات أيديولوجية لا يزال تأثيرها ملحوظًا حتى اليوم، وسوف يبقى ذلك التأثير بتجليات مختلفة. ثم إنها عطّلت التنمية بمعناها الواسع في معظم دول المنطقة، بل هي التي أفرزت أشكالًا من الإرهاب المتعدد الوجوه، ولا تزال مفاعيل هذه القضية تنفث الكثير من الأزمات الحادة، ويحاول بعضهم أن يستفيد منها «دعائيًا»، كما تفعل اليوم الجمهورية الإيرانية وبعض القوى من أتباعها في دول عربية، على أساس «المقاومة».

الأمم المتحدة وأخصّ مجلس الأمن فعلاً القليل من أجل هذه القضية، وهي تجد تفهّمًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن مجلس الأمن، وبسبب المواقف السياسية المؤيدة لإسرائيل من بعض القوى صاحبة القول الفصل «الفيتو»، يُعطّل أيّ عمل جِدّي باتجاه وضع القضية على مسار معقول من التسوية، بل إن الدول الكبرى ساندت في وقت ما الدولة الإسرائيلية، وتجاهلت في نفس الوقت معاناة الفلسطينيين، سواءً الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفيتي (سابقًا) أو روسيا الاتحادية اليوم، أو حتى فرنسا وبريطانيا في وقت أو آخر. تأثير ذلك في دول الخليج كبير من حيث المساندة السياسية، أي صرف طاقة سياسية لنصرة القضية، أو بذل المساعدات المادية، حتى إنّ قطاعات «مُزايدة» عربية وأيضًا إيرانية تُحمّل الدول الخليجية المسؤولية، وتضع عليها اللوم الكبير باعتبارها «مقصّرة» في نصرّة القضية كما تدّعي.

القضية السورية: هي قضية أصبحت معقدة، وقد أوفدت إليها الأمم المتحدة حتى الآن على الأقل ثلاث شخصيات دولية، عملت بوصفها مبعوثة من قبل الأمم المتحدة، وهي: كوفي عنان، والأخضر الإبراهيمي، وستيفان ديمستورا. فقدّم كلُّ اجتهاده لحل القضية السورية دون نتيجة تُذكر، وعُقدت الاجتماعات واللقاءات، إلا أن الحرب استمرت، بتدخّل من إيران وروسيا الاتحادية، حيث عطّلت الأخيرة أكثر من قرار دولي تجاه تلك القضية. ولا تزال القضية السورية تستنزف الشعب السوري، وجهود العرب أيضًا، وخاصة دول الخليج التي تربطها بالشعب السوري وشائج الأخوة.

القضية اليمنية: تتدخل فيها مباشرة دولة إيران، لنصرة فريق صغير ضد إرادة شعب كامل. وقد تدخلت الأمم المتحدة أيضًا حتى الآن على الأقل بثلاثة مبعوثين من قبل الأمين العام سنة ٢٠١٨، دون نتائج ملموسة تُذكر، هم: جمال بن عمر، وإسماعيل ولد الشيخ أحمد، وأخيرًا مارتن غريفيث البريطاني الذي عُيّن في شباط (فبراير) ٢٠١٨. وقد حاول الجميع الوصول إلى رأس جسر لبدء التفاوض، لحل تلك المشكلة التي انقلب فيها على الشرعية فصيلٌ يمّني يَسْتَقْوِي بإيران. إلا أن تلك الجهود، ومنها مشروع قرارات مجلس الأمن التي لها علاقة باليمن، عطّلها مرة أخرى الاتحاد الروسي، الذي يدعم مشروع إيران في اليمن.

السلاح النووي في المنطقة: بؤرة الاهتمام هنا هي الاتفاق الذي وصلت إليه الدول الخمس العالمية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي،

وبريطانيا، وفرنسا، والصين)^(٧). ومن خارج المجلس: ألمانيا الاتحادية، والجمهورية الإيرانية؛ ووُقِّع عليه في ١٤ تموز (يوليو) ٢٠١٥، وكان عَرَّاب ذلك الاتفاق الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري. إلا أن بنود الاتفاق يعاد النظر فيها حالياً سنة (٢٠١٨)، بنشاط بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. يقود تلك المراجعة السيد دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة، حيث إن ذلك الاتفاق لا يمنع إيران من صنع أسلحة دمار شامل «نووي»، لكنه يؤخّر ذلك زمنياً فقط. وهو ما اعتُبر غير مقبول لدى دول الخليج، وأيضاً لدى الإدارة الأميركية الحالية (دونالد ترامب)، إلا أن الأمم المتحدة تقف عاجزة من جديد عن المساهمة في تغيير ذلك الاتفاق، بسبب الرفض الروسي.

الخلاصة فضلاً عن فترة انحسار القوة الروسية «الاتحاد السوفيتي» في بداية التسعينيات من القرن الماضي، والتي كان فيها احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، وصدرت فيها قرارات من مجلس الأمن عديدة ومُلزمة، فإنّ مسيرة أعمال مجلس الأمن لم تكن مواتية للكثير من القضايا العربية والخليجية وهي مترابطة. ونشهد اليوم صراعاً دولياً محتدماً في أكثر من منطقة على الأرض العربية والجوار الخليجي، تقف فيه الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة عاجزة عن تقديم حلول لتلك البؤر الملتهبة، منها سوريا واليمن، وأيضاً

(٧) اصطَلَح الإعلام الدولي على تسمية ذلك الاتفاق ١+٥، وهو في الحقيقة ١+٦.

العراق ولبنان وليبيا وفلسطين، على الرغم من دخول دول خليجية مجلس الأمن مثل الكويت^(٨)؛ وذلك بسبب «صراع الأفيال» المحتدم بين الاتحاد الروسي في الأساس والولايات المتحدة، التي تعضدها بدرجات مختلفة دول أوروبا الغربية. ومن الواضح أن ذلك الصراع الذي يأخذ أشكالا من التلون في أماكن متعددة على الكرة الأرضية، مرشحٌ للسخونة أكثر في الأشهر والأعوام المقبلة. فكل فريق اليوم يستعرض قوته المعنوية والمادية، لإلحاق الضرر بمصالح الطرف الآخر.

في السياسة، التوقع ضرب من المغامرة غير مضمونة النتائج. فقد تتطور الأمور إلى الأسوأ، أو قد تتحسن فجأة. والأمر المؤكد أن دول الخليج لأسباب مختلفة، لا تستطيع أن تجمع الأطراف المختلفة على أهمية القضايا التي لها أولوية عندها، بسبب التناقض الأساسي والكبير بين القطبين العالميين. فهي تخسر، لأن القطبين لهما وجهات نظر مختلفة، وأولويات مختلفة. فالقصور هنا ليس ذاتيًا، ولكن موضوعيًا يخص الآخرين. إلا أن لفت النظر إلى أهمية بناء صفٍّ خليجي متماسك واضح الأهداف، مثل بناء جبهة عربية «للمرغبيين»، يُسهِّل إقناع الأطراف الدولية بأهمية تفهّم الهواجس الخليجية، لأن الخليج هو مصدر الطاقة الدولية، وسوق للمنتجات، وممرٌ حيوي لتجارة العالم.

٢ نيسان (أبريل) ٢٠١٨

(٨) الكويت أصبحت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن مدة سنتين، بدءًا من عام ٢٠١٨.

تفعيل العمل العربي المشترك: بناء تحالف الراغبين وتجديد شباب الجامعة

تحالف الراغبين يشهد الإقليم العربيّ في هذه المرحلة التاريخية مجموعة من الظواهر لا تشهدها أقاليم العالم الأخرى. والإقليم العربي له ثقافة وتاريخ وتراث وآمال مشتركة. ولكن في الوقت نفسه، هو إقليم متعدد الكيانات، أفرزت خيارات وسياسات مختلفة، وفي بعضها مصالح متضاربة إلى درجة الصراع المباشر وغير المباشر. من جهة أخرى، هو الإقليم الوحيد تقريباً اليوم الذي تتدخل في شؤونه العديد من القوى، ليس من خلال كلام مرسل أو دبلوماسي، ولكن من خلال واقع ملموس على الأرض. فالجوار الجغرافي يتدخل، مثل تدخل إيران، وهو النموذج الظاهر على السطح في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن، وفي مناطق أخرى بشكل غير ظاهر، مثل تدخل تركيا في كل من العراق وسوريا، ومد نفوذها إلى أماكن أبعد في الإقليم العربي، كتدخلها غير المباشر في كل من مصر وقطر. أيضاً تشترك دول عظمى في التدخل في شؤون الإقليم، مثل تدخل روسيا الاتحادية في سوريا، حيث امتد نفوذها إلى مناطق أخرى، وتدخل الولايات المتحدة على الأرض في أكثر من دولة عربية. أيضاً يجري صراع ساخن من جانب آخر بين «مكونات عربية» على أرض عربية، كما يحدث

في ليبيا على وجه العموم لا الحصر. وتبرز الحساسيات لكي يُشَتَّ المشهد العربي، كما في الصراع على الصحراء في المغرب، أو الصراع على مياه النيل، بل حتى الخلاف المعلن على مسلسلات تلفزيونية^(١). أمام هذا المشهد المعقد، تواجه فرضية العمل العربي المشترك في هذا المنعطف التاريخي الكثير من الصعاب، وهي حزمة معقدة في هذه المرحلة التاريخية، إذ لم يواجه العمل العربي المشترك مثلها قبل استقلال كثير من دُوله بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية من الاستعمار المباشر، ولا بعدها.

بدأ العرب يَعرُونَ أهمية تنظيم أنفسهم، فأنشؤوا الجامعة العربية، التي شهدت في مسيرتها الطويلة^(٢) تَغْيَرًا في دورها ومُهمَّاتها. فأصبح الدور والمهمة من أحاجي السياسة العربية المعاصرة. لقد وُلدت الجامعة العربية قبل خمسة وسبعين عامًا، حيث أعلّنت في قصر الزعفران بالقاهرة في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥، بعد تمهيد ومفاوضات استمرت قبل ذلك بضع سنين، ميثاقها الذي اتَّفَق عليه الموقعون، المكوّن من عشرين مادة، وثلاثة ملاحق، غير الديباجة. وعُقدت «قمة الدِّمَام» (القمة العربية التاسعة والعشرون) - وهي إحدى مؤسسات الجامعة وأهمها - في جوٍّ سياسي غير مسبوق،

(١) كما حدث بين مصر والسودان، أو بين الإمارات وعمان.

(٢) جزء من مقال للكاتب نُشر في جريدة الشرق الأوسط في ١٤ نيسان (أبريل) ٢٠١٨.

في نيسان (أبريل) ٢٠١٨^(٣). أما رقم القمة، فهو مثل معظم أعمال الجامعة، التي ليس هناك توثيق دقيق لها. إنَّ مَنْ يقرأ اليوم ميثاق الجامعة، يَشعر بأنها «نظام يريد ولا يريد»، حيث إن تفسير مواد ذلك الميثاق مطَّاطي وقريب إلى الغموض، مثلما ورد في نصِّ أحد مواده: «إقامة وطن عربي مع احترام سيادة الأعضاء»، وأيضًا: «لا يجوز استخدام القوة لفضِّ المنازعات البينية»، وأيضًا: «لا يجوز اتِّباع سياسة خارجية تضرُّ بسياسة الجامعة العربية».

من المهم أن نلاحظ أن البروتوكولات التي سُميت بروتوكولات الإسكندرية، ومهَّدت للميثاق العتيد، أي القواعد العامة التي نبع منها ميثاق الجامعة - أفردت قرارين خاصَّين، أحدهما لفلسطين، والآخر للبنان. وهُما البلدان اللذان - بعد أكثر من ثلاثة أرباع القرن - لا يزالان يشكلان «مشكلة» عربية حتى اليوم. ففلسطين في نضال مستمر دون نجاح كبير، أو اختراقٍ سياسي له معنًى على الأرض يقود إلى إنصاف الفلسطينيين، على الرغم من ملاحظة حضارية تضمَّنها الميثاق تجاه اليهود، حيث جاء في الميثاق: «نتألَم لِمَا أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام»، في إشارة واضحة إلى إدانة التصفيات والملاحقات والتطهير العرقي، التي حدثت لِأناس في أوروبا بسبب ديانتهم. أما القرار الملحق حول لبنان، فهو يؤكد الأهمية القصوى لاستقلال لبنان. ويا للأسف، اليوم قرار لبنان السيادي، هو قرار مختطف، ويُسيَّر في الغالب من طهران.

(٣) رقم القمة ٢٩ هو الرقم الرسمي لقمة الدَّمَام، إلا أن عدد القمم - إنَّ حسبنا القمم غير العادية - هي أكثر من ذلك.

كان من المفروض أن تكون «الجامعة العربية» نظامًا إقليميًا متماسكًا، فيه منافع لكل أعضائه، عسيرًا اختراقه، ويُخضع الأنظمة له، إلا أن الواقع اليوم وبعد مسيرة ثلاثة أرباع القرن، نرى فيه أن هذا التنظيم الإقليمي لم يستطع أن يحقق الحد الأدنى من «عملٍ عربي مشترك وفَعَال». والآن أمامنا خياران، إمّا أن نَسِير سِيرَتَنَا الأولى في عقد الاجتماعات في إطار هذا المنتدى، وإصدار القرارات، ثم ينسى الجميع أن ينفذوا ما اتَّفَق عليه، وإمّا أن نَعترف بأن الوضع العربي الحالي لا يمكن له أن يَسِير سِيرَتَهُ الأولى. فهو أكثر من حَرَج، بل خَطِر. وعلينا أن نُغَيِّر جذريًا من المسيرة السابقة، فنَبني تحالفات يمكن أن تُسمَّى «تحالف الراغبين» لمواجهة الأخطار الرئيسية المحددة، أي يكون هناك محور عربي يواجه مشكلات «الأمة التي في خطر»، بجدية يستحقها الوضع المخيف الذي نعيشه، وبطريقة مدروسة ومُمنهجة. وقد حدث في السنوات الأخيرة (أكثر من ربع قرن حتى الآن) قيام تجمعات حاولت أن تسدَّ القصور الذي نشأ من الخلافات العربية - العربية، في إطار التجمع الأكبر (الجامعة العربية)، مثل «مجلس التعاون الخليجي»، الذي يصادف اليوم عقبات بعد مسيرة ناجحة في فترة سابقة، أو مثل «مجلس التعاون العربي» الذي سرعان ما أفل^(٤)، أو «التجمع المغاربي» القليل الفعالية.

(٤) مجلس التعاون العربي كان يشمل: مصر، والعراق، والأردن، واليمن. ولكن سرعان ما انهار.

أسباب القصور العربي عن تفعيل العمل المشترك معظم سنوات التكوين، أي في العقدَين أو الثلاثة التي لحقت بإنشاء الجامعة العربية، كانت دولها المستقلة تواجه «الآخر المستعمر» الذي يهيمن على بقية أجزاء الوطن العربي (مثل: بريطانيا في الشرق، وفرنسا في الغرب). وكانت الدول المستقلة عام ١٩٤٥ هي سبع دول، تساند تلك الدول أو بعضها، بشكل أو بآخر، فيما سُمي بعصر التحرر العربي^(٥). فسندت الدولُ الحاصلة على استقلالها تلك الخاضعة للاستعمار للتخلص منه، حتى تراجع المهيمن الغربي وانحسر نفوذه، ونما عدد أعضاء الجامعة ليصبح أكثر - ثلاث مرات - من عدد المؤسسين. اليوم الأمة في خطر، لا لأنها تواجه «هجمة غربية استعمارية» كما كانت في معظم سنوات التكوين؛ إذ كانت تلك المواجهة «أسهل» نسبياً رغم ما شابها من دم وتضحيات كبرى. أيضاً استمرت المواجهة مع إسرائيل عقوداً طويلة، حتى قررت بعض الدول العربية أن تنهي تلك المواجهة الساخنة، ووقَّعت على اتفاقات مع إسرائيل (مثل مصر والأردن). فأصبح العمل من أجل القضية الفلسطينية هو عمل دبلوماسي وسياسي.

أمّا في عصرنا هذا، فالمواجهة اختلفت، لأنها في الأساس مع دول إقليمية تريد الهيمنة على أمة العرب البالغ عددهم اليوم ثلاثمائة وخمسين مليون نسمة، وتتميز أراضيهم

(٥) دراسة ساهم فيها عدد من الكُتّاب (وبينهم كاتب هذه المطالعة)، نُشرت في الأهرام القاهرة، في ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٦.

بثروات طبيعية. ثم إنَّ جغرافيتهم تتوسط الغرب والشرق. وفي نفس الوقت، فإنَّ عددًا من الدول العربية إما يمكن تصنيفها بأنها «فاشلة»، أو «مهدّدة بالفشل»، وتخوض حروبًا أهلية. ولا يتأخر فيها متخذُ القرار عن تجاهل رغبة أغلبية شعبه، أو استدعاء «الخارجي»، بل وإبادة شعبه مستخدمًا السلاح الكيماوي المحرّم على النطاق العالمي. تظهر لنا الدول الفاشلة أو المهدّدة بالفشل في لبنان وسوريا واليمن، حتى في العراق وليبيا، على درجات مختلفة، ويهيم اللاجئون العرب على وجوههم في أقاصي الأرض. كل ذلك يحتاج إلى خطة إنقاذ من جانبيين، الأول منهما هو اتخاذ كل ما يلزم للمحافظة على الدول العربية التي لم يَطْلُها الخلل، حتى تبقى سالمة، وتُشكل رأس الجسر للإنقاذ. وهنا يتركّز العمل على بناء تحالف جدي وحقيقي محدّد الأهداف. والجانب الآخر هو وضع حد أدنى لقبول الأنظمة الفاشلة في محيط الجامعة، حتى لا تُسمم أجواء العمل العربي وتُعطله من مهماته التاريخية التي يتطلع إليها الشعب العربي في كل مكان، وهي: الحريات والتنمية والاستقرار.

إيران، التي هي مصدر تهديد حقيقي للنظام العربي برُمّته، وهو تهديد استراتيجي وقومي واقتصادي، على عكس ما يصوّره الإعلام المزيّف الذي يريد الترويج لصراع سُنيّ شيعي^(٦). وهو أبعدُ من الحقيقة بفراسخ، لأن الطموحات

(٦) تلك الفكرة تجد قبولاً واسعاً من طهران، وتُستخدم تكتيكياً من أجل الحشد والتجنيد.

الإيرانية هي في صلبها قومية فارسية واقتصادية، لا تستخدم الشيعة إلا غطاءً لتضليل السُّدَج. والأمة في خطر، لأن هناك قوًى إقليمية أخرى تريد التمدد تحت غطاء الإسلام السياسي السُّنِّي. هذه المرة هي تركيا، التي ترى أن مشروعها هو الذي يجب أن يسود. وهو مشروع من جديد ليس مذهبيًا، لكن قوميًا طورانيًا واقتصاديًا أيضًا. لهذا فهي تتدخل في أكثر من مكان في الشأن العربي بصورة مباشرة، أو من خلال الدعم الإعلامي واللوجستي لقوًى ترغب في هدم السُّلم الأهلي في عدد من الدول العربية. ولعل الصورة القاتمة التي جمعت الرئيس الروسي بالإيراني والتركي، لكي يبحثوا في الشأن السوري «العربي»، خير دليل على ذلك التدخل السافر^(٧). هذان المشروعان (الإيراني والتركي)، كلاهما يُستخدمان أداتين: الأولى مذهبية، والثانية مظهر المُدافع عن فلسطين.

أمام هذين المشروعين الإيراني والتركي، وأمام حقيقة سقوط عدد من دول الإقليم في حروب أهلية، وتدخلات إقليمية وعالمية، أو تحت سيطرة أحد أقطاب المشروعين - يبدو أن المخرج هو بناء تحالف عربي سياسي مكوّن من الراغبين في ذلك، وتجديد شباب الجامعة العتيدة - إن أمكن ذلك -، وتطوير ميثاقها. هدف الائتلاف الجديد يجب أن يكون إبعاد المنطقة عن هوة التمزق، وتفعيل عمل عربي مشترك يستطيع وقف تمدد المشروعين الإقليميين، ووقف الأطماع

(٧) عُقدت القمة في نيسان (أبريل) ٢٠١٨.

الأخرى التي تهدّد بعض الدول العربية^(٨)، وأيضًا يستطيع أن يقدم البديل الحضاري والإنساني. ذاك ما يُفترض فيه أن يكون هدف الجامعة الجديد، أو هدف أيّ تكثّل عربي. ومن مصلحة الدول العربية، خاصة التي لم تسقط في مرحلة الخطر والاضطراب، أن تتمسك بالنظام الإقليمي العربي، على أن يجدّد على أساس أكثر وضوحًا وموضوعية مما سبق، وأن تحافظ على جذوته مشتعلة، وقادرة على المقاومة. بعدها يمكن إقامة تحالف دولي، يساعد على رفد هذا التحالف الإقليمي وإشاعة السّلم والأمن في ربوع المنطقة.

بيئة مضطربة يعيش العالم الذي نحن فيه زمنًا أقلّ ما يقال عنه إنّه زمن اللايقين. بعض الأقوال تذهب إلى أن المرحلة العالمية الحالية المشبعة بالاضطراب، تُشبه كثيرًا مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية بما فيها من خلل في الأمن العالمي، وانشطار حادّ في المواقف تجاه القضايا الكبرى، وضعف في المؤسسات الدولية بل وتفككها، وصراع على الموارد، وأزمات مالية مستمرة. والبيئة العربية ليست استثناءً من ذلك اللايقين، بل إنها تكاد تصبح بؤرة الصراع في عالم ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. في هذه البيئة اللايقينية تعمل مؤسسات العامل المشترك كالجامعة العربيّة و مؤسسات كمجلس التعاون الخليجي. وهناك الكثير من اللوم - برأيي كثيرٌ منه غير موضوعي -، يوجّه إلى «الجامعة العربية»

(٨) من تلك الأطماع: مشكلة مياه النيل المحتدم حَوْلها النقاش، بين مصر والسودان وإثيوبيا.

باعتبارها مؤسسة في حد ذاتها. وهو توجُّه إلى «لَوْمُ المُبْلَغِ عن الحريق، بدلاً من مُشْعِلِ الحريق» بحسب المثل السائر.

في الجامعة هناك مساران يمكن وصفهما مدخلاً إلى الإصلاح: الأول منهما هو «هيكلية الجامعة وإدارتها»، والمسار الثاني ما تستطيع الجامعة (باعتبارها مجموعاً) أن تقدِّمه للمسار السياسي، أو الاقتصادي العربي المشترك. كلا المسارين: «الجامعة» بوصفها مؤسَّسة، و«تأثيرها السياسي»، هما «مُحَصِّل قوة» نتيجة مكوناتها، وهي الدول العربية، وليست قوة في حد ذاتها. فمدى قوة الجامعة أو ضعفها يكون بحسب قوة مكوناتها والإرادة السياسية لدى تلك الدول. وأيضاً المشروع الذي يمكن أن يقال عنه إنه «الرافعة» للعمل العربي المشترك، يُمكن أن يُصْلَح القليل منه في هيكل الجامعة، وهو غير مطروح اليوم على المستوى الإداري، وهو في حد ذاته قليل، بمعنى أن ذلك الإصلاح الذي تحدَّث عنه بعضهم في زمن سابق، لم يعد حتى مطروحاً للنقاش، فهو يحتاج إلى توافق بين أعضاء الجامعة أنفسهم، كما يحتاج إلى تمويل، وكلاهما متعذِّر في هذه البيئة التي حولنا، أو صعبُ المنال. أما المسار الثاني وهو الفعل السياسي، فهو أيضاً متعذر بشكل أكبر، لأن الدول المشاركة في معظمها اليوم، هي إما في وسط صراع دموي في داخلها، أو مرتَهنة إلى قوة خارجية «إقليمية»، وغير قادرة على الفعل بسبب ما تمرُّ به من ظروف سياسية واقتصادية صعبة.

من التعجل لَوْم الجامعة بوصفها «مؤسسة» على الوضع

العربي المتدهور، فهي قوية بقوة أعضائها، وضعيفة أيضًا بضعفهم. فالعرب ليس لديهم مما يمكن أن يُسمّى «المشروع الرافعة» كما اتضح لنا في السابق. فلم يعد مشروع «النهضة» مطروحًا، ولم يعد محاربة «المستعمر» له قيمة كما كان، حتى إن مشروع «مناصرة فلسطين» بما يعنيه من حشد وتحضير لم يعد مشروعًا متفقدًا عليه. في الجانب الآخر، فإن «مجلس التعاون» الذي حقق نجاحات في العقود الثلاثة من إنشائه، دخل أيضًا مرحلة «البيات» النسبي بسبب الخلاف بين بعض مكوناته، وهي مكونات على أرض الواقع أكثر قُربًا من غيرها في النسيج العربي، ولكنها أيضًا لم تستطع تجنب عطب التغيرات الإقليمية والاجتهادات السياسية لِمَا بعد مرحلة ما سُمّي بالربيع العربي.

في المنظور القريب، لا بد أن يكون هناك ما يسمى «تعاون القادرين» من العرب. وليس أماننا هنا للتفكير في هذا التوجه إلا النظر إلى الدول القادرة. ومن القادرين في الدول العربية لا يوجد اليوم غير مصر والمملكة العربية السعودية، مع بعض دول الخليج، وهذا المحور يمكن أن تنضم إليه كل من الأردن والمغرب، وهي الأجزاء التي لم تعطب في منظومة الجامعة العربية بعد تسونامي ما عُرف بـ«الربيع العربي». باقي الدول بحسب ما سلف، إمّا في حالة حرب أهلية - بشكل أو بآخر - قادتها إلى أن تصبح «دولًا فاشلة»، وإمّا يعترها عجز سياسي بسبب تأثير البيئة المحيطة، أو عجز داخلي اقتصادي. المطلوب اليوم، هو ما يمكن أن

يُسَمَّى «توافقَ القادرين»، أي أن يكون هناك محور عربي في داخل الجامعة، يشكل رافعة ويوحّد نظرتَه إلى التحديات القائمة، وهي كثيرة، ويحدد العمل المشترك بمشروع واضح وحدائي لمواجهة تلك التحديات، أو العامل على تخفيف آثارها السلبية في العمل العربي المشترك، وخلق أمل جديد للجماهير العربية التي أصيبت اليوم بالإحباط والإعياء معًا.

القوى الغربية الكبرى بشكل عام، تنسحب من المشاركة في دفع أثمان للحلول المطلوبة إقليميًا. فقد تحوّل الغرب بشكل عام من مرحلة «الاشتباك الإيجابي» في قضايا الشرق الأوسط، إلى مجرد «الإحسان إلى اللاجئين» القادمين من الشرق الأوسط، بل وفي بعض الأوقات مطاردتهم. وقد أصبحت معظم المجتمعات الغربية منقسمة على نفسها، وحكوماتها مترددة. فلا أمل في «تعاون عربي - غربي» لإعادة الأمور إلى مسارها السابق، أو للانتقال بها إلى مكان أفضل.

هل يمكن إيجاد تحالفات جديدة عربية دولية؟

أحد الحلول التي يمكن التفكير فيها لتفعيل العمل العربي المشترك أو بعضه، هو إيجاد تحالفات دولية لوضع حلول للمشكلات العالقة من حروب أهلية أو بينية في المنطقة. هنا أيضًا تُثار الشكوك، فالاتحاد الروسي لا يمكن الاعتماد عليه لسببين: الأول منهما قصوره الذاتي، والثاني الثمن الذي يرغب في الحصول عليه من العرب. أمّا الصين، فلا تزال واقفة على بعد في الأفق، وبعيدة عن الاشتباك الإيجابي، والقوى الجديدة كالهند وتركيا واقعة في مشكلاتها، وبعضها

يتدحرج نحو الخوار. وأما الغرب، فهو يسير إلى انقسام بين طرفي الأطلسي، إذ سياسة الإدارة الأميركية الجديدة على الأقل «غير قابلة للتنبؤ»، وسياسة أوروبا عاجزة في نهاية الأمر عن الفعل، وتبحث الأخيرة عن وسائل ترميم المشهد، ليس حل المشكلات جذريًا.

محور «السعودية/الخليج ومصر وبعض الدول العربية القليلة»، الذي نجا جزئيًا من سلبيات «الربيع» إن صح التعبير، قادر على أخذ المبادرة، إلا أن تلك المبادرة تحتاج إلى «مشروع» واضح. وأعتقد أن هذا المشروع هو أقرب ما يمكن أن يكون إلى «إقامة الدولة العربية الحديثة والعدالة»، والتعمق في الأهداف التي يراد تحقيقها. فهل هي صدّ المشكلات والتقليل من الخسائر، أم هي مبادرة إيجابية لإنقاذ الأمة من هذا التدهور الحاصل، حتى نصل إلى ذلك المكان؟ إن «تحديد أهداف النهوض» يحتاج إلى خطوتين: الأولى منهما هي الإقرار بأن العمل «بالإجماع» في محراب الجامعة العربية قد ولّى زمانه، والثانية أن يتوافق القادرون على فهم مشتركٍ لِمَا يجب أن يكون في كل من ليبيا وسوريا واليمن ولبنان والعراق، أي يكون هناك موقف محدد وواضح من المشكلات التي تعانيها تلك البلدان، ورسم خارطة الحلول، وطريق مشتركة إلى الخروج من تلك المعضلات.

في الجانب الآخر، يجب التوصل إلى اتفاق على موقف موحد من «الطموح الإيراني» في الأرض العربية، لأن ذلك الطموح هو أحد - ولا أقول كل - أسباب الاضطراب الحاصل.

فالتدخل الإيراني في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان واضح المعالم، ثم إنَّ تدخل روسيا في سوريا أمرٌ لا بد من التوافق على تقييمه جماعياً، والتوقف أمام تحدياته.

الجامعة العربية بوصفها فكرة أو مؤسسة، أمرٌ يحتاج إليه العرب اليوم أكثر من أي وقت آخر. كانت الجامعة إمّا مكاناً للصراع، أو ممراً لتمرير خطوات دولية لاحقة. فلم يعد الوقت ولا البيئة المحيطة بالعرب، يسمّحان اليوم بهذا الامتياز الذي كان ممكناً في الأيام السهلة. تحدّي الجامعة العربية يأتي من داخل دولها. فهناك شعور بفشل «أهداف الربيع العربي»، وأيضاً هناك ضغوط حقيقية على الاقتصاد العربي، أوصلت عدداً من الدول العربية إلى العجز المالي والاستدانة من الخارج.

لقد فقدت الدول العربية المنتجة للنفط في الثلاث سنوات الماضية نصف دخلها، بل إن بعضها بدأ بالاستدانة الخارجية أو الداخلية، وهو أمرٌ سوف يستمر في المنظور القريب والمتوسط. فلن يعود المال «النفطي» متوافراً بنفس السهولة السابقة، وذلك يوقع ضغوطاً ضخمة على النسيج الداخلي في دول النفط وخارجها، ويضع نقص التمويل محدداتٍ للإقراض أو المساعدات للدول الأخرى. فبعض الدول العربية اليوم يحارّ آخر كلّ شهر في كيفية تدبير أموال لموظفيها، وهذا الأمر سوف يُسمع أيضاً في العلاقات البينية العربية بشكل سلبي. الصورة قاتمة، وما تستطيع مؤسسة الجامعة العربية اليوم أن تُقدمه للدول والقادة، هو أن تَبْسُط أمامهم

الحقائق، والكثير منها مُعتم. لذلك، فإن البحث عن عزم لدى «تعاون القادرين» أصبح ضرورة استراتيجية عربية، لإنقاذ الأمة من التدهور المشاهد، ووضع العمل العربي ولو في عدد محدود من الدول على سكة الخلاص، والتي سوف تعمل رافعةً للعمل المستقبلي.

٧ حزيران (يونيو) ٢٠١٨

دول الخليج وعام الأزمات الكبرى: الفرص المتاحة هي إعادة دراسة عوامل القوة

عن امتزاج الداخل بالخارج لم يشهد عام ٢٠١٩ «أحداثاً كبرى جديدة»، بل شهد استمرار تلك الأزمات الكبرى. وبعضها كان صغيراً وكبر، وبعضها وُلد كبيراً ثم صغر. عاش العالم عام ٢٠١٩ وهو يُسائر تلك الأزمات، على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، إلا أنَّ ما شهده هذا العام أو أصبح أكثر وضوحاً من قَبْل، هو «ظاهرة التأثير والتأثر المتبادلة بين الداخل والخارج». فلم تُعد السياسة الخارجية فقط «خارجية» فقط، ولم تُعد السياسة الداخلية «داخلية». والمراقب أينما اتجه به الرأي لتحليل ظاهرة اجتماعية أو سياسية، يُقَابِل بتلك العلاقة الوثيقة بين الداخل والخارج، بين ظاهرة هنا وأخرى هناك تُشكِّل ردَّ فعل لها، وذلك ربما بسبب تعقُّد العلاقات الدولية، وربما بسبب ثورة الاتصالات التي لم تُبْقِ برزخاً إلا وبنّت عليه جسراً. على سبيل المثال لا الحصر فإن «أزمة شمال سوريا» بين الأتراك والأكراد السوريين (التي انفجرت في الثلث الأخير من هذا العام)، سُمِعَت بقوة في هيكلية المؤسسات الأميركية السياسية الكبرى، وهي أكبر دولة في عالمنا اليوم من حيث الاقتصاد والتأثير، وذلك مثل أزمة «البريكست» (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)، التي

قد تكون مدخلاً إلى تفكيك المملكة المتحدة كما عُرفت تاريخياً، ولأهميتها في مستقبل الاتحاد الأوروبي أيضاً.

وهكذا هي الظواهر السياسية التي تحيط بنا. فنحن اليوم أمام عدد من «الأزمات» التي يمكن أن تؤثر في مسار دولنا في الخليج، وتؤثر في واقعنا السياسي والاقتصادي بل والاستراتيجي. بعضها تأثيره مباشر، وبعضها تأثيره غير مباشر. لا يمكن لأي متابع أن يحدد على وجه الدقة أهمية أي من الأزمات حولنا وتأثيرها في مسيرتنا السياسية أو التنمية. فقد تكون «أزمة» نونها صغيرة، وتكبر خلال أيام قلائل، وقد تكون «كبيرة» ثم نراها تتلاشى في أيام أيضاً. ولكن، ما سوف يُتناول في هذه المطالعة، هو عبارة عن سرد وانتقاء لتلك الأزمات التي يراها الكاتب مؤثرة، أو قد تؤثر في مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في عام أو أعوام قادمة. وإن كان قد قيل إن «أسبوعاً في السياسة» هو زمن طويل، فإن «سنة في السياسة» هي زمن أطول بكثير، لأن المتغيرات الحادثة على الساحة السياسية وعلى الساحة «التقنية» في عالمنا سريعة، بل مُجهِّدٌ تتبُّعها، وهي تتغير بين يوم وآخر.

أكبر الأزمات أرى أن أكبر الأزمات التي تواجهها دول الخليج، هي أزمة مركبة يمكن أن تُطلق عليها بالمجمل «أزمة الديمقراطية الغربية»، أو «أزمة الخلل الفادح في النظام السياسي الغربي على اختلافه». هذا الخلل يؤثر في استتباب السُّلم العالمي، لا سيما دول الخليج لكونها «مخزناً للطاقة». فترابط العالم واعتماده المتبادل على السلع

والخدمات، جعلاً منه شريطاً واحداً منتظماً. لذلك، فإن احتياج العالم إلى الطاقة يتركز نظره على الخليج، المصدر الأكبر للطاقة الأحفورية (النفط والغاز)، على اعتبار أنه مكان للاهتمام الاستراتيجي، ثم إن الخليج يعتمد من جهة أخرى في «أمنه الإقليمي» على تلك الدول الغربية. فالخلل هناك يؤثر هنا. اليوم تلك الدول تمرُّ بأزمة، بحسب ما أسلفت، يمكن تسميتها أزمة «ديمقراطية» إن صحت التسمية، تجعل حكوماتها الغربية تفقد النظرة الطويلة إلى الأمور والمصالح، وتتحول سياساتها إلى النظرة الآنية السريعة. أكبر تلك الدول هي الولايات المتحدة، وهي أكثر التصاقاً «في التاريخ المعاصر» بأحداث الخليج. هناك (أي في الولايات المتحدة) يشعر المراقب بأنها تمرُّ في السنوات الأخيرة بـ«أزمة ثقة» بالآلية العمل الديمقراطي. فنحن أمام رئيس هو دونالد ترامب، جاء من خارج رحم «المؤسسة السياسية التقليدية». فهو رجل مُحدث في السياسة الدولية، وتاريخ الرجل كله عبارة عن صفقات في «سوق العقار»، وبنى كلَّ خبرته هناك. وما عمله السياسي كما يظهر إلا إكمالاً لتلك المسيرة «التجارية» التي تُعلي الصفقات على المبادئ، والمصالح الخاصة على العامة. وقد نقل خبرة «العمل مع سماسرة العقار» وبنفس أليتها إلى العمل السياسي والدبلوماسي، مع الكثير من «الثأرية» تجاه الإدارة السابقة. فوجدنا رئيساً لا يتورع عن بناء المواقف في السياسة، وخاصة الخارجية التي تعيننا، على معادلة «الربح والخسارة» المادية: مَنْ دَفَعَ؟ وكم دفع؟ فيؤطّر ذلك بمصالح الولايات المتحدة كما يفهمها.

لذا، أصبحنا أمام معضلة الابتعاد عن اتخاذ القرار بدافع سياسي أو استراتيجي أو حتى أيديولوجي، إلى دافع مصلحي مادي مباشر وضيّق. تلك الظاهرة لم يألّفها العالم في مسيرته السياسية، وبالتأكيد لم يألّفها في القرن العشرين وما بعده، حيث إن صراع «الأيديولوجيات» وما يتبعها من حريات الإنسان وحقوقه واستقلال دول، كانت البوصلة التي تقود السياسات الدولية حتى وقت قريب، طبعًا دون نفي للمصالح المادية، ولكن بعين «مفتوحة» على السّلم العالمي. فلم يعدّ ذلك مركزياً في السياسة الخارجية الأميركية القائمة. وإلى جانب الأزمة الأميركية في السياسة الخارجية وتأثيرها فينا، فإنّ الأزمة السياسية في بريطانيا هي أيضاً لافتة. فمعركة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المسمّاة بريكست، قد استهلكت المؤسسة السياسية البريطانية ولا تزال تفعل، حتى إنّ الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي التي جرى التوصل إلى أكثر من صيغة لها، سوف تَضَع المملكة المتحدة في طريق التفكيك الجغرافي، وهو احتمال يجعل بريطانيا مشغولة بنفسها سنوات قد تَطُول. كِلَا البلدين (الولايات المتحدة وبريطانيا) كان فاعلاً وأكثر تأثيراً في شؤون دول الخليج «الأمنية والاستراتيجية» على امتداد المائة عام الماضية. فنحن أمام تغيّر أساسي في مواقف واستراتيجيات لأهمّ لاعبين على مستوى العالم، وعلى مستوى منطقة الخليج.

الأزمة الديمقراطية أيضاً تصل إلى بلاد غربية أخرى، من خلال التوجه إلى إفراز حكومات «شعبوية» منغلقة على

نفسها كما في إيطاليا وإسبانيا، وربما تَلحق بها كلُّ من ألمانيا وفرنسا في القريب؛ ما يجعل دول الخليج تنظر إلى تلك الأزمة الديمقراطية الممتدة في دول الغرب الصناعي، على اعتبار أنها معطّلة لما استقرت عليه السياسات من جانب تلك الدول فترة طويلة تجاه السّلم العالمي، وتجاه استقرار المنطقة الخليجية. فنحن هنا في مرحلة اللايقين، التي تُفرزها «الأزمة السياسية» في الغرب.

الاتحاد الروسي والصين تنطبق على روسيا والصين بشكل عام مقولة: «إن الشيوعية هي الطريق الطويل إلى الوصول إلى الرأسمالية». فلم يعد الخلاف في بداية القرن الحادي والعشرين كما كان في معظم القرن العشرين خلافاً أيديولوجياً، تُقدّم فيه الدول والمجتمعات الأخرى «المنافع والمضار» لأنظمتها السياسية، من أجل إغراء الدول الأخرى للالتحاق بهذا المعسكر أو ذاك، بل أصبح الصراع «مصلحياً» لا يهتم بالأيديولوجيا. فيُقدّم الاتحاد الروسي من جهته ما يمكن أن يسمّى «الحفاظ على الوضع القائم» للدول الفاشلة، بصرف النظر عن مصالح الشعوب. فهي اليوم تعضد الحكم «الشمولي» في سوريا، بعيداً عن كل تلك السّوءات التي يرتكبها النظام ضد شعبه، وعن المجازر والترحيل الفئوي القبيح. وأيضاً تعضد النظام الإيراني الذي ليس بأقلّ قباحة في نظامه الداخلي تجاه الناس من السوري. وتُرجب روسيا في التمدد في الإقليم العربي غرباً إلى شمال إفريقيا، وكل ذلك من أجل مصالح اقتصادية روسية، وأيضاً للتعويض عن

«انكسار» تشعر به بسبب سقوط الاتحاد السوفيتي القديم وتفكُّكه. فتأخذ طريقها في التمدد السياسي من خلال الوجود الموضوعي عسكرياً ودبلوماسياً، في ضوء انسحاب المعسكر الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، حيث تجد روسيا الأرض سهلة أمامها لتوسّع نفوذها.

أيضاً لم تعد روسيا «مخيفة» للنظام الغربي كما كانت، لأن «الرأسمالية» هي الطريقة المعتمدة في الاقتصاد الروسي، كما في الاقتصاد الغربي. أما الصين، فإنها تُمثل بالفعل «الطريق الطويلة إلى الشيوعية باتجاه الرأسمالية»، وتبني قُوَّتها الاقتصادية بشكل سريع على آليات مُحسَّنة من الرأسمالية، وتحتاج بالضرورة إلى أسواق، منها السوق الخليجية. وأيضاً تقوم بتطوير آلة عسكرية ضخمة. وقد قامت بعض دول الخليج بفتح بابي التجارة «والسياسة» مع الصين، إلا أن الأخيرة ليست على عجلة من أمرها في التدخل المباشر. فهي تلتقط الفرص أينما ظهرت، وتقوم بالتوسع الاقتصادي مع إيران، وتتعامل مع دول الخليج، وهي، حتى الآن على الأقل، ليس لها «أظفار عسكرية» في المنطقة، وجُلُّ أظفارها تستخدمها في محيطها المباشر، ولكنها فاعلة على المستوى الدولي، خاصة في المجال الاقتصادي وفي مجلس الأمن. وأيضاً تتوسع في أسواق إفريقيا وأميركا اللاتينية، وتزاحم المنتجات الغربية، إلى درجة أننا نشهد «حرباً تجارية» اليوم بينها وبين أميركا، وهي حرب تؤثر قطعاً في دول الخليج.

إيران أزمة مستمرة لقد آن الأوان لننظر نحن عرب

الخليج إلى التمدد الإيراني، ليس تحت عنوان «تصدير الثورة»، بل تحت عنوان «رغبة السيطرة». فحقيقة التمدد الإيراني في الجوار، هي مدُّ النفوذ الفارسي القومي التاريخي تحت شعارات مختلفة، منها إعلاء «المذهبية». ويتصاعد رفض ذلك التمدد بين القطاعين الشيعي والعربي في كل من لبنان وسوريا والعراق واليمن. الأماكن التي يظهر فيها النفوذ الإيراني، تُطوّر أشكالاً من المقاومة لذلك النفوذ. فتهدف السياسة الإيرانية في الجوار إلى «خلق دويلات» داخل الدولة العربية «الفاشلة»، تكون فيها هي المتحكمة في تلك «الدويلات» سواء عن طريق تمويلها أو تسليحها، وتضغط على هيكل الدولة الظاهري، كما هو بيّن في كل من العراق (الحشد)، ولبنان (حزب الله)، واليمن جماعة (الحوثي). وأيضاً تُشكّل السياسة الإيرانية لها «أنصاراً» وتُمدّهم في كل من سوريا وبلاد عربية أخرى، وتقوم بالتدريب والتمويل لجماعات أخرى في البحرين وشرق المملكة العربية السعودية ومصر والسودان والمغرب وتونس. تحت الحكم المذهبي القابع في العصور الوسطى، المصاب بوسواس الفشل والسقوط، لا يرى المراقب أيّ انفراج في الموقف الإيراني تجاه «التمدد المزمّن» للمصالح الإيرانية في دول الجوار العربي. فهناك من القوى المستفيدة من جماعات أو حكام «في الساحة العربية»، من يروّقهم ويعضد مصالحهم هذا التمدد الإيراني، ويحقق من جهة أخرى «حالة من الرضا النفسي» للجمهير الإيرانية أو لبعضها، على اعتبار أن دولتهم لها كل ذلك النفوذ وتقف أمام القوى العظمى.

على الرغم من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، فإنها عقوبات من طرف واحد، لأن أيَّ عقوبات لا تُشارك فيها كثيرٌ من الدول، معرّضة للاختراق، كما ظهر أخيراً في تعامل بنوك في الخفاء مع المصالح الإيرانية، أو الاتفاق الصيني الإيراني الاقتصادي الضخم. ولا يبدو في الأفق أيُّ طريق توافقٍ بين دول الخليج وإيران، لأن النظام الإيراني يرى أنه منتصر، وأن السماء تُناصر مشروعه التوسعي. لا يخفى أن هناك «حَبْلاً سُرِّيًّا» بين تركيا وإيران. فتجمعهما المصالح المشتركة من جهة، وأيضاً «الإسلام السياسي» من جهة أخرى. لذلك، فإن «التناغم» بين سياسات تركيا وإيران يُعزّز من مصالح الاثنين على حساب الدول العربية في الجوار، ومنها دول الخليج.

الموقف الخليجي اليوم، الموقف الخليجي ليس في أحسن أحواله، وقضية قطر تُضاعف الانقسام تقريباً في كل المجالات أمام تهديد إيران. فتراجع دول عن ملفات استراتيجية مشتركة مع السعودية (في اليمن خلاف صامت)، وتتحالف قطر مع «الإخوان وتركيا» لتُشكل شرخاً أمام أي مشروع «توحيدي» في السياسات العامة المعلنة لدول الخليج. وقد يخسر الخليج «العراق العربي» مدة طويلة، نتيجة الصراع بين مكوناته وعوار التركيبة السياسية التي خلفها الاحتلال الأميركي، بل قد تُوصل العراق إلى الحالة اللبنانية، من خلال تحكُّم ميليشيات مدعومة من إيران ومستندة إلى المرجعية؛ ما يضاعف الخطر على دول الخليج سياسياً واجتماعياً بشكل

كبير. فتقوم إيران بخلخلة المؤسسات العراقية، ومضاعفة عدم الرضا بين قطاعات واسعة من الشعب العراقي؛ ما قد ينتج منه سقوط العراق في فوضى تفيض بإشكالياتها على جيرانها في الخليج.

أما على الصعيد اليمني، فإن الصورة هناك صعبة أيضًا. فالحرب ضد الحوثيين يُعطّلها نسبيًا الخلاف بين الفرقاء اليمنيين من جهة، والخلاف «الظاهر أو الصامت» بين دول التحالف العربي من جهة أخرى، فضلًا عن استنزاف الحرب في اليمن للمال والجهد الدبلوماسي، وأيضًا فتح الباب لأولئك الناقدين على مصراعيه للنيل من دول التحالف، وخاصة الخليجية منها.

الموقف الاقتصادي الدولي من المؤشرات المتوافرة اقتصاديًا، أن العالم يتجه إلى «مرحلة انكماش قصوى» سوف تؤثر في العملات، وفي الطلب العالمي على السلع والخدمات، والتي سوف ينزاح تأثيرها إلى «أسعار النفط» (عمود الاقتصاد في الخليج)؛ ما يعني ضغوطًا على الميزانيات تُنتج ضغوطًا اجتماعية على السلطات القائمة، وتوفّر أرضًا خصبة لطالبي التأجيل السياسي على المستوى الإقليمي والمحلي تحت شعارات مختلفة. ثم إن صيحات التحذير من «الخطر على المناخ العالمي»، التي تتصاعد دوليًا ويصبح لها ضجيج إعلامي عالمي، تشير إلى مساهمة النفط والغاز في تلوث البيئة على المستوى العالمي، على اعتبار أنه خطر داهم. وتتصاعد المطالبات بقوة على إيجاد بدائل للنفط.

فإن عرّفنا أن النفط اليوم تذهب نسبة كبيرة منه إلى «الاحتراق الداخلي» في الاستهلاك (أي السيارات)، فإنّ العالم يتجه إلى الاستغناء عن ذلك بتشجيع التوسع في صناعة السيارات الكهربائية، وابتكار الطاقة البديلة؛ ما يشكل ضغوطاً هائلة على أسعار النفط في المستقبل، وهي المصدر الأكبر لميزانيات دول الخليج اليوم.

لا بد من ربط الموقف هنا باحتمال تطور «الصناعة النووية الإيرانية»، التي تُشكل هاجساً بيئياً، وهاجساً سياسياً. ولذلك الأمر تداعيات خطيرة على حياة الناس في الخليج ومستقبلهم، حيث إن نتيجة هشاشة هذه الصناعة في البيئة الإيرانية الحالية، والسرعة التي تريد بها الدولة الإيرانية «فرد عضلاتها النووية»، قد تُكرّر حادثة تشيرنوبل (نيسان (أبريل) ١٩٨٦)، التي وقعت في أوكرانيا وتضررت منها بلاد بعيدة، أو كارثة فوكوشيما في اليابان (آذار (مارس) ٢٠١١)، أو ما حدث أخيراً في روسيا (نيسان (أبريل) ٢٠١٩). ومن المؤكد أن إجراءات السلامة في المنشآت النووية الإيرانية، أقل بكثير من تلك اليابانية أو الروسية. فإنّ أضفنا إلى كل تلك العوامل «عامل الحرب التجارية»، ليس بين الصين والولايات المتحدة فقط، بل بين الأخيرة وحلفائها مثل ألمانيا وفرنسا، فإنّ احتمال تباطؤ الاقتصاد العالمي يصبح حقيقة قريبة إلى التحقق، مع ما يُفرزه كل ذلك من مخاطر.

المخاطر أمام كل هذه المخاطر أو «الأزمات»، نجد أن مجلس التعاون اليوم، بسبب الأزمة الداخلية التي يواجهها،

ليس في أقوى حالاته، مع وجود القوة التي تحملها بعض دُوله (المملكة العربية السعودية). إنّ «العزم الكلي» للمجلس على الفعل «قد وهن» كثيرًا في السنوات الأخيرة، بسبب تشتّت ظاهري أو خفيّ ناتج من عدم الاتفاق على السياسات المشتركة، والتي يجب أن تُتبع في العديد من تلك الملفات المؤثرة من قبل الدول المكونة له. ثم إن اليد الخليجية غير قادرة على التعامل مع «عدم اليقين» القادم من تذبذب السياسات الأميركية. فالأخيرة كلّ يوم هي في حال، ولا يمكن الركون إلى مسار متوقّع لها في المستقبل القريب أو المتوسط. أما التصريحات القادمة من رأس السلطة الأميركية، فهي ليست مستغرَبة فقط، ولكنها تفتح الباب واسعًا لنقد سياسة الارتباط بها، لكلّ مَنْ وجد نفسه مُعارضًا لدولة أو لأخرى من دول الخليج، سواء لدول تعلن العداء مثل إيران، أو لقوى سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين.

أوروبا ليست خيارًا ممكنًا أيضًا، لأنها غير قادرة وغير راغبة في الانخراط الجاد في شراكة استراتيجية مع دول الخليج. تبقى روسيا والصين، إلا أن الاثنتين تبحثان عن مصالح وتضعان رجلًا في الخليج العربي، وأخرى في الجانب الإيراني، وهما تعلمان أن مصالح الاثنتين (العربي والإيراني) متصادمة. الوضع العربي خارج مجلس التعاون يمر بمرحلة سائلة، وتكاد تكون سائبة، في سوريا ولبنان واليمن وليبيا، حتى في مصر وتونس والسودان. تلك بلدان تمرُّ بأزمات مختلفة ومتنوعة، من داخلية إلى خارجية إلى أزمة اقتصادية، وأيضًا أزمة

حُكم. شهد عام ٢٠١٩ الاستقرارَ في مكان واحد في المنطقة العربية، وهي «دول الخليج العربي»، إلا أن هذا الاستقرار قد يكون مهددًا، نتيجة التطورات الخارجية والداخلية التي تعمل على تقويض ذلك الاستقرار. أما المخاطر الاقتصادية، فهي حتى الآن لم تتوقَّع ماذا سوف يحدث في «اليوم التالي».

الفرص الفرص المتاحة هي دراسة عوامل القوة في الخليج (ما هي تلك العوامل؟ وكيف يمكن تفعيلها؟). وربما من الفرص أيضًا الذهاب إلى استراتيجية تكاد تكون متكاملة ما أمكن، تُوضَّع فيها أولاً مصفوفة ما يُتَّفَق عليه خليجيًا وبشكل نهائي، ثم ما يمكن أن يكون محلَّ نقاش موضوعي في المستقبل، مثل العمل على تخفيض التوتر بين دول المنظومة الخليجية.

أول ما يجب العمل عليه، هو وقف الحرب الإعلامية والاستنزاف لعدد من الأطراف، ثم البناء على قواعد ثقة جديدة. وذلك كله يحتاج إلى مؤسسات، ربما خارج الإطار الرسمي، لتفعيل ذلك التوجه، إلا أن حَمِيَّة الاصطفاف اليوم لا تُتيح لرأي ثالث أن يظهر، على الرغم من قناعتني الشخصية بأن هناك خسارة للجميع في هذا الإقليم من استمرار التوتر.

٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٩

ثلاث قضايا تُشكّل مشهد المنطقة خلال العقد الجديد: فلسطين وإيران وجماعات الإسلام السياسي

الأحداث وصيرورتها تمرُّ منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحالي بما يمكن أن يسمّى بـ«منخفضات شديدة»، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وقد بدأت تلك المنخفضات منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، واستمرت طوال عقدٍ تؤثر في الأحداث، واستغرقت معظم سنوات العقد الثاني أو كلّهِ. ونحن الآن على مشارف العقد الثالث، الذي لا يمكن على وجه الدقة بيان على أي وجه سوف يكون «سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا». وهو ما نحاول سبر غوره في هذه المطالعة، وقد يخضع لعدد من السيناريوهات، بعضها معتم وبعضها واضح نسبيًا. إلا أن هناك مؤثرات ومؤشرات قديمة وجديدة تفعل فعلها في صيرورة الأحداث، وأيضًا هناك خطوات تحديثية تُسبق الزمن لتقتلع أسباب التذكر. ومن جانب آخر، هناك خطط «تخريب» ممهورة بشعارات «ثورية» قائمة في المنطقة، تُقاوم مصالح الشعوب. أيضًا هناك خطط «تجبير» ما هو قائم وإصلاحه.

بين الخطط البانية والخطط المُخرّبة المختلفة، سباق سوف يربحه من يستطيع أن يقرأ الأحداث بشكل منطقي، ويضع الإجابات الصحيحة عن الأسئلة الكبرى القائمة، ويفهم مسيرة

التاريخ، ويدرس عن قرب تحولات النسيج الاجتماعي/الثقافي في هذه المنطقة، ويحدد المخاطر، ويستفيد من الفرص.

الأحداث الكبرى في العقدَيْن الماضِيَيْن هناك عدد من الأحداث الكبرى التي أثرت في إحداث المنخفضات السياسية المشاهدة اليوم، بعضها قديم ولا يزال مؤثراً، وبعضها جديد «نسبياً»، والآخر «مستجدّ». وجميع الأحداث لها مساهمة بدرجة أو أخرى في تشكيل المشهد القادم في المنطقة. فمن القديم المؤثر والجديد الفاعل من الأحداث، نذكر:

الأول - ما اتفقنا على تسميته بـ«القضية»، وأقصد القضية الفلسطينية، التي أرست العديد من المظاهر السياسية ولا تزال تفعل، على رأسها وصول العسكر العربي إلى الحكم^(١)، تحت شعار «تحرير فلسطين». وقد ترك ذلك التطور «حكم العسكر» ندوباً على وجه التطور الطبيعي المرجو في المنطقة ككل. فكانت أمّ الثورات في مصر من خلال حركة الضباط الأحرار، ومن ثم «كَرَّت السُّبْحَةُ» في معظم بلاد العرب المشرقية حتى المغربية، وجاء إلى السلطة «عسكر» ليس له مشروع واضح المعالم قائم على نموذج حديث. ومن هنا، دخلت المنطقة في صراع بين معسكرين مستقطبين. فزاد ذلك الاستقطاب من الخلاف الدولي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي. ونتيجة مجموعة من المزايدات، هي أنه لا شيء من فلسطين تحرّر

(١) منذ ثورة العراق عام ١٩٣٦، إلى ثورة السودان وليبيا وتونس، مروراً بثورة مصر عام ١٩٥٢ على اختلاف تعدّد «الانقلابات العسكرية».

(بل على العكس تمددت دولة إسرائيل)، وتَعَثَّر مشروع حريات الشعوب العربية. ومع الزمن، لم تُعَد الشعوب تهتمُّ كثيرًا بـ«القضية» حسب استطلاعات الرأي^(٢)، وأصبحت شعارًا فقط. وفي أحداث ما عُرف بالربيع العربي لم تُذكر تلك القضية إلا لِمَامًا، بل إن استطلاعات الرأي الأخيرة تُجمَع على أن «القضية» لم تُعَد تحظى باهتمام الجمهور العربي، وقد تراجعت في الأولويات^(٣).

الثاني - التدخل في التأثير في المشهد السياسي العربي، عن طريق «الثورة الإيرانية» منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتي تمددت فعلاً من الجانب الملموس في العديد من الدول العربية تحت ذرائع مختلفة، وأيضاً تمددت بمقولاتها في مجتمعات أخرى، وهي لا تزال تفعل. تداعياتُ النسخة الإيرانية على الحكم، وهي نسخة لا تنشُد إقامة دولة حديثة، بل إقامة سلطة متوحشة بِاسْم الدين تجرُّ المجتمعات إلى الخلف. فقد أثَّرت في الوضع اللبناني حتى أفشلت الدولة، وساندت أيضاً حُكماً قمعياً في سوريا. وتحاول التمدد في اليمن عن طريق ذراعها «الحوثي»، الذي يحمل أفكاراً نُكوصية غير قابلة للتطبيق في بداية القرن الحادي والعشرين، الذي

(٢) انظر دراسة جيمس وإليزابيث وسارة - هوب الزغبى:

Looking to the Next Decade Arab, Turkish & Iranian Opinion,

بين ٢٥ آب (أغسطس) و٢٦ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩، قام فريق الزغبى للبحوث بإجراء هذا الاستطلاع، والذي نشر في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩. الكتاب متوافر عبر الشبكة.

(٣) - المصدر السابق.

يَتَوَقَّأَهله إلى الحرية والدولة المدنية العادلة. التمدد الإيراني مغموس في الرغبات القومية الإيرانية، ومُلَبَّس بأفكار مذهبية، ويخلط خلطاً غير منطقي بين «حُكم إسلامي» بحسب ما يراه، وقمّع مُجَدول بالإنابة عن «المعصوم». أصبح نائب المعصوم معصومًا، ليس له علاقة بالتفاعلات السياسية والاجتماعية على الأرض، وهو كما يدعي «مفوّض من السماء»؛ ما أدخل المنطقة في إشكالية قد يطول حسمها.

الثالث - المكوّن الثالث هو «الإسلام السياسي السُّنِّي»، وهو قديم جديد. لقد نشأت حركة الإخوان بعد الحرب العالمية الأولى في مصر، التي ساءَ بعضُ المحافظين فيها آنذاك سقوطُ الخلافةِ العثمانية في الأُسْتانة. فقرّر منظّرو الإخوان الأوائل السعي لإقامة «خِلافة»، باعتبار ذلك ردًّا فِعْل - كما يقال - على سقوط الخلافة العثمانية. ولكن مشروعهم بسبب فقدان النموذج المعرفي الحديث أصبحت فيه قوتهم كَقَوْس قزح، ليس فقط ملوّنًا، بل ومتلونًا أيضًا في بيئات مختلفة. إلا أنه في الغالب يفتقد، مِثْلَ الإسلام الشيعي، «أجندة حديثة لإدارة المجتمعات». هذه الكتلة المتنوعة متكئة على الإسلام، ومستفيدة من خلو الساحة من منافسين سياسيين حداثيين، هي كتلة يجب عدم الاستهانة بها. صحيح أنها فشلت في مصر سريعًا إِبَّانَ حكم محمد مرسي، وفشلت في السودان بعد مدة طويلة نسبيًا من الحكم^(٤)، حيث قسّمته إلى

(٤) لقد أورثت مجموعة من الحروب أيضًا، مثل فصل السودان الجنوبي، وإشغال عددٍ من الحروب في الشمال.

قسمين، وأشعلت شماله وجنوبه عددٌ من الحروب الأهلية. إلا أنَّ جزءاً من ذلك المكوّن يشارك في الحُكم في تونس، والمغرب أيضاً، وله امتدادات تنظيمية في كل من ليبيا والكويت والبحرين، ومجموعات نائمة في دول أخرى. هذه الكتلة «على تنوعها» في قوس قزح كبير سوف تظلُّ فاعلة في العقد القادم في المشهد السياسي العربي، بسبب فقر في نوعية التعليم من جهة، وفقر في المناعة المعرفية من جهة أخرى؛ ما جعل قطاعات واسعة في النسيج العربي تتبعها، إمّا جهلاً أو تكسّباً سياسياً. ولكن الجميع يتغذى بمستوى علميٍّ ضعيف، لم تكن بعض الإدارات السياسية بعيدة عنه. لذلك، سوف تظل تلك المجاميع قائمة دون فاعلية، وتعمل على تعويق التحديث، ولا تُقدّم بديلاً عنه، بسبب قصور في المفاهيم والنماذج المعرفية لدى الجماعة.

هذه الثلاثية (فلسطين، والنموذج الإيراني، والنموذج الإخواني)، على ما بينها وفيها من تضارب في المفاهيم واختلاف في الأهداف، سوف تظل فاعلة في المشهد السياسي العربي في العقد القادم، من خلال جماعات وتجمعات ودول ترى في استمرار تلك الشعارات تحقيق أهدافٍ لها.

الموقف الأميركي سوف تبقى الولايات المتحدة مؤثرة في تشكيل الأحداث بشكل كلي أو جزئي في الشرق الأوسط، فهي أكثرُ وجوداً على الأرض، وهي صاحبة المصلحة الكبرى في الدفاع عن الأمن والسّلم، ثم إنها مفتاح السلام أو الحرب في المنطقة، إلا أنها تعاني «أمراضاً سياسية» خطيرة قد تؤثر

في فعاليتها. من هنا، تظهر أهمية تشريح الموقف السياسي الأميركي، وتأثيره في العقد القادم على الخليج.

ترامب: جعجة بلا طُحْن انفجرت في الولايات المتحدة مجموعة من القضايا السياسية، منها قضية السفير البريطاني في واشنطن منذ أشهر، وهي غير مسبقة في الدبلوماسية العالمية، ثم قضية النائبات الأربع من الحزب الديمقراطي ذوات الأصول الشرقية في مجلس النواب الأميركي، اللاتي اتَّهَمُنَّ ترامب تقريبًا بـ«الخيانة»، والأخيرة قضية تقديم الرئيس دونالد ترامب إلى محاكمة سياسية حول أحداث أوكرانيا^(٥). والطرف المقابل في كل تلك القضايا هو السيد دونالد ترامب، وهي جزء من سلسلة الأزمات المتجددة التي واجهها الرئيس الأميركي. الأزمة الأولى دولية، ومع أقرب حليف للولايات المتحدة تاريخيًا؛ والثانية داخلية تجاه صلب التكوين الشعبي الأميركي المكوّن من مهاجرين، وهو ما دفع مجلس النواب إلى إدانة الرئيس بالعنصرية؛ والأخيرة هي ما جعل مجلس النواب يفتح تحقيقًا قد يؤدي إلى عزل الرئيس أو التأثير في إعادة انتخابه عام ٢٠٢٠^(٦).

ذلك غيض من فيض من الأحداث التي ارتكبتها الرئيس الأميركي، لما يمكن أن يلاحظ في حده الأدنى من عدم

(٥) سبب المحاكمة اتِّهامُ الرئيس باستخدام السلطة لمصلحة انتخابية.

(٦) الرئيس الأميركي في تصرفاته مُحَيَّرٌ للحلفاء والأعداء على السواء، فهو في بعض تلك التصرفات يبدو «متنمّرًا»، خاصة على الحلفاء التاريخيين للولايات المتحدة، وعلى الأخص دول الخليج العربي.

انتظام سياسي مُعيق ومقلق. السيد ترامب له معارك أخرى خارجية مع الحلفاء والأعداء، وربما يسير على عكس القول الشعبي الأميركي الذائع: «قُبْلُ أَنْ تَدْخُلَ معركة عليك حساب التكاليف». يبدو أن التكاليف السياسية البعيدة المدى هي آخر ما يفكر فيه ساكن البيت الأبيض، وقد أثّرت تصريحاته تجاه المنطقة سلبياً، حيث «زَلَّ لسان الرئيس بعبارات غير لائقة» سبّبت خدوشاً نفسية ووثّرت العلاقات بين الإقليم والإدارة الحالية.

ليس من السهل لأيِّ مُتابع لتغريدات السيد ترامب وقراراته، أن يدَّعي أنه يعرف «السِّمة» الترامبيّة التي يسير عليها الرئيس. فهي سِمة سياسية وشخصية غير قابلة للتفسير أو المعرفة أو حتى التوقع، قُبْلَ سبر عدد من الوقائع الحالية والتاريخية. تَسرَّع بعضهم وقال: إنها «سِمة» رَجُل الأعمال، ولكن ذلك الرجل لا يمكن أن تُفسَّر تصرفاته بعقلانية، ولا يمكن التنبؤ بالكثير منها. الأكثر قرباً إلى التفسير المعقول قولان: الأول منهما إن القوة الأميركية تَفقد «زخمها» في العالم، وتتخلّى تدريجيّاً وبشكل غامض عن القيم الديمقراطية العميقة التي نشأت عليها واستطاعت تسويقها على مدى قرن وأكثر. والقول «الثاني» إن القوة الأميركية تتخلّى عن الدفاع عن منظومة الاستقرار العالمي.

يمكن معرفة السِّمة الترامبية من التبصر في معادلة «عدم الكفاءة في استخدام القوة الخشنة في العقود الأخيرة، والنقص الفاضح في استخدام القوة الناعمة».

ترامب هو التجسيد الأكثر إيضاحًا لها، ولكنه لم يصنعها وحده، إذ تكونت خلال أكثر من عقد نتيجة التحديات العالمية التي تواجهها الولايات المتحدة، وهي اليوم تتفوق على ما سبقها من تحديات. أمام الولايات المتحدة أربعة على الأقل من التحديات الكبرى: أولها اضطراد نموّ الصين بوصفها قوة عظمى اقتصادية، وسرعان ما سوف تتحول إلى قوة سياسية وتُزاحم المصالح الأميركية، وهي الآن قريبة إلى التفوق حتى التقني. التحدي الثاني حركات العنف ذات المتكأ الإسلامي، من بوكو حرام إلى داعش، مرورًا بإيران وأفغانستان وما يشبههما، وهي حركات شجعت الولايات المتحدة بعضًا منها عندما كانت في صراع مع الاتحاد السوفيتي، ودون كثير من الحساب للعواقب، وهي اليوم تسمى «إرهابًا» دوليًا بالغ الخطورة. التحدي الثالث هو السباق في الفضاء الخارجي المتنامي والمكلف. والتحدي الرابع معارك الفضاء الإلكتروني المتزايد الخطورة، والذي سوف يصبح شاغلًا للدول في العقد القادم، لأنه يمكن أن يكون بديلًا لكل آلات الحرب المعروفة منذ بدء التاريخ. لا يبدو أن إدارة ترامب لديها وضوح في كيفية مواجهة التحديات الكبرى، فهي في صراع مع الصديق والعدو على حد سواء. والأساس أن الولايات المتحدة، منذ مدة ليست قصيرة، غير قادرة أو ربما غير راغبة في استخدام «القوة الخشنة». تلك الحقيقة ليست خاصة بالإدارة الحالية، ولكن أيضًا بما قبلها، بسبب «متلازمة حرب أفغانستان والعراق»، التي

أثَّرت سلبًا في الرأي العام الأميركي، وأيضًا بسبب التراث السياسي الأميركي القائم في الغالب على النأي بالنفس. المشكلة ليست هنا، ولكن المشكلة الكبرى أنها لم تُعَدُّ تُحسَّن استخدام «القوة الناعمة» أو إدارتها، والتي كانت تسمى في وقت ما «القيم الأميركية العميقة». فحادث السفير من جهة، والنائبات من جهة أخرى، والقضية النابعة من «مُلابسات أوكراينا»، تُنبئ جميعها بعدم تسامُح، وعدم قبول الآخر في الثقافة السياسية للإدارة الحالية، وهما عنصران مهمان في القوة الناعمة الأميركية. منذ أن تحدَّث ثيودور روزفلت (نائب الرئيس وقتها في أيلول (سبتمبر) ١٩٠١) في مطلع القرن العشرين، إلى حشد من مؤيديه قائلًا: «تحدَّث بِلين واحمِلْ عصًا غليظة»، بعد ذلك الخطاب بأيام، قُتل الرئيس وليام ماكينلي، وأصبح روزفلت رئيسًا للولايات المتحدة، وبدأ بتحقيق ذلك الشعار على الأرض، وبتكوين القوة العسكرية الأميركية، حاملًا شعار «أميركا أُمَّة عظيمة». فالشعار الذي يتبناه ترامب اليوم ليس جديدًا. الفرق بين ترامب وروزفلت أن شعار الأخير تحوَّل إلى منهاج عمل سياسي في الداخل والخارج، أدى باختصار إلى أن يكون القرن العشرون «قرنًا أميركيًا». وفي بدايته تدخلت أميركا عسكريًا في أميركا الجنوبية، ثم خاضت حروبًا كبرى. فكان قرنًا مُكلَّفًا في الأرواح والمال، وقرنَ الهيمنة الذي كلَّف أميركا سبعمائة ألف قتيل ومليون جريح تقريبًا في حروب عديدة، منها حربان عالميتان، واثنتان مُنهكتان في فيتنام وأفغانستان. تَمَحَّض عن

كل ذلك فكرةً سياسية تبلورت في عهد السيد رونالد ريغان، وهي: «عَظِّمُ من القوة العسكرية والتقنية بشكل طاعٍ، حتى تصل إلى درجة تعدد عندها الحاجة إلى استخدام القوة».

العصا الغليظة أو حرب النجوم، بحسب ما عُرِفَت شعبياً في تلك الحقبة، آتَتْ أَكْلَهَا بانهيار الاتحاد السوفيتي، ولكنها لم تُنهِ الحروب، خاصة في فضاء عالمي تنمو فيه قُوَى اقتصادية هائلة (مثل الصين والهند)، وأخرى غير منضبطة. على الأقل في العقد الأخير (في عَهْدَي أوباما وترامب)، واجهت أميركا نفس المعضلة التي واجهتها عند البدء، حيث هاجر أسلاف الأميركيين من أوروبا المشتعلة بالظلم والحروب، هرباً من الاستبداد والمذابح، ولكنهم تعلَّموا بسرعة أن النأي بالنفس لا يَعْنِي عَالَمًا مستقرًا، فاشتركوا من جديد في حروب أوروبا أو في حروب لحسابهم، إلا أن بعضها، خاصة في فيتنام وأفغانستان وأخيرًا العراق، أحرق أصابع الدَّاعِينَ إلى الحرب، فتكوَّن ما سمَّته بعض الدراسات الأميركية «سندروم الحرب»، أي الابتعاد ما أمكن عن خوض الحروب.

إنَّ عدم استخدام القوة الخشنة يعني تَراجُع هيبة الولايات المتحدة. فقد أسقطت إيران طائرة مُسَيِّرة ثمينة^(٧) دون ردٍّ فِعَلٍ أميركي^(٨). ثم إن تراجعها عن «القيم العظيمة» أفقدها القوة الناعمة، وما بقي هو شيء مما يمكن أن يسمى

(٧) أسقطت الطائرة في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٩.

(٨) من أقوال الرئيس ترامب آنذاك إنه كان يُعِدُّ ضربةً انتقامية، ولكنه عَلمَ أن ذلك سوف يُسْقِط ضحايا، فتراجع.

«الاستبداد الديمقراطي». صحيحٌ أنه تناقُض في المفهوم، ولكنه مُعبّر من خلال تلك الشَّعبوية التي تريد أن تعيد أميركا عظيمةً من جديد، إلا أن ثمن العظمة هذه المرة هي الشعبوية، لا الانتصار في حرب، ولا الدفاع عن قيم إنسانية نبيلة. جزء من المعضلة التي يواجهها عالمنا وبقية العالم، أن الصيرورة لا تتوقف هنا، أي إمّا حرب وإمّا سِلم، وإمّا أن يكون هناك نظام عالمي قادر على بسط السلام، وتعظيم احترام قواعد اللعبة الأممية المتمثلة بالقانون الدولي، وإمّا الفوضى. ذلك ما يُقلق في «جعجعة» السيد ترامب. فالقيادة تأخذ أشكالاً مختلفة، ولكل قيادة خصوصيتها، والقيادة الأميركية ليست استثناءً، ولكنها دائماً تحتاج إلى «القوة العسكرية» لتكون مكوّناً رئيساً منها.

تردّدُ ترامب وإدارته، وتوهّانُهما المشهودان، دليان من أدلة أخرى على غياب «السُّمة». إنّ إعلان الانسحاب من شمال سوريا ثم العودة عنه جزئياً، وتناقُض الموقف مع كوريا الشمالية، والذي كلّف الإدارة ربما خسارة أفضل وزير دفاع في التاريخ المعاصر^(٩)، كلّهُ يُفصح عن وجود خلطٍ ضبابي لدى الإدارة، يُفرق بين «الحفاظ على المصالح الأميركية» بحسب ما تفهمها الإدارة، و«الحفاظ على السِّلم العالمي» بحسب ما يرجوه العالم. وحينما يتبيّن للإدارة أن الحفاظ على السِّلم العالمي جزء لا يتجزأ من المصالح الأميركية، وأنهما

(٩) المقصود: جيمس ماتيس وزير دفاع أميركا.

متشابكان، فعند ذلك فقط تُثمر الجعجعة طَحْنًا. ولكن، ذلك لا يبدو قريبًا. لذا، فإن الاعتماد على الولايات المتحدة لبسط السلم في الخليج أصبح اعتمادًا مشكوكًا فيه. ومن ثَمَّ، يجب أولًا رَأْب الصدع الخليجي في العقد القادم، ثَمَّ التحول إلى بناء مشروع متكامل للحفاظ على السلم والأمن في الخليج، نابع أولًا من شعوبه، مع الاحتفاظ بعلاقات إيجابية بأكثر ما يمكن من القوى في العالم.

الرؤية الاستشرافية للعقد القادم على الرغم من الحرائق المشتعلة حول الخليج، وبعضها يمسُّ دوله أو أغلبها مسًّا مجاورًا ومكلفًا، فإنَّ دول الخليج حتى الآن حافظت على السِّلْم والتنمية في فضاءها المباشر. إلا أن ذلك لا يمنع من التفكير في أن «عدم الإخلال بالسِّلْم» في الخليج ليس مضمونًا، لأن هناك عوامل أخرى قد تُحدد ذلك، منها الصراع المحتدم بين الولايات المتحدة وإيران. وقد يتطوّر ذلك الصراع إلى حرب ساخنة في العقد القادم، وذلك يعني الإضرار الكبير في تصدير النفط الذي تَعتمد عليه ميزانيات دول الخليج. ثم إن هناك احتمالًا «ولو ضئيلًا» وهو نشوء مطالبات من تأثير الضغط الاجتماعي، أو من تأثير عدم التحرك بالسرعة الكافية في الإصلاحات المطلوبة.

إذاً هناك عدد الاستحقاقات مطلوب من دول الخليج معالجتها. فهناك إصلاحات واجب التفكير فيها في الدولة الخليجية، وقد جرى بعضها بنجاح، مثل إصلاحات المملكة العربية السعودية في القطاعين: الاجتماعي (وخاصة ما يتعلق منه

بتحرير إمكانيات المرأة السعودية)، والقطاع الاقتصادي الذي يُدار بكفاءة. إلا أن هناك استحقاقًا سياسيًا في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، تجب العناية به في القريب العاجل أو المتوسط من أجل إكمال مسيرة الإصلاح. في بقية دول الخليج، تشتكي مجتمعاتها من «تفشّي» ظاهرة «الفساد»، وهي ظاهرة تستهلك من رأس المال السياسي للنُخب. والحديث في استئصال الفساد دون خطط تُنفَّذ على الأرض يزيدُها سوءًا، ويزيد الشارعَ توترًا. فهي أحد المنقّصات للتنمية المستحقة.

الإدارة الرشيدة عاملٌ مهمٌ أيضًا في الإصلاح العام، ويصاحبها قوانين حديثة عادلة في التساوي، وتتوجه إلى المأسسة. بذلك، تُسحب الذرائع من القوى التي ترغب في أن تُحدث شرخًا اجتماعيًا في الدولة الخليجية المعاصرة، مستفيدةً من بعض المثالب. من جانب آخر، نحتاج إلى معالجة شجاعة للخلافات الخليجية «المعلّنة والصامتة»، حيث نُقلع أسباب التوتر من الفضاء السياسي الخليجي، ونمضي سريعًا إلى «سوق خليجية موحّدة»، من أجل أن يشعر المواطن بأن انتماءه إلى الإقليم فيه فائدة مباشرة له. لقد عمل مجلس التعاون على الكثير من المؤسسات الجماعية، وهي الآن تحتاج إلى أن تتحول من «كم» إلى «كيف»، من خلال ترقية عمل الأمانة العامة من سكرتارية إلى مفوضيّة، تُطبّخ فيها «بالتعاون مع أهل الخبرة في الخليج» الخططُ المكملّة للُحمة المنشودة. من نافلة القول إن التهديدات التي يواجهها أمن

الخليج سوف تبقى، وربما تتعاضم في العقد القادم، وهي تهديدات جادة قادمة من نتاج الحرائق في الإقليم المحيط. لذلك، فإنَّ «شدَّ العصب» الخليجي في العقد القادم، هو أكثر ما نحتاج إليه لاستقرار دول الخليج ونموها وتقدُّمها.

في الداخل الخليجي هناك شعور لدى كثيرين، بأن إعادة النظر الجادة في التعليم «كَمَّا وكَيْفًا»، هي أحد العناصر التي لا تَتَنتَظر. فنظام التعليم القائم بشكل عام قد فقَد قدرته على إخراج جيل يمكن أن يتعامل مع المستقبل. وتقول لنا الدراسات العالمية: إن ٦٥٪ على الأقل من الداخلين في التعليم في العقد القادم، سوف يعملون في وظائف ليست موجودة اليوم. وتلك حقيقة موضوعية من الواجب وضعها في قمة الأولويات، تتطلَّب منا إعادة الزيارة لمؤسسة المدرسة، التي كانت في الجيل السابق مكانًا للإشعاع. أما اليوم، فهي مكان لاستقبال الضغوط، وخاصة الفكرية. المطلوب هو الحث على التفكير النقدي والابتكار، ومتابعة التكنولوجيا التي أصبحت تَفُوق كثيرًا التعليم والتدريب المتاحين في منطقة الخليج اليوم. فيُتوقع من العمَّال ذوي المهارات المنخفضة استخدام التكنولوجيا، لتحقيق قدر أكبر من الإنتاجية؛ إذ إنَّ توظيف العمال ذوي المهارات العالية في مجالات اختراع منتجات ومزاولة خدمات جديدة، سيكوِّن قيمةً مضافةً إلى الاقتصاد.

الخلاصات يتجه الإقليم إلى مرحلة غموض كبير، نتيجة: الصراع «الإيراني - الأميركي»، والتدخل الروسي - التركي، وصراع الأضداد في العراق، وضعف القرار الأميركي أو ارتباك، وغياب

القرار الأوروبي، وحياد الموقف الصيني، وتفكُّك الموقف الخليجي البطيء الإصلاحات؛ ما يشكل الكثير من التحديات في العقد القادم لدول الخليج.

وقد تجد الدبلوماسية الإيرانية نفسها «مرتاحة» جزئيًا أو مضطرة، فتقوم بعدد من المناورات الدبلوماسية، منها الإعلان المكرّر لرغبتها في «التفاوض مع دول الخليج بشرط الاتفاق على إخراج القوات الدولية منه»^(١٠). وفي نفس الوقت تقوم بتهديد بعض دول الخليج (كما في توصيف الإمارات بأنها مُدن من زجاج)^(١١)، أو تحاول تحييد بعض دول الخليج الأخرى للاستفراد بالمملكة العربية السعودية.

تحاول بعض الدول التوسط بين الولايات المتحدة وإيران حيث فشلت محاولة ماكرون الرئيس الفرنسي الأخيرة، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ليجتمع ترامب مع روحاني^(١٢)، مع قبول الأول وترحيبه. أمّا المبادرة العمانية فغير واضحة، وغير ناجحة حتى الآن. وسوف تقوم بعض القوى الإقليمية بعمليات «شبه إرهابية»، ثم تدّعي أنّ طرفًا ثانيًا قد قام بهذه العملية (مثل عملية بقيق شرق السعودية، وعملية الباخرة الإيرانية في البحر الأحمر). ولا يُستبعد أن تقوم «حرب الصدفة» بين طرفين أو أطراف دون أن يُخطّط لها،

(١٠) مثل: مبادرة هرمز الأخيرة من إيران.

(١١) بحسب ما يُردّد زعيم حزب الله اللبناني، وهو الذراع «العربي» الأهم في تنظيم الهجمة الإيرانية على الجوار.

(١٢) في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩.

ولكن تقودها الأحداث الصغيرة إلى تلك الحرب. إنَّ أحداث العراق واليمن وسوريا سوف تبقى جروحًا نازفة على المدى المنظور، والتطورات الأميركية الداخلية قد تأتي بنتائج غير متوقعة في أشهر تقود إلى انتخابات عامة، قد لا يكون فيها الرئيس الحالي طرفًا فيها. ذلك احتمال لا بد من التفكير فيه. أمام كل تلك التحديات، يحتاج الخليج إلى ديناميكية مختلفة عن الماضي، تنظر إلى التحديات، وتُقيِّم الفرص، وتضع الخطط، من أجل مواجهة متغيرات في العقد القادم، غير محسوبة اليوم.

٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠

سياسة ترامب الخارجية شخصانية وشعبوية يصعب التنبؤ بمستقبلها

بريطانيا أميركا الخليج خمسة وسبعون عامًا تمرُّ هذا العام على بدء انطلاق العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وهي علاقات امتدت بعد ذلك إلى دول الخليج بشكل تدريجي، حتى وصلت إلى مرحلة متقدمة في الربع الأخير من القرن العشرين وما بعده. وعلى الرغم من أن العلاقات الخليجية ببريطانيا العظمى في السابق كانت أطول زمنًا، إلا أن العلاقة بين دول الخليج وأميركا رغم قصرها النسبي كانت أكثر عمقًا. بريطانيا كان أكبر همَّها في معظم سنوات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين حتى مدة طويلة، حماية خطوط الاتصال مع مستعمراتها في الهند، ثم تدخلت في الشؤون الداخلية الخليجية بحسب ما تفرَّضه مصالحها، خاصة في دول مُطلَّة على الخليج عند الضرورة فقط. كانت فكرة «السلام في البحر» هي هاجسها الأول منذ سنوات القرن التاسع عشر، والتي أنتجت مجموعة من المعاهدات بين «حكومة الهند» ومشيخة «دول» الخليج، منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر حتى نهايته^(١). أما

(١) آخر معاهدة وقَّعت عليها بريطانيا مع شيوخ الخليج، كانت في عام ١٩٩٩ مع الشيخ مبارك الصباح في الكويت، وكانت سرِّيَّة ثم أُعلِنَت بعد ذلك.

الداخل، فلم يكن يُشكل اهتمامًا كبيرًا لدى الإمبراطورية البريطانية وحكومة الهند المسؤولة عن العلاقات في الخليج، ما دامت الأحداث الداخلية لا تهدد السلامة والأمن في بحر الخليج.

الحرب العالمية العظمى الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وسَّعت تدخُّل بريطانيا في شؤون المنطقة بشكل أكبر بسبب هزيمة الإمبراطورية العثمانية، فأصبح لها وجود سياسي في العراق وشرق الأردن، وجنوبًا في عدن، وامتدَّ نفوذها إلى إمارات ساحل اليمن الجنوبي. أيضًا تعاملت بشكل أكثر نشاطًا مع شؤون الجزيرة العربية في نفس الوقت، وأصبح للمصالح البريطانية أهدافًا اقتصادية إلى جانب الحفاظ على السلام والبحث عن النفط واستخراجه، الذي أصبح مهمًّا للأسطول البريطاني، لا سيَّما بعد اكتشافه في شمال غرب إيران وشمال العراق والبحرين. فكان لشركائها النصيب الأوفر في نفط كل من العراق وإيران، حتى البحرين والكويت في وقت لاحق. أما المملكة العربية السعودية، فلم تنجح فيها المحاولات البريطانية لاستكشاف النفط، ما دفعها إلى السماح للشركات الأميركية بالعمل في أراضيها، والتي اكتشفت تباعًا النفط في شرق الجزيرة، ثم أسَّست شركة أرامكو^(٢). ومن هنا، نمت العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة. بعد إعلان بريطانيا الانسحاب من «شرق السويس» في ستينيات القرن العشرين،

(٢) Arabian-American Oil Company شركة الزيت العربية - الأميركية، التي أصبحت سعودية بالكامل في وقت لاحق.

تزايد الوجود الأميركي في منطقة الخليج سياسيًا واقتصاديًا حتى عسكريًا، وهذا الأخير كان في البداية Beyond the Horizon «خلف الأفق»، وبعد ذلك ونتيجة للظروف المستجدة أصبح وجودًا فعليًا على الأرض^(٣).

العلاقات الدبلوماسية المراقب للعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، يلاحظ أنها لم تكن تسير في اتجاه واحد وإن حافظت في كل الظروف على الحد الأدنى، إذ كانت المصالح والاجتهادات الدولية والإقليمية تقرب من تلك السياسات في وقت، وتبتعد عنها في وقت آخر. كان الخلاف الذي اتفق على أن يبقى خلافًا لا يضر بالمصالح الأخرى، هو النظرة إلى الوجود الإسرائيلي وقيام دولة إسرائيل وهضم الحقوق الوطنية الفلسطينية. لقد كان مؤسس الدولة السعودية الثالثة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن رحمه الله، له موقف واضح من ذلك، وعلى طريقه في هذا الملف سار كل ملوك المملكة. في بعض الأوقات كان يحدث «صدام مصالح» في هذا الملف بالذات، كما حصل عندما قرّر المغفور له الملك فيصل منع بيع النفط لدول عديدة إبّان الصدام العربي - الإسرائيلي في حرب عام ١٩٧٣، واستمر نشاط المملكة في هذا الملف على سيرته، رغم إغضاب بعض القوى الأميركية في الداخل الأميركي. أما في الملفات الاقتصادية والسياسية الأخرى، فقد

(٣) خصوصًا بعد الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

انسجمت السياسات «الأميركية والخليجية، وأيضاً السعودية» إلى حد بعيد، مثل محاربة «المد والتوسع الشيوعي» في ثمانينيات القرن العشرين. وقد ظهر ذلك التوافق في الملف الأفغاني إبّان الاحتلال السوفيتي لذلك البلد.

في الغالب، في العقود الأولى من العلاقات الأميركية - الخليجية، كانت مساحة «الاتساق» في السياسات الخارجية أكبر من مساحة «الافتراق»، ولكن في العقود الأخيرة اتسعت مساحات الافتراق بسبب الملفات السياسية والاقتصادية المستجدة. أمّا الاتساق الكامل، فحدث في ملف أفغانستان، وفي ملف تحرير الكويت عام ١٩٩١. وما إن بزغ القرن الواحد والعشرون حتى صُربت تلك العلاقات مجموعة من العقبات، سببها زلزال تَمَثَّلَ باعتداءات أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، التي شارك فيها العديد من أبناء الخليج. طبعاً ذلك أثار قليلاً في العلاقات، ولكنه أثار أكثر في النظرة الأميركية الشعبية إلى منطقة الخليج وتركيباتها السياسية. إنَّ ملف ١١ أيلول (سبتمبر) مملوء بالثغرات، ويحتاج إلى من يعيد البحث والتنقيب فيه؛ إذ أثار في وقته وفي وقت لاحق (خاصة إبان حكم باراك أوباما ٢٠٠٨ - ٢٠١٦) في متانة العلاقات، حيث انتقلت السياسات في البيت الأبيض تجاه رؤساء الخليج من حلفاء إلى أصدقاء، ووجَّهت لهم انتقادات بعضها مبالغ فيه. فبعد أن كان مبدأ الرئيس ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة (١٩٦٩ - ١٩٧٤)، والذي اكتوى بنتائج حرب فيتنام التي امتدت عشرين عاماً (١٩٥٥ - ١٩٧٥)، وأطلقت

تغيرات كبيرة في النسيج السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة، ومحصلتها مقاومة التدخل الأميركي العسكري في الخارج، عندها خرج نيكسون بما سُمي لاحقاً بمبدأ نيكسون في الخليج، أي الحفاظ على أمن هذه المنطقة الحيويّة واستقرارها. فوجب الاعتماد على «العمودين» إيران الشاه والمملكة العربية السعودية. ولكنَّ هذين «العمودين» رغم محاولات إحداث انسجام بينهما، كانا مختلفين في الرؤى في ملفّات كثيرة. ففي عام ١٩٧٥ جرت محاولة ما سُمّي بـ«مؤتمر مسقط» لترتيب أمر أمن الخليج، الذي حضرته إيران والمملكة ودول الخليج والعراق، لكنَّ عقْد المؤتمر انفرط لخلاف كبير بين منظور إيران ومنظور العراق إلى أمن الخليج.

التغيرات الرئيسية حصلت مجموعة من التغيرات في الربع الأخير من القرن العشرين، أثّرت في استراتيجية العلاقات بالولايات المتحدة، أوّلها حدوث انقلاب ضخم وكبير في إيران عام ١٩٧٩، غيّر الكثير من التفاهات التي حدثت بين دول المنطقة والولايات المتحدة، حيث اعتُبر النظام الإيراني الجديد أنَّ أعدى أعدائه هو الولايات المتحدة «وحلفاؤها» (كما تسمّيهم الأدبيات السياسية الإيرانية)، أي دول الخليج. بعد ذلك نشبت حرب ضروس بين العراق وإيران (١٩٨١ - ١٩٨٨). وبسبب اعتقال النظام الإيراني لمجموعة من الدبلوماسيين والعاملين في سفارة الولايات المتحدة بطهران، ولأسباب ظهرت بعد ذلك، مثل الخلافات بين الحزب الديمقراطي الحاكم (جيمي كارتر) وغريمه الجمهوري، تعاملت الولايات

المتحدة من خلف الأبواب مع النظام الإيراني فيما عُرف
بفضيحة كونترا غيت. وفي نفس الوقت تعاملت الولايات
المتحدة مع النظام العراقي الداخل في حرب مع طهران،
وظهر ذلك على سطح تحليلات المراقبين، وهو أن الولايات
المتحدة «مستفيدة» من الحرب أو على الأقل «تكيل
بمكيالين»؛ ما أضعف مصداقيتها لدى الحلفاء.

ومع دخول القرن الواحد والعشرين زاد اضطراب العلاقات
تواتراً وسرعة؛ إذ كانت اعتداءات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١،
كارثية على العلاقات الخليجية والولايات المتحدة، ثم جاء
النداء المتصاعد لدى النخب الأميركية بـ«الاستغناء عن النفط،
الذي كان من أولويات أجندة باراك أوباما في انتخابه أول
مرة عام ٢٠٠٧». وقد سبق ذلك النداء الاحتلال الأميركي
للعراق عام ٢٠٠٣، الذي عارضته دول الخليج، ووجدت أنه قد
يكون كارثياً على المنطقة، حيث جعل إدارة بوش الابن تفتح
باباً خلفياً مع إيران قبل إجراء العمليات العسكرية، وتخضع
جزئياً للشروط الإيرانية، من أجل أن تصرف نظرها عن عملية
الاحتلال. كل ذلك سهّل في وقت لاحق، عن قصد أو غير
قصد، تغلغل النفوذ الإيراني في ذلك البلد العربي. وما
لبثت العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين أن جاءت
بمتغيراتها العميقة، أي اندلاع واسع لمجموعة من المتغيرات
الجذرية في المنطقة فيما سُميت إعلامياً بربيع العرب.

الولايات المتحدة الأميركية تحت إدارة باراك أوباما أخذت
موقفاً متعاطفاً مع تلك الحركات الشعبية الواسعة، على

اعتبار أنها استحقاق تأخّر من أجل الحرية والديمقراطية. فوقفت الإدارة مع الحكام الجدد، وهم في الغالب المجموعات المنظمة التي قفزت إلى الحكم في مرحلة الفراغ في بلدان الثقل العربي، كمصر التي نجح فيها الإسلام السياسي في استلام السلطة في السنوات التي أعقبت الحراك (٢٠٠١-٢٠٠٣). لقد كان ربيع العرب في الواقع «ثورة بلا قيادة»، فقفزت الجماعات المنظمة لتقود. وكان وصول الإخوان المسلمين في مصر. هذا وقد عمّت فوضى في كل من ليبيا وسوريا، وبرزت قوى رجعية في اليمن.

الموقف من إيران إدارة أوباما في تحليلها للموقف العام في الخليج، أخذت جانب مناصرة القوى الجديدة (معظمها ديني)، وفي نفس الوقت أرادت أن تصل إلى «ترتيبات» مع إيران. وبعد جهود دبلوماسية طويلة نسبياً توصلت الدول المفاوضة وعلى رأسها الولايات المتحدة مع إيران، إلى اتفاق وُقّع في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٥، لتجميد الأبحاث النووية عشر سنوات^(٤). هذا الملف فجّر خلافاً ظلّ أخطره مكتوماً وخرجت سطحياته إلى العلن، بين الولايات المتحدة ودول الخليج، إضافة إلى الملاحظات التي كانت دول الخليج تُوجّهها إلى إدارة أوباما في موقفه من «الربيع العربي»، إلى

(٤) هذا ولم تحضر أيّ من دول الخليج (مجتمعةً أو عبر ممثل عنها) تلك الاجتماعات، ولم تتطرق المفاوضات إلى التدخلات الإيرانية في الجوار العربي التي تُزعزع الأمن في المنطقة، وتُطيل الصراعات في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان، وتتدخل أيضاً في شؤون الطائفة الشيعية في البحرين والمملكة والإمارات.

جانب الموقف من إيران. طبعاً ردت الإدارة من جانب آخر في تصريحات رسمية، مُعلنةً رغبتها في أن ترى سقفاً أعلى لدى دول الخليج في الحريات، خاصة تجاه المرأة وحقوق الإنسان والمشاركة، ورؤيتها لتدخل دول الخليج في مفاوضات مع إيران.

تلك ملفات شكلت عقبات دبلوماسية بين إدارة أوباما ودول الخليج العربية، وخاصة في موقفها تجاه قدرات إيران النووية، وتدخلات الأخيرة في الجوار العربي، في سوريا ولبنان والعراق، وعلى الأخص في اليمن والبحرين والسعودية والكويت. إنَّ الخطر الإيراني غيرُ مُعطى حقَّه لدى الإدارة الأوبامية، التي تُغامر بأمن الخليج وحلفائها التقليديين في سبيل استرضاء إيران.

إدارة دونالد ترامب والعلاقة بالخليج هناك نقاش بين المتابعين لمحاولة الإجابة عن سؤال مركزي، وهو: هل إدارة العلاقات الخارجية الأميركية «مؤسسية»، أم خاضعة لـ«شخصانية»؟ ذلك سؤال مركزي، ولكن يا للأسف لا توجد إجابة قطعية عنه. فهو في مكانٍ ما مؤسسي، وفي مكان آخر شخصاني، ويعتمد على دعم ساكن البيت الأبيض للقرار الشخصاني أو للقرار المؤسسي. في وضع السيد ترامب وإدارته، يبدو أن «الشخصانية» هي أكبر من المؤسسية، ومؤشرات واضحة، حيث استخدم الرئيس الأميركي «ترامب» تعبيرات وجُملاً تجاه رئيس الدولة في كوريا الشمالية، تتراوح بين الذم القبيح والمديح المبالغ فيه، وأيضاً استخدم عبارات تجاه

دول الخليج خارجة تمامًا عن السياق الدبلوماسي، خاصة في ملفات تمويل القوات الأميركية والوجود العسكري الأمريكي.

من ناحية، يبدو موقف ترامب العام من السياسات الإيرانية منسجمًا مع تقدير دول الخليج للتهديدات الإيرانية. فعند إسقاط الطائرة المُسيَّرة الأميركية في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٩، نشر الحرس الثوري فيديو لعملية الإسقاط إمعانًا في التحدي. ومن ناحية أخرى، يظهر تقليص القوات الأميركية ومحدودية قدرتها على المساهمة في ضبط الحرب في شمال سوريا. وأخيرًا جاء سحب القوات الأميركية من أفغانستان، بل التصريح العلني من رأس الدولة الأميركية بأن «طالبان يمكن أن تحكم أفغانستان»، دون اعتبار للحلفاء الذين حاربوا مع الولايات المتحدة هناك. كل ذلك إلى جانب مؤشرات أخرى، يجعل المراقب يتفق مع القول إن السياسة الخارجية الأميركية في هذا العهد تميل إلى الشخصية، وأيضًا تحمل شيئًا من الشعبوية للداخل الأمريكي. وهذا ما يثير القلق لدى الحلفاء.

الانتخابات الأميركية المقبلة من الجلي الآن، أن الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠، سوف يخوضها شخصان: دونالد ترامب عن الجمهوريين، وجو بايدن عن الديمقراطيين. أحدهما سوف يصبح في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١ في البيت الأبيض. فماذا يمكن أن نتوقع من أيٍّ منهما تجاه دول الخليج والسياسات التي يمكن أن تُتبّع؟ أولًا وُصول ترامب لن يكون مفاجأة، ولكن خسارته أيضًا ممكنة في ضوء التغيرات الاقتصادية الحادثة، وبالأخص تطوُّر وباء

كورونا في الولايات المتحدة^(٥)، الذي سوف يؤثر في الاقتصاد بعمق، وتكون كل جهود السيد ترامب في هذا المجال قد ذهبت سدى. وأيضاً نرى موقفه تجاه الجائحة، والتي قلل من تأثيرها في البداية، ولم يكن مستعداً لنتائجها، إضافة إلى اعتقاد بعض الخبراء أن تلك الجائحة أحد أسبابها التغيرات المناخية، والتي نظر إليها السيد ترامب بخفة شديدة، إلى درجة انسحاب الولايات المتحدة من مقررات مؤتمر باريس للمناخ (أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨).

في حال تخطي السيد دونالد ترامب كل تلك العقبات، فإن المتوقع أن تسير سياسته كما سارت في السابق تجاه الخليج، وتجاه العلاقات الأميركية الدولية (الملاي بالمفاجآت). ومن ثم يصعب التنبؤ. فالآن، مثل الحالة العراقية والحالة السورية وأيضاً اليمنية، سوف تبقى هاجس الإدارة القادمة. أما في حال فوز جو بايدن بالرئاسة وعودة الديمقراطيين، فإنّ بَندول ساعة السياسة الأميركية سوف يتحول من أقصى اليمين (ترامب)، إلى الوسط أو إلى يسار الوسط. فهناك تراث سابق للسيد جو بايدن لكونه نائب الرئيس أوباما ثماني سنوات، ويفاخر بأنه كان شريكاً في كل القرارات أو معظمها، التي اتخذتها (إدارتهما) تجاه العالم وتجاه الشرق الأوسط. أما

(٥) بحسب قول أمير طاهري في الشرق الأوسط (١٣ آذار (مارس) ٢٠٢٠): «قد تجرّد الرئيس ترامب من أكبر قصة نجاح يفخر بها». ولكن في المقابل (تعليق كاتب النص): «قد تُقدّم له خدمة إضافية إن استطاع أن يُقنع الجمهور الأميركي بأنه هو وسياساته الذين أوقفوا الوباء، وربما قضوا عليه» (كُتب هذا النص في النصف الأول من شهر آذار (مارس) ٢٠٢٠).

أهم وثيقة تشرح موقف بايدن من قضايا الشرق الأوسط، فقد نُشرت في مقال مُطوّل في عدد فورن أفيرز (آذار مارس) ٢٠٢٠^(٦)، حيث شرح بايدن أجندته المقبلة. ويرى المراقب أنها «أجندة» تُعبّر عن «مانيفستو» للديمقراطيين.

يرى بايدن أن ترامب قد فرط في موقع أميركا العالمي والقيادي، وأضرّ بمصالح الأصدقاء في العالم، وحوّل بعضهم إلى خصوم. وأيضاً أضرّ بمصالح الطبقة الوسطى الأميركية العريضة. وأكثر من ذلك، أنه ابتعد عن القيم الديمقراطية التي كانت مصدر القوة الأميركية. ولقد حطّ من أهمية التغيّر المناخي، وهو أحد أهم منجزات الإدارة السابقة، وله تأثير عالمي في الأجيال. ويرى بايدن أن العالم أصبح أكثر تعقيداً في مواجهة السلطوية والدكتاتورية وتفشّي الأوبئة، فانتشر الفساد وغابت المساواة. لذلك، فإن أجندته (وهي طويلة) سوف تعتمد على اتخاذ قرارات سريعة، لإعادة أهمية الديمقراطية على المستوى العالمي، حيث سيَعقد مؤتمراً سريعاً للدول الديمقراطية بعد تسلّمه السلطة. ويرى أنه بدءاً من كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١، سوف يعمل الرئيس القادم على إنقاذ سمعة أميركا الديمقراطية، ويعيد الثقة إلى مؤسساتها، ويعيد ترميم العلاقات بالأصدقاء والحلفاء. يضيف بايدن: «هذا ليس وقت الخوف، هذا وقت الاستفادة من قدراتنا التي أخذتنا إلى انتصارين في حربين عالميتين،

Joseph R. Biden «Why America must lead Again» Foreign Affairs, March, 2020. (٦)

وكانت أيضًا انتصارًا للبرالية والديمقراطية على الفاشية. سوف نسمح في حالات خاصة للمهاجرين بدخول أميركا، وسوف نتابع ونكشف الأموال السوداء المتصلة بالمخدرات والزعامات التي سرقت أوطانها، ونتابع اقتلاع الفساد في كل مكان، من هونج كونج إلى السودان ومن شيلي إلى لبنان». وكتب أيضًا: «سوف نُعيد الأموال المسروقة من الشعوب إلى مستحقّيها، ونُعزّز قيادات المجتمع المدني حول العالم ونحفظ حرية القول والمساءلة للشعوب، وسوف أعيد دخول الولايات المتحدة في اتفاقية المناخ في اليوم التالي لتسليمي المسؤولية، ونعيد التفاوض مع إيران حول اتفاقية عام ٢٠١٥، التي وقّعت عليها الإدارة السابقة.

المقال طويل، فيه معظم ملامح ما سوف تقوم به الإدارة الديمقراطية الجديدة من أعمال، وهي مناقضة لكثير من السياسات التي اتخذتها إدارة ترامب. والسؤال: «هل يصل بايدن إلى السلطة في آخر العام؟». أما أكثر الأسئلة إلحاحًا فهي: «هل يستطيع بايدن أن يُنجز كل تلك الوعود في ساحات مختلفة لها أولوياتها هي الأخرى؟ وهل يستخدم القوة الأميركية الناعمة (الدبلوماسية والضغط) فقط، أم أنه على استعداد لأن يستخدم قوة أميركا الخشنة؟». والسؤال الأخير أمرٌ مختلف فيه في الداخل الأميركي، وفيما بين الديمقراطيين أنفسهم.

الخلاصة أمام العلاقات بين دول الخليج وأميركا مجموعة من

الملفات الساخنة، منها: ملف الطاقة، وملف العلاقة بإيران وخططها التوسعية، ومنها تحديد ما يناسب من إصلاحات «ديمقراطية» تراها أميركا، وخاصة الديمقراطيين فيها، علماً أن بعضها قد تراه معظم الدول الخليجية غير مناسب في الوقت الحالي لمستوى التطور والوعي الاجتماعي، ومنها الوجود العسكري في أراضٍ في الخليج وحجم هذا الوجود، فضلاً عن ملفات ساخنة أخرى مثل التي تخص اليمن والمصالح الاقتصادية المتبادلة. وبالتأكيد، ينبغي لدول الخليج - أو لإدارات مختصة في وزارات الخارجية الخليجية - أن تبحث في المتغيرات والاحتمالات منذ الآن، وأن ترسم التوقعات، وأن تقوم أيضاً بمؤسسات ومراكز بحث خليجية بعقد الندوات، وإشراك الأشخاص المحتملين لتولي المسؤوليات في الإدارات الأميركية، من أجل شرح القضايا الخليجية المشتركة. والأهم هو رأب الصدع الخليجي الذي أصبح اليوم يشكل الكثير من العقبات، بسبب ذلك التنافر في النظر إلى الأزمات القائمة والمحتملة، والتي يجب على جميع المختصين النظر فيها وتوقع الأحداث المقبلة.

٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٢٠

محمد غانم الرميحي

- مُساهم منتظم كتاباً وبحثاً في كبريات الصحف والدوريات والمجلّات العربيّة، منها: الشرق الأوسط (لندن)، النهار (بيروت)، الأهرام (القاهرة)، غولف-نيوز (دبي) ١٩٩٨ - ٢٠٠٢: الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. هذه المؤسسة الرائدة ساهمت في نشر كتب قيّمة استفاد منها كلّ طالب العلم في الوطن العربيّ. من أشهر هذه السلاسل: عالم الفكر • عالم المعرفة • إبداعات عالميّة.
- ١٩٩٠ - ١٩٩٢: رئيس تحرير جريدة صوت الكويت التي صدرت من لندن يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ والكويت تحت الاحتلال العراقيّ .
- ١٩٨٢ - ١٩٩٨: رئيس تحرير مجلّة العربي الشهرية، وهي أشهر الدوريات العربية وأعرقها وأكثرها شعبية. تتلمذ عليها وانتظر وصولها إلى دساكرهم البعيدة مئآت من الشابات والشباب العرب من بغداد إلى الخرطوم .
- ١٩٧٣ - ١٩٨٢: أستاذ علم الاجتماع السياسيّ في جامعة الكويت.
- حائزٌ مجموعة من الأوسمة التقديرية منها:
- وسام الشرف الفرنسي من درجة فارس (٢٠٠٣)، جائزة الكويت التقديرية (٢٠١٠).

مؤلفاته

- تُدّرّس كتبه في جامعات الخليج ويُعاد نشرها بوتيرة منتظمة. منها:
- ٢٠٢١: مجلس التعاون الخليجي - يا منزلًا لعب الزّمان بأهله، دار الجديد.
- ٢٠٢١: رسائل إلى محمّد القاضي. ١٩٦٩ - ١٩٧٢، دار الجديد.
- ٢٠١٢: أولويّات العرب. القراءة في المعكوس، دار الساقى.
- ٢٠١١: اضطراب قرب آبار النفط، دار الساقى.
- ١٩٩٩: عصر التطرّف، دار الساقى.
- ١٩٩٥: البترول والتغيّر الاجتماعيّ، دار الجديد.
- الجذور الاجتماعيّة للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، دار الجديد.
- معوقات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، دار الجديد.
- النفط والعلاقات الدوليّة - وجهة نظر عربيّة، دار الجديد.
- الخليج ليس نفطاً - دراسة في إشكاليّة التنمية والوحدة، دار الجديد.
- ١٩٩١: هموم البيت العربي، الشركة الكويتيّة للأبحاث.

أَزْمَات وقضايا إقليم في المَهَبِّ

«لم يَبَقَ مِنْ عَظَمَةِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ سِوَى «اِسْتِبدادِهَا
الديمُقراطيِّ».

كَيْفَ لِّلْاِسْتِبدادِ أَنْ يَتَزَاوَجَ وَالدِيمُقْرَاطِيَّةَ؟ أَميركا اليوم بلدٌ
شعْبويٌّ يَعْثُ بِالقانونِ الدُّوْلِيِّ وَبأَبْسطِ القواعدِ الْإِنْسانِيَّةِ.
إِنْ كَانَ الْعَالَمُ سَفِينَةً فَرَبَّابِنْتُهَا قَرَّاصِنَةٌ يَفْرِضُونَ
«لَا شَرَاءَ لَهُمْ» حَيْثَمَا حَلُّوا.»

الزيجي

